E/1994/33
E/CN.17/1994/20
12 July 1994
ARABIC

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

تقرير لجنة التنمية المستدامة
عن أعمال دورتها الثانية

(نيويورك، ١٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)

المحتويات

الصفحة

الفصل

.....	الأول - مسائل تتطلب اجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو يوجه انتباهه إليها
٤	ألف - المناقشة العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مع التركيز على عناصر هذا الجدول الشاملة لعدة قطاعات
٤	العنصر الحاسم للاستدامة
١٨	باء - الموارد والأكياس المالية
٢١	جيم - التعليم والعلم ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات: نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات
٢٨	DAL - استعراض المجموعات القطاعية: الصحة والمستوطنات البشرية والمياه العذبة
٤٤	هاء - استعراض المجموعات القطاعية: المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة
٦٢	واو - مسائل أخرى
٦٤	زاي - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة
٦٦	الثاني - موجز للرئيس عن الاجتماع الرابع المستوى للجنة
٧١	الثالث - مناقشة عامة حول التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على العناصر الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١
٧٤	الرابع - الموارد والأكياس المالية
٧٥	الخامس - التعليم والعلم ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات
٧٦	السادس - استعراض المجموعات القطاعية، المرحلة الأولى
٧٦	ألف - الصحة، والمستوطنات البشرية والمياه العذبة

المحتويات (قابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل:</u>
٨٠	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة	الثامن -
٨١	تنظيم الدورة	التاسع -
٨١	ألف - افتتاح الدورة و مدتها
٨١	باء - الحضور
٨٢	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٨٢	DAL - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
المرفقات
٨٤	الحضور	الأول -
٩٠	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية	الثاني -

الفصل الأول

مسائل تتطلب إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو يوجه انتباهه إليها

ألف - المناقشة العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١)، مع التركيز على عناصر هذا الجدول الشاملة لعدة قطاعات والعناصر الحاسمة للاستدامة

١ - المعلومات المقدمة من الحكومات والمنظمات

١ - تلاحظ اللجنة مع التقدير ورود معلومات من ٥٠ دولة ومنظمة. وهذه المعلومات تمثل نتيجة مشرفة بالنسبة للسنة الأولى. وأمل اللجنة أن يحدث في السنوات المقبلة مزيد من تبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية وغيرها من التجارب ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن أعمال الأمانة فيما يتعلق بتجهيز وتحليل المعلومات الواردة توفر مدخلاً قيماً للجنة.

٢ - وتفق اللجنة على أن المبادئ التوجيهية الموضوعة من الأمانة والأجلها يمكن تبسيطها، مع مراعاة المناقشة التي دارت أثناء الدورة الثانية، وفي إطار المقرر الذي اتخذ في دورتها الأولى، عام ١٩٩٣، وذلك تيسيراً لزيادة تبادل المعلومات. ويمكن عرض هذه المعلومات في شكل جداول، تكميلها بخصوص وصفية موجزة.

٣ - ولعل البلدان، لدى إعدادها معلومات من أجل تقديمها طوعياً إلى اللجنة، تدرج ضمن تلك المعلومات المؤشرات الوطنية ذات الصلة والمستخدمة فعلاً التي يمكن أن تيسر تبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتأكد اللجنة من جديد في هذا الصدد المقرر الوارد في الفقرة ٣٠، الفصل الأول، من تقريرها عن دورتها الأولى (E/1993/25/Add.1).

(١) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢"، المجلد الأول، "القرارات التي اتخذها المؤتمر" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتوصيب)، القرار ١، المرفق الثاني.

٤ - وتحتاج اللجنة من المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وكذلك من المانحين، تقديم المساعدة التقنية والمالية، عندما يطلب منها ذلك، إلى البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إعداد الرسائل الدورية أو التقارير الوطنية وخطط العمل الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتلاحظ اعتماد العديد من المانحين والمنظمات النظر في هذه الطلبات نظراً إيجابياً.

٤ - هيأكل اتخاذ القرارات

٥ - ترحب اللجنة ببدء تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغيير المناخ والاتفاقية الخاصة بالتنوع الاحيائي، وكذلك باعتماد إعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وتحث على اتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة في هذا الصدد. وتحتاج اللجنة الافتتاح بنجاح، في حزيران/يونيه ١٩٩٤، للمفاوضات من أجل وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وتناشد جميع الدول أن تتعجل إقرار قرار في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتفاع، وأن تشجع الافتتاح بنجاح لأعمال المؤتمر الحكومي الدولي المعنى بحماية البيئة البحرية من الأنشطة المضطلة بها في البر، الذي تقرر عقده في واشنطن، العاصمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٦ - وتعرب اللجنة عن تقديرها لحكومة النمسا على تنظيم الندوة الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والقانون الدولي، التي عقدت في بادن بي فيين في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتحتاج اللجنة بتقرير تلك الندوة (E/CN.17/1994/16) الذي يفتح مجالاً جديداً وواعداً في ميدان تدوين وتطوير القانون الدولي، دعماً لتحقيق أهداف ومقاصد جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وتحتاج اللجنة بأن يتم في إطار المعاهدات الدولية ذات الصلة إنشاء آلية فعالة لتحقيق توافق الآراء وتسوية المنازعات. وتحتاج اللجنة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل دراسة مفهوم التنمية المستدامة والقانون الدولي وما يتضمنه وكذلك ما ينطويان عليه.

٧ - واللجنة، إذ نظرت في تقرير الأمين العام الذي يتضمن استعراضاً للقضايا الشاملة للقطاعات (E/CN.17/1994/2) ولا سيما الفرع الرابع المتعلق بهيأكل اتخاذ القرارات، تحيط علماً بالتدابير الهامة التي اتخذتها الحكومات لإدراج قضايا البيئة في عملية التنمية داخل هيأكلها لاتخاذ القرارات، وتحتاج إلى جمع الدول والمنظمات الحكومية الدولية المختصة أن تقدم، أو تواصل تقديم، المعلومات سنوياً وعلى أساس طوعي، بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والاتفاقيات والمؤتمرات الأخرى المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، على النحو المناسب.

٨ - وتحتاج اللجنة علماً أيضاً بقيام الأمين العام بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، وتشدد على استصواب توثيق التفاعل بين المجلس واللجنة بما في ذلك مكتبهما.

٩ - وتحيط اللجنة علما بورقة المعلومات الأساسية التي تتضمن التقرير المعنون "هيكل اتخاذ القرارات: الصكوك والآليات القانونية الدولية" الذي أعده منظم المهام المعين من اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. وتحث اللجنة الأمين العام على منح أولوية عليا للتنسيق من خلال عمل اللجنة المشتركة. وتحيد اللجنة تعيين منظمي المهام من جانب اللجنة المشتركة بوصف ذلك خطوة أولى هامة لتحسين التنسيق. وتدعو اللجنة منسقي المهام إلى تقديم مقتراحات ابتكارية بشأن سبل تحقيق نتائج أكثر فعالية، بما في ذلك البرمجة المشتركة بين وكالات متعددة، في حدود الموارد المتاحة. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يبلغها بالتقدم المحرز في عمل اللجنة المشتركة بين الوكالات من أجل التنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية والاتفاقات والمؤتمرات الأخرى ذات الصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على النحو المناسب. ومنظمات الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة مدعوة إلى منح أولوية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو، والاتفاques والمؤتمرات المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على النحو المناسب.

١٠ - وتأكد اللجنة على أهمية إنشاء إطار وطني مناسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغير ذلك من الاتفاques والمؤتمرات ذات الصلة، مع مراعاة الحاجة لأن يتم تدريجيا توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا حيثما كان ذلك مناسبا. وفي هذا الشأن، تطلب اللجنة إلى جميع الدول إنشاء آلية التنسيق اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة. وتدعو اللجنة أيضا منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، عن طريق منظمي مهام اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، بتنسيق أنشطتها في مجال بناء القدرات وتطوير البرمجة المشتركة لهذا الغرض، حيثما كان ذلك ممكنا.

١١ - وينبغي أن تحصل البلدان النامية، وفقا لأولويات تنميتها المستدامة الوطنية وعلى النحو المناسب، على دعم من أجل تعزيز قدرتها في وضع أو إحكام استراتيجيات التنمية المستدامة ووضع القانون البيئي وإعماله، بما في ذلك تطوير الإجراءات لتقدير الأثر البيئي، فضلا عن قدرتها على المشاركة بفاعلية في تطوير القانون الدولي المتصل بالتنمية المستدامة وإعداد الاتفاques والصكوك الدولية الأخرى في هذا الميدان.

١٢ - ودرك اللجنة أهمية مشاركة جميع الأطراف المهمة، مشاركة تامة، في التفاوض بشأن الاتفاques الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة، وهي وبالتالي تدعو الهيئات ذات الصلة إلى تشجيع القيام، بواسطة آليات تتسم بالشفافية وتحضع للمساءلة، بتقديم الدعم المالي لمشاركة البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نموا بناء على طلبها، في محافل التفاوض.

١٣ - وتحصي اللجنة بأن تنظر الدول والمنظمات الدولية في إمكانية استخدام علاقات الشراكة مع مؤسسات الأعمال والأوساط غير الحكومية، بغية التوصل إلى ابرام اتفاقيات غير ملزمة قانوناً، خطوة أولى في وضع قواعد تنظيمية دولية.

٤ - وتلاحظ اللجنة الحاجة إلى التنسيق وإلى ترتيبات هيكلية أكثر فعالية فيما بين أمانات الاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة.

٣ - المجموعات الرئيسية

١٥ - تقر اللجنة بما تؤديه المجموعات الرئيسية وممثلوها من دور لا غنى عنه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولكنها تعترف بضرورة تحسين نوعية المعلومات عن مشاكل هذه المجموعات واحتياجاتها ومساهماتها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

١٦ - وتشدد اللجنة على الأهمية الحيوية لدور المرأة، بوجه خاص، في تحقيق التنمية المستدامة. وترى اللجنة أن مؤتمرات الأمم المتحدة القادمة، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل على تحقيق المساواة والتنمية والسلم، ستفضي إلى تزويد المرأة بالسند اللازم لتمكينها من أداء هذا الدور الحيوي.

١٧ - وتشدد اللجنة أيضاً على الدور المحوري للأجيال القادمة في إطار مفهوم التنمية المستدامة، وتشجع على اشتراك الأطفال والشباب ومنظماتهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتشير اللجنة إلى ضرورة زيادة الجهد فيما يتصل بذلك من تعليم وتدريب بغية إحداث ما تتطلبه التنمية المستدامة من تغييرات في مواقف الأجيال الحالية والمقبلة.

١٨ - وتشجع اللجنة الحكومات والمنظمات الدولية، فضلاً عن المجموعات الرئيسية نفسها، ولا سيما المنتمية إلى البلدان النامية، على اتخاذ خطوات محددة لتعزيز اشتراك المجموعات الرئيسية، و توفير معلومات عن مدى اشتراك منظمات المجموعات الرئيسية، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في الجهود والبرامج الرامية إلى تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وتقترح اللجنة أن تشمل هذه المعلومات، التي تقدم على أساس طوعي، ما يلي:

(أ) مدى اشتراك المجموعات الرئيسية في أنشطة التنمية المستدامة، بما في ذلك الاشتراك في تصميم المشاريع وفي تنفيذها وتقييمها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية؛

(ب) الوسائل المبتكرة التي أدت إلى التعزيز النوعي والكمي للمشاورات مع ممثلي المجموعات الرئيسية ومنظماتها؛

(ج) مؤشرات اشتراك المجموعات الرئيسية، بما في ذلك المخصصات المرصودة لها من المال والموارد، فضلاً عن اشتراكها الخاص في توفير المساعدة التقنية وغيرها من أشكال الدعم لأنشطة جدول أعمال القرن ٢١؛

(د) تحديد العقبات والصعوبات المتصلة باشتراك المجموعات الرئيسية والخطوات المتخذة لتذليلها؛

(ه) جمع ونشر الدراسات الإفرادية، ويفضل تلك التي أجرتها المجموعات الرئيسية والحكومات في المناطق الإقليمية الأربع عن الجهود الناجحة أو غير الناجحة التي بذلتها المجموعات الرئيسية في برامج وأنشطة التنمية المستدامة؛ وينبغي أن تشمل هذه الدراسات الإفرادية أيضاً موجزاً تنفيذياً في صفحة واحدة.

١٩ - وينبغي أن توفر هذه المعلومات سنوياً في سياق التقارير والرسائل الدورية المتعلقة بأنشطة المتصلة ببنود جدول أعمال القرن ٢١ التي ستبحث في الدورات المقبلة للجنة وفقاً لبرنامج عملها المتعدد السنوات.

٢٠ - ومطلوب من الأمين العام أن يواصل تضمين الوثائق التي سيتم إعدادها للدورات المقبلة للجنة المعلومات ذات الصلة التي ترد من المجموعات الرئيسية.

٢١ - وتؤكد اللجنة على ضرورة قيام المجموعات الرئيسية وممثليها ومنظماتها بدور فعال وجوهري في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك عقد حلقات دراسية واجتماعات مائدة مستديرة واجتماعات للمستفيدين المتعددي الأطراfff تتناول المواضيع السنوية التي تناقلها اللجنة.

٢٢ - وتدعو اللجنة المنظمات الدولية، ولاسيما التي لديها مكاتب ميدانية، إلى أن يعمل كل منها، في إطار ولايته وبما يتفق مع القوانين المعمول بها في البلدان المعنية ومع استراتيجيات التنمية المستدامة، ومع

أولويات تلك البلدان، على تعزيز مساهمة منظمات المجتمعات الرئيسية في التنمية المستدامة وتشجيع ممثلي المجتمعات الرئيسية على الاشتراك بمزيد من الفعالية في أنشطتها.

٢٣ - وتشجع اللجنة كل المجتمعات الرئيسية، ولاسيما العاملة منها في القطاع الخاص، على القيام بإنشاء شراكات بين المستفيدين المتعددي الأطراف، وعلى تنفيذ مشاريع محددة عن طريق الشراكة.

٢٤ - وتحصي اللجنة بتوضيح وتعزيز فرص وصول المجتمعات الرئيسية عموما، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى أعمال اللجنة طوال السنة، دون المساس بما سيسفر عنه الاستعراض العام لتربيبات المشاورات مع المنظمات غير الحكومية الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصي بما يلي:

(أ) أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ بإدراج المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى اللجنة بموجب مقرر المجلس ٢٢٠/١٩٩٣ في قائمة المنظمات، على النحو المتواхى في مقرر المجلس ٤١٥/١٩٩٣؛

(ب) أن يواصل المجلس منح مركز "منظمة مدرجة في القائمة" للمنظمات غير الحكومية التي اعتمدت لدى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتؤكد رغبتها في أن تعتمد لدى اللجنة.

٤ - التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

٢٥ - وضعت اللجنة، بصفتها المسئولة عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بعض المنظورات الأولية لبحثها في الأعمال المقبلة المتعلقة بمسائل التجارة والبيئة.

٢٦ - وتشدد اللجنة، في إطار تنفيذ الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١، على الهدف المتمثل في التقدم نحو المفهوم الاجمالي للتنمية المستدامة. واستهدافا للاستدامة، ينبغي النظر بصورة كاملة إلى الأوضاع الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومن شأن اتباع نهج منفتح متوازن متكامل إزاء الاستدامة من خلال نظام تجاري متعدد الأطراف منصف وغير تميّزي، ومن خلال تحسين امكانية دخول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، و توفير الحماية البيئية الفعالة، واتباع سياسات متعاضدة في ميداني التجارة والبيئة أن يكفل التعاون الوثيق مع جميع واصعي السياسة المعنيين، فضلا عن التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٢٧ - وتقرب اللجنة بأنه ينبغي توجيه العلاقات القائمة في ميدان النشاط التجاري والاقتصادي بطريقة تستهدف رفع مستويات المعيشة، وكفالة العمالة الكاملة، ومدخول حقيقي متزايد باطراد لقطاعات كبيرة، وطلبات فعلية، وتوسيع نطاق انتاج السلع والخدمات وتجارتها، وفي الوقت نفسه فسح المجال أمام

الاستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقاً لهدف التنمية المستدامة، مع السعي في آن واحد إلى حماية البيئة وحفظها وتعزيز وسائل القيام بذلك بطريقة تتواءم مع احتياجات كل من البلدان وشواقلها، على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فيها.

٢٨ - وتعتبر اللجنة أنه يمكن لتحرير التجارة أن يقدم إسهاماً هاماً إلى التنمية المستدامة وتشدد على أنه ينبغي مقاومة النزعة الحمائية. وكذلك تعتبر اللجنة أن تحقيق بيئة سلية وصحية من خلال بذل جهود دولية وداخلية فعالة لحماية البيئة، يمثل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة. إضافة لذلك، تشدد اللجنة على وجود الحاجة إلى خفض الاعاثات التي ترك آثاراً مشوهة ضارة على البيئة وعلى التجارة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين فرص السوق وآفاق التصدير من خلال استكمال السياسات التجارية بوضع سياسات اقتصادية وبئية داخلية سلية كذلك تبين اللجنة أن اتباع نظام تجاري متعدد الأطراف منصف وغير تميّзи واعتماد سياسات بيئية سلية هما وسليتان هامتان لمعالجة الآثار التي تتركها التجارة على البيئة. وتحث اللجنة السلطات الوطنية على السعي إلى الترويج لتحميل البلد المعني مسؤولية التكاليف البيئية، واستخدام الاتفاques الاقتصادية، مع مراعاة النهج الذي يدعو إلى تحمل المسؤولية، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، معأخذ المصلحة العامة بين الاعتبار دون أن يؤدي ذلك إلى الانحراف بخط التجارة والاستثمارات الدولية.

٢٩ - وترحب اللجنة بانتهاء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح، وهي المفاوضات التي يتوقع أن تؤدي إلى مزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها، وسوف يؤدي التنفيذ التام لنتائج الجولة إلى تعزيز امكانيات التجارة والتنمية المتاحة للبلدان النامية وإلى زيادة الأمن في النظام التجاري الدولي وتحسين إمكانية التنبؤ فيه. وتشير اللجنة إلى أن عمليات التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك العمليات الجارية فيما بين البلدان النامية، تتمتع بإمكانية الإسهام في تحسين الآفاق المتوسطة الأجل للنمو الاقتصادي العالمي بل وحتى لتوسيع نطاق التجارة العالمية بصورة أشد سرعة.

٣٠ - وتلاحظ اللجنة بقلق أيضاً أن منافع تحرير التجارة سوف تجيئها البلدان النامية التي تتبع بالفعل سياسات ذات منحى أكثر توجهاً نحو التصدير، وذلك أكثر مما سوف تجيئه بلدان نامية معينة سوف تواصل مواجهة مصاعب كبرى، لاسيما تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأفضليات التجارية، وتلك التي يزيد ما تستورده من الأغذية عما تصدره منها، والبلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، ولاسيما في إفريقيا. وفي هذا الصدد تحيط اللجنة علمًا بالقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة المترتبة على برنامج الاصلاح بالنسبة لأقل البلدان نمواً والتي تستورد من الأغذية أكثر مما تصدره، الذي اتخذه اجتماع مراكش في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتشدد اللجنة على أنه كيما تنتفع جميع البلدان النامية انتفاعاً كاملاً من تحرير التجارة، فإن مما له أهمية أيضاً منجزات الأهداف الأخرى المبينة في جدول أعمال القرن ٢١، ولاسيما تحسين أداء أسواق السلع الأساسية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان

النامية والمساعدات المالية بما في ذلك تخفيف عبء الديون. وتشير اللجنة الى أن السياسات التجارية والبيئية المتعاضدة وسياسات التكيف الهيكلي التي من شأنها أن تزيل، في جملة أمور، الانحياز ضد الصادرات، وتستغنى عن البدائل الغير الكافية للمستورادات، وتحسن الهياكل الأساسية الهامة للتجارة، وتنوع الاقتصادات بهدف تقليل الاعتماد على السلع الأساسية الأولية، ولاسيما في إفريقيا، وتحسن كفاءة السوق الداخلية، ستؤدي أيضاً الى زيادة إمكانية جني المنافع من وراء تحرير التجارة. وتأمل اللجنة أن يؤدي تعزيز تجارة المنتجات والتكنولوجيا المواتية للبيئة أيضاً الى تحسين الفرص التجارية لدى البلدان النامية. وأن اللجنة، إذ تأخذ بعين الاعتبار هدف تحقيق التعايش بين التجارة والتنمية، فإنها تبرر أهمية التعاون المتعدد الأطراف الفعال لحماية البيئة، وكذلك لحفظه وتعزيز قدرة البلدان على بلوغ مستويات عالية من الحماية البيئية وعلى الاستمرار بها، وفي الوقت نفسه السعي الى وضع نظام تجاري متعدد الأطراف حر وغير تمييزي.

٣١ - وتلاحظ اللجنة ما أحرز من تقدم هام في مجال معالجة مسائل التجارة والبيئة في جولة أوروغواي، ولكنها تقر بضرورة احراز مزيد من التقدم لمعالجة المسائل المتعلقة وكفالة استجابة النظام التجاري الدولي لل Shawagel البيئية. وفي هذا الصدد، تؤيد اللجنة القرار المتتخذ في اجتماع مراكش الوزاري في نيسان/أبريل ١٩٩٤، القاضي بإنشاء لجنة التجارة والبيئة، التي لها ولاية واسعة وسترفع تقاريرها الى المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي يحتفل أن يعقد عام ١٩٩٧. إن اتفاقيات جولة أوروغواي والقرار المتعلق بالتجارة والتنمية، جنباً الى جنب مع إطار محسن لتسوية النزاعات، تنهض بالعديد من قضايا التجارة والتنمية والبيئة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وتقر اللجنة بضرورة تعاملها مع منظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالأعمال المقبولة المتعلقة بهذه المسائل. وهي تعتبر كذلك أن العمل الذي تضطلع به لجنة التجارة والبيئة سيفيد من التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٢ - وتشدد اللجنة على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والمتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك المبدأ ١٢ من إعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، والذي تطلب الفقرة ٢٢-٢ منه الى الحكومات تشجيع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "الغات"، والأونكتاد وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية ذات الصلة، على أن تدرس، كل وفقاً لولاياته واحتصاصاته، عدداً من الاقتراحات والمبادرات، مثل ضمان ألا تكون اللوائح الخاصة بمعايير ومتصلة بالبيئة، بما في ذلك اللوائح المتصلة بمعايير الصحة والسلامة، أداة للتمييز العشوائي أو غير المبرر أو قيادة خفياً يفرض على التجارة؛ وتجنب اتخاذ الإجراءات من جانب واحد للتصدي للتحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد وينبغي للتدابير البيئية التي تتصدى للمشاكل البيئية العابرة للحدود أو العالمية، أن تقوم بقدر الامكان على أساس توافق آراء دولي. أما التدابير المحلية التي تستهدف تحقيق أهداف بيئية معينة، فقد تحتاج الى تدابير تجارية لاضفاء الفعالية عليها. فإذا ما تبين أن تدابير السياسة التجارية ضرورية لتنفيذ السياسة البيئية، يلزم تطبيق مبادئ وقواعد معينة قد تشمل، في جملة أمور، ما يلي: مبدأ عدم التمييز،

ومبدأ أن التدبير التجاري المختار يجب أن يكون الأقل تقييدا للتجارة من بين التدابير الالزمة لتحقيق الأهداف؛ والالتزام بضمان الوضوح في استخدام التدابير التجارية المتصلة بالبيئة، وبتقديم اشعارات إخطار ملائمة عن اللوائح الوطنية، وال الحاجة إلى مراعاة الظروف الخاصة بالبلدان النامية ومتطلباتها الانمائية في تحركها نحو تحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا.

٣٣ - وتلاحظ اللجنة أهمية استحداث إطار العمل يمكن من تيسير تقييم الآثار البيئية التي تتركها السياسات التجارية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والشروط الخاصة بها. وينبغي الاضطلاع بأي تقييم من هذا القبيل ضمن المنظور الاجمالي المتمثل بتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى تشجيع فهم أفضل للآثار التجارية التي يتركها عدد من المفاهيم والمبادئ البيئية، مثل مبدأ "الملوث يدفع"، والمبدأ الوقائي وإدارة دورة الحياة. وفي هذا السياق، هناك أيضا حاجة إلى النظر في التفاعلات بين التجارة والتعاون التقني والتغيرات في أنماط الاستهلاك. وأن قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة، بمزيد من العمل في هذا المجال، سيشكل اسهاما فيما لتحقيق الهدف المتمثل بالتعاضد بين التجارة والتنمية دعما للتنمية المستدامة.

٣٤ - وفي سياق الأهداف الاجمالية للتنمية المستدامة، ترحب اللجنة بالتقدم الكبير المحرز في مجموعة "غات" منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشدد اللجنة كذلك علىبذل الجهود لتحقيق التعاضد بين التجارة والتنمية من خلال أمور منها زيادة التعاون التقني في مجال بناء القدرات الذي يضطلع به كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشدد اللجنة على ضرورة التعاون الوثيق فيما بين مجموعة "غات" منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والتكامل بين أعمالها بصفتها عناصر فاعلة رئيسية في تنفيذ الفرعين ألف وباء من الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن الحاجة إلى مدخلات ملائمة تقدمها المنظمات الأخرى ذات الصلة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتوارد اللجنة أهمية التكامل بين الأعمال المتعلقة بتحديد وضع القواعد التجارية الدولية والقانون البيئي الدولي. وتشجيعا لهذا التعاون، ينبغي أن تكون لجنة التنمية المستدامة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلة بصورة مناسبة في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، إقامة تعاون وثيق بين مجموعة "غات" منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بخاصة لدى النظر في العلاقة القائمة بين الأحكام والآليات الخاصة المتعلقة بتسوية النزاعات بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وتلك الخاصة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك ما يتصل بمسألة الامتثال للأحكام التجارية الواردة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي جرى التفاوض عليها تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣٥ - وفيما يتعلق بالمتطلبات البيئية الوطنية والتجارة الدولية، فإن اللجنة تلاحظ ضرورة القيام بمزيد من البحث والعمل لضمان استجابة النظام التجاري بصورة وافية لاحتياجات وإمكانيات الحكومات في مجال

اتخاذ تدابير لحماية البيئة بما يتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك المتطلبات الصحية والبيئية. ولدى القيام بمزيد من النظر، ينبغي مراعاة ما يلي: (أ) هناك أسباب مشروعة وراء تنوع الأنظمة البيئية بين البلدان؛ (ب) تشكل الفروقات في تكاليف الانتاج النسبية الأساس الجوهرى لجني المكاسب من التجارة الدولية؛ (ج) ينبغي دراسة آثار اللوائح البيئية الوطنية لتحديد ما إذا كان لها أثر محتمل على الطابع التنافسي للتجارة أكبر من أثر التدابير السياسية غير التجارية الأخرى؛ (د) ينبغي تفادي النزعة الحمائية المقنعة بحجة المعايير البيئية؛ (هـ) ينبغي توجيه الجهود لتعزيز التقاء المعايير واللوائح البيئية على مستوى عال من حماية البيئة، وفي الوقت نفسه مراعاة أن اللوائح والمعايير التي تصلح في معظم البلدان المتقدمة قد لا تتناسب مع البلدان النامية وقد تكون ذات تكلفة اجتماعية لا مبرر لها في هذه البلدان؛ (و) ينبغي كفالة الوضوح في اللوائح والمعايير البيئية وتقديم معلومات وافية، بصورة خاصة إلى البلدان النامية.

٣٦ - وفيما يتعلق بزيادة التعاون الدولي في ميدان الاحتياجات البيئية، تلاحظ اللجنة الحاجة إلى دراسة المسائل المتعلقة بالتنافسية بعناية، ولاسيما في ضوء الأدلة التي تفيد بأن تكاليف الامتثال البيئية لا تشكل، في بعض الأحيان، إلا نسبة ضئيلة من مجموع التكاليف. ومن جهة أخرى، يتبعين أن يدرك بوضوح أن للاستثمار في الأنشطة البيئية آثاراً ايجابية عديدة من قبيل تحسين فرص السوق وخلق الوظائف.

٣٧ - وتحيط اللجنة علماً بالعملية التشاورية الجارية في الأونكتاد فيما يتعلق بإنشاء فريق عام مخصص للتجارة والبيئة والتنمية كنتيجة للاستعراض النصفي الذي أجري في الدورة الثامنة للأونكتاد، وتشجع التفاعل مع مجموعة "غات" منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وترحب اللجنة بالبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد وترحب بمشاركة مجموعة "غات" منظمة التجارة العالمية فضلاً عن غيرها من المنظمات ذات الصلة، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد تؤيد اللجنة اقتراح برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد الذي يدعو إلى أن يجري في إطار محفل تكميلي لمنظمة التجارة العالمية وغيره من المحافل، وعلى سبيل متابعة نشاط الاجتماع الوزاري غير الرسمي المشترك المعقود في شباط/فبراير عام ١٩٩٤ في جنيف، عقد جلسة على مستوى عامل واجتماع وزاري رفيع المستوى معنى بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة لدراسة ما يلي: (أ) دور السياسات البيئية من حيث صلتها بسياسات تحرير التجارة، (ب) تعزيز التجارة في مجال المنتجات والتكنولوجيات المواتية للبيئة (ج) تعزيز التعاون الدولي في ميدان حوكمة السياسة البيئية ذات الصلة بالمنتجات.

٣٨ - وترحب اللجنة أيضاً بالأحكام ذات الصلة الواردة في برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة^(٢) وتدعو إلى تقديم الدعم الكافي لتنفيذ أحكام البرنامج.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بریدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (منشور للأمم المتحدة، يصدر قريباً)، القرار ١، المرفق الثاني.

٣٩ - وتقترح اللجنة أن تنظر الحكومات والمنظمات ذات الصلة فيما يلي: (أ) متابعة وضع الصكوك البيئية المناسبة للتجارة من قبيل برامج للتوصيم الإيكولوجي الغير تميّزى وللتصديق وللحثّ على تنفيذ ذلك لدى البلدان النامية؛ (ب) العمل التعاوني في مجال المعايير البيئية التي تقوم، في جملة أمور، على المدخلات المقدمة من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس مع الأخذ بعين الاعتبار الواجب بالمسؤوليات المتباينة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٤٠ - وتؤكد اللجنة من جديد، وفقاً لقرار الجمعية العامة (١٩١/٤٧)، دورها في رصد التقدم الذي يحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأنشطة ذات الصلة بالدمج بين الأهداف البيئية والتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتوافق اللجنة على أن تستعرض سنوياً التطورات المستجدة في مجال التجارة والتنمية والبيئة وفقاً لولايتها بغرض تحديد التغيرات المحتملة وتعزيز التعاون والتنسيق. وتوصي اللجنة بأن تواصل مجموعة "غات" منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم التقارير السنوية إلى اللجنة فيما يتعلق بأنشطة تلك المنظمات في مجال التجارة والبيئة. وتوصي اللجنة بتزويدها بالتقارير ذات الصلة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، وذلك تيسيراً لعملها. وتدعو اللجنة الأمين العام إلى كفالة إيجاد تقسيم عمل مناسب داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والبيئة عن طريق لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات والنهج الذي تتبعه والقائم على تخصيص مسؤول واحد لادارة كل من المهام.

٤١ - وبغية تحسين فهم الأثر الذي يتركه تحمل البلد المعني للتکاليف البيئية المترتبة على التنافسية والعواائد التجارية، لاسيما في البلدان النامية، توصي اللجنة بأن يتمسّ الأمين العام، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آراء الحكومات، ونظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بشأن اجراء دراسة تحليلية للعلاقة القائمة بين حماية البيئة، والتنافسية الدولية، وخلق الوظائف والتنمية. وتشدد اللجنة على أن هذا العمل يمكنه الافادة من مدخلات مختلف المؤسسات ذات الصلة من قبيل البنك الدولي، ومجموعة "غات" منظمة التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية.

٤٢ - وأخيراً، ترکز اللجنة على أهمية تحقيق الوضوح والافتتاح والاشتراك النشط من جانب الجمهور والخبراء، في مجال العمل المتعلق بالتجارة والبيئة، بما في ذلك العمل داخل منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، وبعمليات تسوية المنازعات. وتقر اللجنة بوجود حاجة كبيرة إلى تحسين هذه المجالات، وهي تتطلع إلى وضع الحكومات والمنظمات الملائمة لتوصيات محددة في هذا الصدد، وذلك وفقاً للالفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - أنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة

٤٣ - مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أدرجت مسألة أنماط الاستهلاك المتغيرة لأول مرة بصورة رسمية في جدول أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف. وتعيد اللجنة تأكيد الحاجة إلى تغيير الأنماط المعاصرة للاستهلاك والانتاج التي تكون مضررة بالتنمية المستدامة. وفي سياق المسؤوليات المتميزة في هذا الميدان، تتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة وعليها أن تكون في الطليعة من أجل التغيير عن طريق اتخاذ تدابير فعالة في بلدانها.

٤٤ - وتدرك اللجنة أن العوامل الاقتصادية الأساسية، التي ينبغي أن يكون تصرفها كمنتجة أو مستهلكة هدفاً لتدابير السياسة العامة تشمل الأسر المعيشية المنفردة، وقطاعي الأعمال التجارية والصناعة، والحكومات، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير الهادفة إلى تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك قابلة للتوقع من جانب المنتجين والمستهلكين، وينبغي أن تكون داعمة للتنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هناك صلة بين ثمن المنتج وتکاليف دورته العمرية. ومنع التلوث الذي يتولد عنه خفض في التکاليف ينبغي أخذة أيضاً في الاعتبار وتشجيعه بحوافز ملائمة. وتحث اللجنة السلطات الوطنية على محاولة تعزيز إدخال التکاليف البيئية في صلب التکاليف وعلى استخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في اعتبارها النهج الذي يقضى بأن يتحمل الملوث، من حيث المبدأ، تکاليف التلویث، مع المراعاة الواجبة للمصلحة العامة، ومن دون تشويه التجارة والاستثمار الدوليين. وحيثما يمكن أن تكون هناك جماعات معرضة للخطر قد تأثرت بالفعل بالتدابير المتخذة لأغراض بيئية، ينبغي الأخذ بتدابير ملائمة للتعويض عن ذلك.

٤٥ - وينبغي الاهتمام بما للبلدان النامية من حالة واحتياجات خاصة؛ فبالنسبة إليها، يحتل القضاء على الفقر وسد الحاجات البشرية الأساسية في سياق عملية السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة أعلى الأولويات.

٤٦ - وفي الوقت ذاته تلاحظ اللجنة، أنه ينبغي أن تستمد جميع البلدان فوائد مباشرة وطويلة الأجل من إنشاء أنماط للاستهلاك والانتاج أكثر قابلية للدوم والحفظ عليها.

٤٧ - وتوصي اللجنة بوجوب اتباع تدابير وخطوات ترمي إلى تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج، وخصوصاً في البلدان المتقدمة النمو، عن طريق جملة أمور منها الأدوات الملائمة، وحملات التوعية العامة، وتوفير التوجيه الكافي في ميادين الدعاية، والتعليم، والإعلام، واسداء المشورة بغرض: (أ) حفظ الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ (ب) وزيادة استخدام وسائل النقل العامة؛ (ج) وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وإعادة تدويرها واعادة استخدامها؛ (د) وتخفيض كمية التغليف؛ (هـ) وتشجيع استهلاك المنتجات التي تستخدم في انتاجها عمليات أسلم من الناحية البيئية وتطوير المنتجات السليمة بيئياً؛ (و) وتخفيض كمية المياه المهدرة؛ (ز) وتخفيض المواد الضارة بيئياً الداخلة في المنتجات.

٤٨ - وبعد أن أجرت اللجنة استعراضاً لمعرفة التدابير التي يمكن أن تكون الأكثر فعالية من حيث التكاليف في تغيير السلوك، وخصوصاً، الأدوات الاقتصادية فإنها تلاحظ أنه على الرغم من الاهتمام المتنامي بهذه الأدوات ورغم تزايد استخدامها، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، لا يوجد بعد دليل كمي كافٍ لتقييم فعالية استخدامها في الممارسة العملية على نحو ملائم. وتلاحظ اللجنة كذلك، أن خبرة البلدان المتقدمة النمو بهذه الأدوات تشير إلى عدد من النتائج المؤقتة، كما هو مسروح في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1994/2)، والتي تستلزم مزيداً من السبر.

٤٩ - وتنوه اللجنة بالجهود الجارية لدخول آليات، خصوصاً في البلدان المتقدمة النمو، لجعل التكاليف الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بجميع ابتعاثات غاز الدفيئة تدخل في صلب التكاليف.

٥٠ - وتسهيلاً لتوافر فهم أفضل للعلاقة المتبادلة فيما بين الأنماط الاستهلاكية، وهيكل وتقنيات الانتاج، والنمو الاقتصادي، والعملة، والдинاميات السكانية والجهاد البيئي، فإن اللجنة تناشد الحكومات: (أ) أن تكشف وتوسيع جهودها لجمع البيانات ذات الصلة على المستويين الوطني ودون الوطني؛ (ب) وأن تتولى وضع اسقاطات واجراء دراسات توقعية تحسن تقديرها لنتائج مواقف سياساتها الحالية وللتأثير الذي يمكن أن ينتج عن تغيير هذه السياسات.

٥١ - وتلاحظ اللجنة أيضاً العمل المضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها الذي يمكن أن يسمى في وضع إطار مفهومي متين في هذا الميدان. وتلاحظ اللجنة كذلك في هذا السياق بأن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعمل على نحو نشط على تحليل عملية تحقيق تغيرات في أنماط الاستهلاك والانتاج. ويستهدف هذا التحليل الأسهام في تقييم الأنماط والاتجاهات الحالية، ومعالجة التأثيرات القطاعية والاقتصادية والبيئية المحتملة للتغيرات المهمة في أنماط الاستهلاك والانتاج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتناشد اللجنة المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،مواصلة عملها المفيد في هذا المجال واسعة في اعتبارها المبادئ التوجيهية الواردة في الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك الواردة في هذا المقرر.

٥٢ - وتحث اللجنة الحكومات والقطاع الخاص على النظر في اتخاذ تدابير لتحقيق الأهداف التالية: (أ) التشجيع على زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد؛ و (ب) تخفيض الهدر إلى الحد الأدنى؛ و (ج) مساعدة الأفراد والأسر المعيشية على جعل قراراتهم الشرائية سليمة بيئياً؛ و (د) ممارسة دور قيادي عن طريق المشتريات الحكومية؛ و (ه) التحرك نحو التسعير السليم بيئياً؛ و (و) تعزيز القيم التي تدعم الاستهلاك والانتاج المستدامين. وفي هذا الصدد، ينبغي التشجيع على تبادل الخبرات.

٥٣ - وتحث اللجنة بأن تضطلع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة بدراسات وطنية وإقليمية للاتجاهات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وللضرر الناجم عن أنماط الاستهلاك والانتاج الحالية بهدف تقييم مدى استدامتها وعواقبها على البلدان الأخرى، ولا سيما على البلدان النامية وعلى الاقتصاد العالمي. ويرجح أن تساعد نتائج هذه الدراسات الحكومات على تحديد أولويات وطنية لمعالجة الآثار الأشد ضررا الناجمة عن أنماط الاستهلاك غير المستدامة ولمساعدة البلدان النامية في هذا السبيل.

٥٤ - وتحث اللجنة الحكومات على أن تنظر في استخدام سياسات تسعير تكفل إدخال تكاليف المخاطر والأضرار التي تتعرض لها البيئة، على نحو يتوقف بدرجة أكبر أو أقل على الظروف المختلفة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن تنظر في تقديم تقرير إلى لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٧ عن التدابير المتخذة في هذا الصدد.

٥٥ - وتدعو اللجنة منظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية إلى إجراء تقييم للكيفية التي يمكن بها أن تعزز أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة من خلال أنشطتها الخاصة وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة عن ذلك.

٥٦ - وتطلب اللجنة من الأمين العام أن يطلب إلى الحكومات تقديم آرائها بغية وضع عناصر لبرنامج عمل ممكн بشأن أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، وذلك بحلول موعد الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥. ويمكن أن تتضمن الأعمال التحضيرية تنظيم حلقات عمل بين الدورات وغيرها من أشكال تبادل المعلومات بشأن الفعالية النسبية لمجموعة متنوعة من الأدوات في تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة في جميع مجموعات البلدان. وينبغي القيام بهذا بالتشاور المتواصل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية وقطاعي التجارة والصناعة في جميع المناطق.

٥٧ - وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يعد تقريرا تحليليا عن استخدام الأدوات الاقتصادية وغيرها من تدابير السياسات المتعلقة بتغيير أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو مع الإشارة بصفة خاصة إلى المسائل القطاعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثالثة، ليكون مساهمة في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعنى بالتمويل.

باء - الموارد والآليات المالية

٥٨ - إن لجنة التنمية المستدامة تعرب عن تقديرها للأعمال التي اضطلع بها بين الدورات بهدف الإعداد لمداولاتها بشأن الموارد والآليات المالية. وهي تنوه خصوصا بدور الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالتمويل الذي ينعقد بين الدورات، وبالتالي التقرير الذي قدمه.

٥٩ - وبعد أن أجرت اللجنة استعراضاً لمدى توافر الموارد المالية الالزامية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة التي يتضمنها جدول أعمال القرن ٢١ والتطورات التي حصلت بهذا الشأن منذ دورتها السابقة، فإنها تعتبر أن الاستجابة للتوصيات والالتزامات المالية المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، بما فيها ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، قد جاءت دون التوقعات والاحتياجات. ويساور اللجنة القلق من أن القدر المتاح حالياً من الموارد المالية للتنمية المستدامة ومحدودية ما يوفر من الموارد المالية الإضافية والجديدة والملازمة والقابلة للتتبؤ، سيقيداً التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ ويمكن أن يقوض أسس المشاركة العالمية للتنمية المستدامة. وهذا الأمر يتطلب معالجة عاجلة.

٦٠ - وترحب اللجنة بإعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية وتحيط علماً بتجدد موارده بمبلغ بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهي تعتبر هذا التجدد للموارد خطوة أولى تمثل حداً أدنى. وحالما يبدأ تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات المختلفة والأهداف المتواخدة للمرفق، سيلزم مزيد من التجدد لموارد المرفق.

٦١ - وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة زيادة الجهود لجعل مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية متساوية مع النسبة المستهدفة وهي ٧٪ في المائة، وفقاً لما أعيد تأكيده في جدول أعمال القرن ٢١، وذلك في أقرب وقت ممكن. وفي هذا المجال، تؤكد اللجنة أن الأدوات المالية والآليات الأخرى لتمويل جدول أعمال القرن ٢١ متعدمة للتمويل الآتي من المساعدة الإنمائية الرسمية ولا يمكن أن تكون بديلاً لها. وتشدد اللجنة على أن هناك حاجة ماسة إلى التنفيذ الفعال والمبكر لجميع الالتزامات الواردة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك عن طريق قطع التزامات مبكرة كبيرة للتمويل التساهلي لتعجيل المرحلة الأولى لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦٢ - وترحب اللجنة بزيادة التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية. ولكنها تدرك الحاجة إلى تعزيز مساهمة هذه التدفقات في التنمية المستدامة وتحقيق توزيع أكثر تكافؤاً بين البلدان والقطاعات عن طريق اتباع سياسات ملائمة.

٦٣ - وتحيط اللجنة علما بالأعمال التحضيرية التي يجري القيام بها لوضع اتفاقية بشأن مكافحة التصرّف، وتطلب رصد اعتمادات مالية مناسبة وكافية نظراً لخطورة المشكلة، ولا سيما في البلدان النامية المتأثرة، وتحث لجنة التفاوض الحكومية الدولية على وضع نص الاتفاقية في صيغته النهائية في الدورة المقبلة في باريس وعلى اتخاذ ترتيبات تنفيذها مبكراً.

٦٤ - وترحب اللجنة أيضاً بإعلان بربادوس وبرنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وتطالب بتنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل من خلال توفير الوسائل الفعالة، بما في ذلك توفير موارد مالية إضافية وجديدة ملائمة وقابلة للتتبّع، وفقاً للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١.

٦٥ - وتلاحظ اللجنة أنه بعد انتهاء دورة أوروغواي، يلزم الأخضلاع بجهود لضمان جنّي جميع البلدان، خصوصاً البلدان النامية، للقواعد الناجمة عن تحرير التجارة، بما في ذلك المكاسب المحققة عن طريق تحسين امكانيات الوصول إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية. وتحقيقاً لهذا الهدف، يلزم مساعدة البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا وأقل البلدان نمواً، على تنوع اقتصاداتها وإجراء التغييرات اللازمة لاغتنام الفرص السوقية الجديدة. ومن المهم أيضاً وضع سياسات تجارية وبيئية متعاضدة ومواصلة العمل على إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وعادل وغير تميّز، يكون متسقاً مع أهداف التنمية المستدامة.

٦٦ - ولا يزال عبء الديون يشكل قيداً رئيسياً على جهود البلدان في مجال التنمية المستدامة. ولا سيما البلدان النامية. ولا يزال العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والأكثر انخفاضاً والمتوسطة الدخل تعاني من صعوبات شديدة في خدمة الدين، مما يعرقل جهودها في مجال تنميّتها المستدامة. ويلزم النظر في ترتيب عمليات إضافية لتخفيض الديون، وإلغاء الديون، وزيادة تخفيف عبء الديون، ووضع المزيد من البرامج الابتكارية، وتنفيذ ذلك، حسب الاقتضاء.

٦٧ - وإن هدف تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة يجعل من اللازم العمل على جميع الجهات الممكنة، للبحث عن مصادر محلية ودولية، ووضع نهج مبتكرة وإقرار سياسات وطنية للإصلاح، حسب الاقتضاء. واصلاحات السياسات لتعبئة الموارد للتنمية المستدامة ينبغي، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، أن يتممها، حسب الاقتضاء، استخدام الأدوات الاقتصادية الهدافـة إلى تغيير أنماط الاتّاج والاستهلاك غير المستدامة. وينبغي التوصل إلى القدر الأمثل من استخدام وتأثير الموارد المالية بحيث تزيد درجة توافرها لتحقيق أهداف وأولويات التنمية المستدامة.

٦٨ - وينبغي تعزيز دمج الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة والتنمية منذ البداية في عمليات صنع القرار بحيث يكفل أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية داعمة لأهداف وأولويات التنمية المستدامة.

- ٦٩ - وتنوه اللجنة بقيمة استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وتشجع على إعدادها واستخدامها.
- ٧٠ - ودرك اللجنة ما يكتنف المهمة التي تواجه البلدان النامية من تعقد وصعوبة في طابعها، وتنوه في هذا المجال بالجهود التي تبذلها تلك البلدان لتعزيز النمو الاقتصادي المعجل والتنمية المستدامة، في ظل بيئة خارجية غير مواتية.
- ٧١ - ودرك اللجنة أيضاً تعقد وصعوبة عملية الانتقال التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال اندماجها مع الاقتصاد العالمي، وتحيط علماً بالجهود المبذولة لتعزيز السياسات البيئية والأدوات الاقتصادية الهدافة إلى تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة.
- ٧٢ - وتحث اللجنة المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، على بذل الجهود لمواصلة تعزيز القدرة التمويلية للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية وتشدد على لزوم اضطلاعها بجهود أكبر لتوفير الموارد بشكل فعال ومؤكدة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهي مدعوة أيضاً إلى القيام، بأسلوب واضح مستخدمة، عند الاقتضاء، مدخلات من منظمات أخرى ومن المجموعات الرئيسية، باجراء تقييم لتأثير أنشطتها على التنمية المستدامة، وتقديم تقارير عن ذلك من خلال التنوّات ذات الصلة.
- ٧٣ - وتحيط اللجنة علماً بأن بعض الآليات المالية الابتكارية وأدوات واصلاحات السياسات المالية قد نوّقت وأدرجت في تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالتمويل الذي ينعقد بين الدورات. وتحتاج هذه وغيرها من الآليات الابتكارية المتطرفة إلى مزيد من الدراسة بغية تحديد جدواها، ونتائجها الاجتماعية الاقتصادية، وتأثيرها على البيئة، وترتيباتها الإدارية، لكي يتسمى للأمين العام أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الثالثة عن نتيجة هذه الدراسة.
- ٧٤ - وتشدد اللجنة على الحاجة إلى زيادة إتاحة التمويل للقطاعات في إطار استراتيجيات عالمية وإقليمية وطنية للتنمية المستدامة على أساس احتياجات محددة تحديداً وأوضاعاً. وهي تشير إلى أن من المفيد إعداد مصفوفة تشمل خيارات السياسات والأدوات والآليات المالية، تيسّر صياغة استراتيجيات التمويلية المثلث للقطاعات التي هي قيد الاستعراض. ويمكن أن تشمل المصفوفة أيضاً السياسات التي تشجع زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة.
- ٧٥ - وتوصي اللجنة أيضاً بما يلي بغيه زيادة فعالية عملها من خلال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالتمويل الذي ينعقد بين الدورات: (أ) اشتراك خبراء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء؛ و (ب) زيادة استخدام الخبرات الوطنية (الدروس المكتسبة) في وضع خيارات السياسات المتعلقة بتمويل جدول أعمال القرن ٢١، مع المراقبة الواجبة للمشاكل الخاصة للبلدان أو

مجموعات البلدان؛ و (ج) التشجيع على عقد اجتماعات غير رسمية لأفرقة الخبراء، وبدء مشاريع رائدة، وإعداد دراسات إفرادية، ودعوة الخبراء والاستعاة بالخبراء الاستشاريين في إعداد دراسات تفصيلية بشأن جدوى وتأثير الأدوات والآليات المالية الابتكارية وفقاً للمذكور في الفقرة ١٦؛ و (د) مواصلة التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق برصد التدفقات المالية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، الموجهة إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٧٦ - وتدرك اللجنة أن الهدف الحيوي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة يمكن التوصل إليه على أفضل وجه عن طريق الدعم والمشاركة على نطاق واسع من جانب الجمهور، لتوسيع الزخم السياسي الذي سيلزم لزيادة التمويل المخصص لجدول أعمال القرن ٢١ ولتزويد البلدان النامية بالموارد المالية الجديدة والإضافية الكبيرة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة الضخمة التي يتضمنها جدول أعمال القرن ٢١. وللجنة دور مهم في هذه العملية. وتؤكد اللجنة التزامها الكامل بهذه المهمة. وفي مجال تنفيذ برامج التنمية المستدامة المشمولة في جدول أعمال القرن ٢١، هناك دور تكميلي آخر يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وما يتصل بذلك من الجهد الراهن إلى توسيع الانتاج في البلدان النامية.

جيم - التعليم والعلم ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً
والتعاون وبناء القدرات

نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات

٧٧ - استعرضت لجنة التنمية المستدامة، مع التقدير، تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المنعقد فيما بين الدورات والمعني بنقل التكنولوجيا والتعاون (E/CN.17/1994/11) وتحيط علماً بورقة المعلومات الأساسية التي تحتوي تقرير الجهة المسؤولة عن إدارة المهمة بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات بالإضافة إلى الفرع الثالث من تقرير الأمين العام الذي يشمل استعراضاً للقضايا المشتركة بين القطاعات (E/CN.17/1994/2). وتحيط اللجنة علماً كذلك بالجزء المتعلق بالنهج الجديد إزاء التعاون في مجال التكنولوجيا السليمة بيئياً من تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى (E/CN.17/1994/13).

٧٨ - وتلاحظ اللجنة، مع التقدير، المبادرات البناءة التي قام بها مختلف أعضاء اللجنة خلال فترة ما بين الدورات كمساهمة في أعمال اللجنة في مجال نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات، على النحو الذي وردت مناقشته في الفصل ٣٤ وفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١.

٧٩ - وتسليم اللجنة بأن البلدان النامية تواجه عقبات كأداء في جهودها من أجل تعزيز وتنفيذ نقل التكنولوجيا والتعاون نظراً لافتقارها إلى ما يكفي من الموارد المالية وفي ضوء ما تملكه من قدرات محدودة

بشرية كانت أو ادارية أو مؤسسية. وفي هذا الصدد ترحب اللجنة بالاهتمام المولى من جانب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المنعقد فيما بين الدورات والمعني بنقل التكنولوجيا والتعاون بالنسبة إلى ثلاثة من المجالات الأساسية التي تتطلب اهتماماً ذا أولوية وهي: (أ) إتاحة ونشر المعلومات الموثوقة عن التكنولوجيات السليمة بيئياً، (ب) وتطوير المؤسسات وبناء القدرات، (ج) والترتيبات المالية وترتيبات المشاركة.

٨٠ - وتلاحظ اللجنة أن كثيراً من مقتراحات العمل المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون في هذا المجال تستند إلى الخبرات العملية التي تحصلت في بعض المجالات القطاعية، وأن كثيراً من هذه الخبرات يمكن استخدامه لتطبيقه على قطاعات أخرى كذلك.

٨١ - وتشدد اللجنة، في سياق الفصل ٤٤ من جدول أعمال القرن ٢١، على ضرورة أن تقوم حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقال، بدعم من المنظمات والمؤسسات الدولية، وعن طريق ترتيبات طويلة الأجل للتعاون والمشاركة، باتخاذ إجراءات محددة من أجل (أ) العمل، حسب الاقتضاء، على تعزيز وتنمية وتمويل حيازة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وما يناظرها من الدراسة الفنية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، بشروط مواتية، تشمل شروطاً تسامحية وتفضيلية على أساس الاتفاق المتبادل، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ (ب) وتعزيز التعاون والشراكة في المجال التكنولوجي في الأجل الطويل بين الحائزين على التكنولوجيات السليمة بيئياً والمستخدمين المحتملين لها؛ (ج) وبناء القدرات الوطنية لهذه البلدان بما يقتضيه ذلك من تطوير وتقدير و評价 هذه التكنولوجيات وتعزيزها واستخدامها بوسائل شتى منها البحث والتطوير والتعليم والتدريب.

٨٢ - وتؤكد اللجنة من جديد الأهمية الجوهرية لتدعم القدرات، وخاصة قدرات البلدان النامية، على تقييم وتطوير واستخدام وإدارة التكنولوجيات السليمة بيئياً التي يتم تكييفها كي تناسب الاحتياجات والأولويات المتعلقة تحديداً بتلك البلدان، وتشدد على الحاجة إلى تركيز الجهد على بناء القدرات وتطوير المؤسسات.

٨٣ - وترسل اللجنة بأن الخبرة المطلوبة لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها يتم بناؤها في بلدان كثيرة. ومن ثم يأتي حض حض الحكومات والشركات على أن تجил نظرها في كل أنحاء العالم بحثاً عن أفضل الأفكار والحلول المبتكرة لتلبية احتياجاتها وحل مشاكلها. مما يكفل وبالتالي تلافي نقل التكنولوجيات الضارة بيئياً.

٨٤ - وتؤكد اللجنة من جديد ما للشركات العامة والخاصة من أهمية في الابتكار التكنولوجي بالإضافة إلى كونها سبيلاً مهماً يتم من خلاله تطوير التكنولوجيا ونقلها واستخدامها ونشرها. وفي هذا الصدد، تسلم

اللجنة بأن ترتيبات الشراكة التكنولوجية على مستوى المشاريع تمثل آلية مبشرة بتسهيل سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتقنيات السليمة بيئياً ودعم تطوير هذه التقنيات وما يتعلّق بها من دراسة فنية، فضلاً عن دعم نقلها واستخدامها ونشرها. كما أن من شأن مثل تلك الترتيبات أن تدعم المهارات التنفيذية والإدارية ومهارات الصيانة لدى المستعملين وتحفز على اتباع أفضل طرائق الممارسة لتحسين الأداء البيئي على مستوى المشروع بما في ذلك ما يتم من خلال تعزيز نهج الوقاية من التلوث في إنتاج واستعمال السلع والخدمات. وينبغي للشركات أن تواصل تكييف وتطوير التقنيات خلال فترة التعاون. وفي هذا السياق، فقد رأى أن مفاهيم ترتيبات "البناء - التشغيل - النقل" (BOT)⁽³⁾ وأسواق التكنولوجيا ومعارض التكنولوجيا⁽⁴⁾ تعد من المناهج الوعية بالنسبة لنقل التكنولوجيا التي تحتاج إلى المزيد من التعمق في دراستها.

٨٥ - وتلاحظ اللجنة جهود بعض الرابطات الصناعية من أجل تنظيم مؤتمرات في بلدان مختارة بمناطق مختلفة لرابطات الصناعة والتجارة التي تركز على إدارة البيئة ورصدها وإلقاء عنها وتضطلع بمشاريع بحثية لتجمّع وتحليل دراسات الحالة عن برامج نقل التكنولوجيا والتعاون الناجحة وغير الناجحة.

٨٦ - وتشدد اللجنة كذلك على الدور المحوري الذي ينبغي أن تقوم به حكومات البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية في خلق الظروف المواتية بالنسبة للقطاع العام، وفي تشجيع القطاع الخاص على تطوير ونقل التقنيات السليمة بيئياً، وبناء القدرات في البلدان النامية من أجل فعالية استخدام وإدارة هذه التقنيات. وفي هذا الصدد يمثل التعاون الدولي أمراً له أهميته الكبيرة. كما أن استخدام الحوافز، ومنها مثلاً خفض الحواجز التجارية، وتشجيع المنافسة، وفتح الأسواق أمام التعاون الأجنبي، وتحفيض ضرائب الشركات وتوفير الحوافز الضريبية للمشاريع التي تقوم بنقل التقنيات السليمة بيئياً، فضلاً عن الإصلاحات السوقية الأخرى وإعادة تشكيل القطاعات، أمور يرجح أن ينجم عنها أثر ملموس بالنسبة لتحسين فرص الوصول إلى رؤوس الأموال اللازمة للتقنيات الجديدة. كذلك فإن المزيد من التحسين والتنفيذ الفعال لإطار ملائم من حيث السياسات والقوانين والأنظمة سواء على جانب العرض أو جانب الطلب، من شأنه أن يخلق إمكانات جديدة أمام تطوير التقنيات السليمة بيئياً ونقلها إلى البلدان النامية.

(٣) ترتيبات "البناء - التشغيل - النقل" يمكن استخدامها بواسطة الشركات الخاصة من أجل بناء مشروع وتشغيله طيلة الفترة التي تكفي لسداد ديونه وتحقيق عائد على الأسهم ومن ثم نقله إلى الحكومة المضيفة.

(٤) أسواق التكنولوجيا ومعارض التكنولوجيا هي موقع سوقية يلتقي فيها موردو التكنولوجيا ومستعملوها لتبادل المعلومات العملية عن استخدامات التقنيات السليمة بيئياً والتدليل عليها عملياً. وقد يشمل هذا طائفة متنوعة من السياسات الاقتصادية الكلية ومن الحوافز الاقتصادية والأنظمة البيئية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص كذلك، على نحو ما أوصى به الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المنعقد

فيما بين الدورات والمعني بنقل التكنولوجيا والتعاون إلى إشراك الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية نقل التكنولوجيا بوصفها العمود الفقري لأنشطة التجارة والصناعة في البلدان النامية. وترحب اللجنة في هذا الصدد بالعرض المقدم من حكومة النرويج بأن تتعاون مع الأونكتاد على استضافة حلقة دراسية عن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نقل التكنولوجيا.

٨٧ - وترحب اللجنة بوصيات الفريق العامل فيما يتصل بالحاجة إلى تعزيز توثيق التفاعل بين جميع العناصر المشاركة في نقل التكنولوجيا والتعاون والتواصل بين شبكات القدرات المؤسسية. وفي هذا السياق، سيكون من الأهمية بمكان العمل على تدعيم المراكز القائمة المعنية بالتقنيات البيئية وإنشاء مراكز جديدة في البلدان النامية من أجل تعزيز تطوير ونقل وتكيف التكنولوجيات السليمة بيئيا، باعتبارها أداة واحدة لمباشرة جهود البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا مع تيسير سبل التعاون التكنولوجي بين الشركاء المختلفين على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويمكن كذلك النظر في تدعيم أو إنشاء مراكز من هذا القبيل بالنسبة للبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقال.

٨٨ - وتلاحظ اللجنة أن الفريق العامل حدد المجالات الرئيسية ذات الأولوية لعمل اللجنة في المستقبل وأتاح منبرا هاما لمناقشة المسائل والنظر في الخيارات مما قد يصعب تحقيقه في سياقات أخرى.

٨٩ - وتحيط اللجنة علما بالأحكام ذات الصلة بشأن نقل التكنولوجيا الواردة في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحث على تقديم دعم كاف للمجالات ذات الأولوية في نقل التكنولوجيا على النحو المحدد في برنامج العمل.

٩٠ - لذلك، فإن اللجنة:

(أ) تشجع وتطلب من المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بإجراء دراسة استقصائية وتقدير لمصادر المعلومات المتاحة وللنظام والمخزونات الداعمة، ولاستعمالها الفعال، مع التركيز على تكنولوجيات مختارة سليمة بيئيا. وينبغي للدراسة الاستقصائية والتقدير أن يشملها مصادر ونظم المعلومات بشأن التكنولوجيات الواقعية في إطار الملكية العامة وكذلك التكنولوجيات التي تحميها البراءات، سواء منها التي يملكونها القطاع الخاص أو القطاع العام. وفي هذا الصدد، تشجع الحكومات، ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات الخاصة التي لا تستهدف الربح، ورابطات التجارة، والرابطات والمشاريع الصناعية والتجارية، ومعاهد البحث، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وسائر الهيئات المعنية، على توفير جميع المعلومات ذات الصلة وتقديم أي مساعدة مناسبة أخرى، بما في ذلك دراسات الحالة بشأن نقل التكنولوجيا، لا سيما عن طريق

النظم والمرافق القائمة على الاشتراك بين الشبكات. والهدف هو تحديد الثغرات وأو نقاط الضعف في مصادر أو نظم المعلومات الخاصة للدراسة الاستقصائية، وبيان النهج المعقول إزاء تصحيح هذه المشاكل، بغية تحسين الوصول إلى هذه النظم واستعمالها على نحو فعال. وينبغي أن يقدم تقرير مبدئي عن نتائج هذه الدراسة الاستقصائية والتقييم إلى اللجنة في دورتها الثالثة، في عام ١٩٩٥:

(ب) تدعو الرباطات الصناعية إلى تزويد اللجنة بمعلومات، ومن ثم نشرها على نطاق أوسع، حول الجهود التي تبذل والنتائج التي تحرز في نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتعاون وبناء القدرات، بما في ذلك ما يتم عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي ومختلف أشكال شراكات التكنولوجيا مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ج) تدعو حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية إلى التعاون على مساعدة المنظمات والمؤسسات الدولية، حسب الاقتضاء في إجراء دراسات حالة بشأن الاحتياجات الوطنية من التكنولوجيا بالنسبة للتكنولوجيات السليمة بيئياً، وبناء القدرات، والتنمية المؤسسية، كما ترحب بالمبادرات التي سبق أن أتخذت بهذا الشأن، بما في ذلك ما يتعلق منها بوضع مزيد من المنهجيات وتحديد مصادر التمويل، على أن يقدم تقرير في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة؛

(د) تطلب إلى الأمين العام أن يدعو المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة إلى دراسة الطرائق الملموسة للآليات المبتكرة في نقل التكنولوجيا وفائدة هذه الآليات، كالمراكز الجامعية للتزود بالمعلومات^(٥)، أو مصارف حقوق التكنولوجيا السليمة بيئياً^(٦)، أو ترتيبات الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية، وتقديم توصيات ملموسة إلى اللجنة في دورتها الثالثة. وينبغي أن يستفيد هذا الجهد استفادة كاملة من خبرة المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة وسائر الخبراء التقنيين البارزين؛

(٥) "المراكز الجامعية للتزود بالمعلومات" هي مراكز مرجعية تساعد مستعملي التكنولوجيا على الحصول على جميع المعلومات المطلوبة المتاحة بشأن كافة جوانب الظروف الوطنية المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وذلك من مصدر واحد.

(٦) "مصارف حقوق التكنولوجيا السليمة بيئياً" هي ترتيبات للملكية، وتعمل هذه الكيانات ك وسيط للحصول على حقوق الملكية للتكنولوجيات الأسلام وإتاحتها للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة التقنية، ولا سيما البلدان النامية، بشروط مؤاتية.

(ه) تدعو المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بمزيد من الدراسة، بالتعاون الوثيق مع الأطراف المهمة الأخرى، بما فيها رابطات القطاع الخاص، للطرائق التنفيذية والتطبيقات المادية لمفهوم "تحديد المعايير الإرشادية"^(٧)؛

(و) تدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى القيام، بتعاون وثيق مع المؤسسات المالية ذات الصلة والقطاع الخاص، بتوفير معلومات عن الشروط والطرائق الملموسة لإقامة وإدارة صناديق رأسمالية للمشاريع بالنسبة لأنواع معينة من التكنولوجيات السليمة بيئيا، وأن تتقاسم مع اللجنة النتائج المحرزة والخبرات المكتسبة في تطبيق شروطها وطرائقها؛

(ز) تطلب إلى الأمين العام أن يدعو الحكومات إلى القيام، بتعاون وثيق مع المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، الإقليمية منها والمتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات المالية والقطاع الخاص، باستكشاف الإمكانيات التي تنطوي عليها المشاريع المشتركة وإمكانية توفير التمويل المناسب لمواصلة هذه المشاريع المشتركة، وأن تقدم تقريرا بذلك إلى اللجنة في دورتها الثالثة؛

(ح) تدعو الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، الإقليمية منها والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية، إلى تقديم المساعدة للبلدان، لا سيما البلدان النامية، في تطبيق الشروط والطرائق الجديدة بالنسبة لمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الترتيبات الدولية الطويلة الأجل في مجال الشراكة التكنولوجية، بما في ذلك المساعدة في إعداد مشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتنفيذها ومواصلة صيانتها بعد استكمالها، على أن تقدم تقريرا بذلك إلى اللجنة في دورتها الثالثة؛

(ط) تدعو الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا اليونيدو، إلى القيام، في إطار مواردها المتاحة، بدراسات قطاعية وتقنية - اقتصادية ومشاريع نموذجية بشأن نقل التكنولوجيات وأساليب الصناعية السليمة بيئيا دعما للتنمية المستدامة في مجال الصناعة، على أن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة بشأن النتائج الأولية التي يتم إحرازها بحلول ذلك الوقت؛

(٧) "تحديد المعايير الإرشادية" وسيلة لتقييم معايير الممارسة الأفضل على مستوى المشاريع ورصدها والتشجيع على العمل بها.

(ي) تطلب إلى الأمين العام أن يدعو المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة إلى دراسة إمكانية إنشاء فريق استشاري معنني بمراكز التكنولوجيا البيئية، على أن تأخذ في الاعتبار خبرة الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية؛

(ك) تدعو الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، إلى تشجيع إسهام جامعاتها ومبراذعها البحثية في نقل ما هو متاح من التكنولوجيات والخبرات السليمة بيئياً، بما في ذلك ما يتم عن طريق آليات كالمنج الجامعية وحلقات العمل، كما تشجع المنظمات الدولية على دعم تلك الجهود.

٩١ - وتقديم اللجنة التوصيات التالية بشأن التنظيم الفعال لأعمالها في المستقبل:

(أ) أن يتم الإبلاغ، كقاعدة عامة، عن المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات عن طريق الفريقين العاملين المفتوحي العضوية المخصصين للذين ينعقدان فيما بين الدورات؛

(ب) ينبغي الاستفادة من الخبرة السابقة (الدروس المستفادة والنتائج المحرزة في المبادرات ذات الصلة التي يتم اضطلاع بها في أثناء الفترة الواقعة بين الدورات) للنهوض بالمناقشة وتيسير اتخاذ القرارات في الدورات العادية للجنة؛

(ج) ينبغي توسيع مشاركة الخبراء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛

(د) تقديم النتائج إلى أمانة اللجنة في وقت مناسب يتيح إدماجها في الوثائق التي يتقرر عرضها على اللجنة. وينبغي أن تُعرض هذه النتائج على الأمانة في شكل ورقة شديدة الإيجاز والشمول، تركز على مجالين: ١' السلبيات والمشاكل غير المحلولة التي تم تحديدها؛ و ٢' توصيات ممكنة وعملية كي تواصل اللجنة نظرها، على أن تكيف حسب مختلف العناصر الفاعلة في هذا الصدد كالحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

DAL - استعراض المجموعات القطاعية: الصحة
والمستوطنات البشرية والمياه العذبة

١ - حماية وتعزيز الصحة البشرية

٩٢ - نظرت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1994/3) وفي ورقة معلومات أساسية عن الصحة والبيئة والتنمية المستدامة أعدتها منظمة الصحة العالمية بوصفها المنظمة القائمة بإدارة هذا العمل.

٩٣ - وتحيط اللجنة علمًا، مع التقدير، بنتائج حلقة العمل بين الدورات المعنية بالصحة والبيئة والتنمية المستدامة والتي نظمتها حكومة الدانمرک، وانعقدت في كوبنهاغن في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وتشدد اللجنة تحدىداً، في هذا السياق، على أهمية توصيات اجتماع كوبنهاغن التي ترتكز على ضرورة إدماج الأهداف والأنشطة المتعلقة بالصحة والبيئة والتنمية المستدامة من خلال نهج مبكرة ومتكاملة.

٩٤ - وتؤكد اللجنة من جديد أن تعزيز الصحة البشرية وحمايتها كان شاغلاً أساسياً في التنمية المستدامة كما يتضح في أول مبدأ من مبادئ إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية^(٨)، الذي يقول إن البشر مركز الاهتمام بالنسبة للتنمية المستدامة وأنهم يملكون الحق في حياة صحية ومنتجة تتوافق مع الطبيعة. وتشدد اللجنة، في هذا السياق، على أن حماية وتعزيز الصحة البشرية يعتمدان على أنشطة تنشأ في جميع القطاعات.

٩٥ - وترحب اللجنة بالاستراتيجية العالمية للصحة والبيئة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، وأيدتها جمعية الصحة العالمية.

٩٦ - وتسليم اللجنة بالأهمية البالغة للتمويل بالنسبة إلى الصحة وتبصر أهمية الحاجة لتركيز التمويل على التدابير الوقائية. وفي الوقت الذي تؤكد فيه اللجنة أهمية اعتماد نهج وقائي في بناء الخدمات المتصلة بالصحة، فإنها تشدد أيضاً على ضرورة الاستجابة لاحتياجات الطب العلاجي. وبغية تلبية تلك الاحتياجات، تطالب اللجنة بتقوية الهيأكل الأساسية للصحة، خاصة في البلدان النامية، بالتعاون مع المجتمع الدولي حسب الاقتضاء.

(٨) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢"، المجلد الأول، "القرارات التي اتخذها المؤتمر" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

٩٧ - وقد حددت اللجنة القطاع الريفي والأخياء الحضرية الفقيرة كقطاعين اجتماعيين خاصين من شأنهما أن يستفيدا من تقوية نظم الصحة لأن إيلاء اهتمام خاص لتلك المجالات سيقوى تنفيذ الأولويات التي حددتها قرارات اللجنة المتعلقة بالمستوطنات البشرية.

٩٨ - والفقير عنصر أساسى وهام يتعين التصدي له في التنفيذ المتكامل للجوانب الصحية في جدول أعمال القرن ٢١. والقضاء على سوء التغذية والجوع، الذين يؤثران على نحو بليون شخص في العالم يظل شرطا أساسيا ل توفير الصحة للجميع. وتعيد اللجنة نتيجة لذلك تأكيد الالتزامات بالقضاء على الفقر، في سياق التنمية المستدامة الواردة في إعلان ريو وعلاقة القضاء على الفقر الأساسية بأهداف العامة لتعزيز الصحة وحمايتها.

٩٩ - وفي حين تسلم اللجنة بأثر النمو السكاني على الصحة والبيئة والتنمية، وأثر هذه بذلك، وتتعلق إلى النتائج التي سيتمخض عنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإنها تسلم أيضا بأن توفير العناية الصحية الأساسية المضمنة، خاصة للنساء والأطفال، يظل شرطا حيويا لتخفيض المعدلات العالية للنمو السكاني.

١٠٠ - وتقرب اللجنة بأن الاحتياجات الخاصة للمجموعات الضعيفة مجالات ذات أولوية. وبالإضافة إلى المجموعات الضعيفة الثلاث التي حددت في الفصل ٦ من جدول أعمال القرن ٢١ (النساء والأطفال والسكان الأصليون)، تحيط اللجنة علمًا بالاحتياجات الصحية الخاصة المشابهة لكتاب السن، والمعوقين والنازحين ولاحظت اللجنة أيضا مساهمة المعونة الغذائية كجانب هام في المجهودات الرامية إلى تحسين الناحية الغذائية والصحة العامة للمجموعات الضعيفة.

١٠١ - وتلاحظ اللجنة أن المعرفة التقليدية المتعلقة بالصحة، والتي تتمتع بها النساء والسكان الأصليون، تسهم في تعزيز الصحة عموما وتشدد اللجنة على الحاجة إلى المزيد من البحوث في ذلك المجال بغرض دعم استعمال المعرفة التقليدية حيثما يتتوفر دليل كاف على صحتها.

١٠٢ - وتلاحظ اللجنة أيضا أن مكان العمل يمكن أن يكون في الوقت نفسه مصدراً للمشاكل المتصلة بالصحة وقاعدة مجتمعية مفيدة لتنفيذ ورصد برامج الطب الوقائي من خلال مشاركة العاملين.

١٠٣ - وتفيد اللجنة أن من الأهمية بمكان تغيير أنماط الاستهلاك، خاصة في البلدان النامية، وتغيير أنماط الانتاج، للتأكد من أن المنتجات وعمليات الانتاج، التي لها تأثير سلبي على الصحة والبيئة، تختفي بالتدريج. ومن الممكن لتوفير المعلومات التفصيلية والمحددة عن المنتجات، لأن توسم بصورة كافية، أن يؤدي إلى تغييرات في السوق باتجاه توفير منتجات أنظف. وتشدد اللجنة، في هذا السياق، على الحاجة إلى التحديث المستمر للقائمة الموحدة للمنتجات التي حظرت الحكومات استهلاكها وأو بيعها أو سحبتها أو

فرضت عليها قيودا صارمة أو لم توافق عليها الحاجة إلى اتخاذ تدابير أخرى لنشر المعلومات المدرجة في تلك القائمة. وفضلاً عن ذلك، تشدد اللجنة على الحاجة إلى مساعدة البلدان لتنفيذ مجموعة المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي اعتمدتتها الجمعية العامة في سنة ١٩٨٥.

٤ - وتعرب اللجنة عن بالغ فلقها إزاء المواد الكيميائية التي تكمن فيها مخاطر صحية والتي تستخدم على نطاق واسع في الصناعة والمنتجات الاستهلاكية وفي انتاج الأغذية وتجهيزها. ولا يعرف بقدر كاف حتى الان ما يترتب على التعرض الطويل الأجل لجرعات قليلة من المواد الكيميائية الاصطناعية التي يمكن أن تكون لها آثار سامة للعصب أو آثار تناصية أو ضارة بالمناعة من تأثير في الصحة البشرية وما لها مجتمعة معاً من تأثير في الطبيعة. ولذلك أكدت اللجنة على ضرورة مراقبة استخدامها وتقليل ابعاثات المواد الكيميائية الخطرة إلى أدنى حد ممكناً بغية الحيلولة دون زيادة تركيزها في البيئة.

٤٠٥ - وتسليم اللجنة بالجهود الجارية للإصلاح الصحي وأكدهت على ضرورة اتخاذ المزيد من الاجراءات الملحوظة لمتابعة الاستعراض الأول للتقدم المحرز بقصد تنفيذ الأنشطة الواردة في الفصل ٦، لا سيما من أجل استعراض عام ١٩٩٧ لجدول أعمال القرن ٢١. وفي ذلك السياق، سلمت اللجنة بمحالات الاصلاح الصحي الأربع التي حددتها منظمة الصحة العالمية بصفتها تشكل برنامج عمل ملائماً للحكومات التي تتبعه في اطار برامجها الوطنية للتنمية المستدامة:

(أ) تطوير الصحة المجتمعية: تعزيز الصحة والوقاية بصفتها جزءاً من برامج التنمية الأكثر شمولاً والتي تستند إلى المجتمع المحلي؛

(ب) اصلاح قطاع الصحة: زيادة تخصيص الموارد لبرامج حماية الصحة وتعزيزها والتي تتسم بأكبر قدر من تناسب تكلفتها مع فعاليتها كما ترى على الأجل الطويل ولصالح تحقيق تنمية مستدامة؛

(ج) الصحة البيئية: زيادة فهم أثر سياسات وبرامج القطاعات الأخرى على الصحة البشرية وحشد التمويل والإجراءات في هذه القطاعات وفقاً لذلك؛

(د) اتخاذ القرارات والمحاسبة على الصعيد الوطني: اجراء تقييمات للأثار الصحية، والمحاسبة وسبل أخرى من سبل تعزيز تكامل الصحة، والبيئة والتنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني بهدف تعزيز تمثيل قطاع الصحة وادماج الصحة وتمويلها في تحضير التنمية.

٤٠٦ - وتخليص اللجنة إلى أنه ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تولي اهتماماً خاصاً للأولويات التالية:

- (أ) تعزيز تمثيل قطاع الصحة في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، بما في ذلك المشاركة التامة في الأفرقة الرئيسية:
- (ب) الدخول في شراكة أكيدة بين الصحة/الخدمات الصحية ذات الصلة، من جهة والمجتمعات المحلية التي تقدم لها الخدمات، والتي تحترم حقوقها وممارساتها التقليدية المحلية حيثما يتوفّر دليل كافٍ لفعاليتها:
- (ج) إدماج قضايا السكان في النظم الصحية الأساسية حسبما اعتمدت في الفقرتين ٦ - ٢٥ و ٦ - ٢٦ من الفصل السادس من جدول أعمال القرن ٢١ دون الإضرار بنتيجة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:
- (د) إدماج الأمن الغذائي، وتحسين المركز التغذوي للسكان، ونوعية الأغذية، وسلامة الأغذية في خطط وبرامج التنمية الوطنية الرامية إلى تحسين الصحة في سياق التنمية المستدامة:
- (ه) إعادة تقييم النفقات الصحية بهدف اتخاذ تدابير فعالة لحماية وتعزيز الصحة تتسم بقدر أكبر من تناسب تكلفتها مع ففعاليتها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، زيادة استخدام أدوات اقتصادية وعلى سبيل المثال رسوم الاستهلاك وأنظمة التأمينات، بغية جمع أموال لتوفير أنظمة صحية تتسم بالكفاءة؛
- (و) ضمان إدماج الصحة في اجراءات تقييم الآثار البيئية:
- (ز) النهوض بالجهود الرامية إلى الوقاية من الأمراض المعدية والقضاء عليها، بما في ذلك متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والمalaria:
- (ح) إنشاء هيكل ملائمة لخدمات الصحة البيئية على الأصعدة المحلية، وحيثما يكون ملائماً، على الأصعدة الإقليمية بغية زيادة تشجيع إضفاء طابع اللامركزية على البرامج والخدمات المتصلة بالصحة والاستفادة على النحو الأوفى بالإمكانات في إطار نطاق السلطات المحلية:
- (ط) زيادة وعي الجماهير بالجوانب الصحية لا سيما فيما يتعلق بال營غذية، والأمراض المعدية، وقضايا السكان، والأخطار الصحية المترتبة على أنماط الحياة العصرية وذلك من خلال التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم الكبار. وينبغي بذلك جهود خاصة لإدماج قضايا الصحة البيئية في برامج تدريب جميع الفنيين الذين يواجهون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مشاكل بيئية وصحية (أي الفنيين الطبيين، والمهندسين المعماريين، والمهندسين الصحيين):

- (ي) النهوض بالبحوث المتعددة الاختصاصات عن الروابط بين الصحة والبيئة؛
- (ك) ضمان التوصل إلى المعلومات وتبادلها ونشرها بشأن بارامترات الصحة والبيئة لكل فرد، مع الاهتمام بصفة خاصة باحتياجات المجموعات الضعيفة وغيرها من المجموعات الرئيسية؛
- (ل) ضمان نشر المعرفة بشأن التكنولوجيا النظيفة بطريقة يكون من شأنها أن تساهم في الوقاية من المشاكل الصحية التي هي من صنع الإنسان، لا سيما فيما يتعلق باستخدام مبيدات الحشرات والأفاف وانتاج الأغذية وتجهيزها؛
- (م) ضمان إقامة التعاون والتنسيق بصورة وثيقة مع مؤسسات الأمم المتحدة بقصد تنفيذ هذه الأولويات؛
- (ن) الاستعاة، قدر المستطاع، بانجازات البرامج الحالية المستحدثة بصورة إفرادية أو بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمجموعات ذات الصلة في المجتمع المدني؛
- (س) تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأفرقة الرئيسية في قطاع الصحة بصفتها شركاء لهم أهميتها فيما يتصل بتطوير اجراءات ابتكارية وتعزيز مشاركة المجتمع من القاعدة فصاعدا؛
- (ع) تشجيع زيادة المشاركة بين الجماهير والقطاعات الخاصة فيما يتصل بتعزيز وحماية الصحة؛
- (ف) بناء المزيد من القدرات المؤسسية في مجال تنفيذ تلك الأولويات بصورة ملموسة بدءاً بمراحل التفكير في السياسات الصحية والبيئية الملائمة والعناصر التشغيلية والتخطيط لها وحتى مرحلة ادارتها وتقييمها على الأصعدة المجتمعية، والمحلي، والوطني، والإقليمية، والدولية.
- ١٠٧ - وتحيط اللجنة علما بالأحكام ذات الصلة من برنامج العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وتحث على ايلاء دعم كاف للأهداف الشاملة المتعلقة بتعزيز وحماية الصحة المحددة في برنامج العمل.
- ١٠٨ - وتدعو اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة إلى النظر في أعمالها لمتابعة الفصل السادس من جدول أعمال القرن ٢١ بقصد التحضير لاستعراض عام ١٩٩٧، في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما يتصل بتطوير خطط صحية بيئية وطنية كجزء من البرامج الوطنية للتنمية المستدامة؛ وينبغي أن تتصدى تلك الخطط لـ ١. عناصر الصحة البيئية المشتركة بين القطاعات وتحديد الاجراءات التي تتخذها القطاعات الأخرى من أجل حماية وتعزيز الصحة، ٢. التأكيد على توفير خدمات الصحة البيئية على الصعيد المحلي، إلى جانب تطوير الرعاية البيئية الأولية؛

(ب) زيادة الفهم العلمي وتفهم الجماهير للآثار المترابطة بالدرجة الأولى إلى الصحة البشرية على المواد الكيميائية في المنتجات الاستهلاكية، وفي الأغذية من النباتات والحيوانات، والمياه، والترابة، والهواء. وتشمل تلك المواد الكيميائية مبيدات الآفات والحشرات الزراعية وغير الزراعية فضلاً عن مواد كيميائية أخرى في جملة أمور منها، المواد الكيميائية التي تترتب عليها آثار سامة للعصب وضارة لجهاز المناعة وآثار تتعلق بالحساسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى ما لها من آثار في المجموعات الضعيفة؛

(ج) تحديد الآليات التي تعرف وتكافح الأمراض المعدية الناشئة حديثاً وارتباطاتها البيئية المحتملة؛

(د) تقديم تقرير حالة عن الآثار الصحية المترتبة على استنزاف طبقة الأوزون استناداً إلى دراسات الأمراض الوبائية في سياق مشروع INTERSUN الذي تشتهر به مجموعة من المنظمات منها منظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية لبحوث السرطان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وذلك مع مراعاة الأعمال الجارية وفقاً لبروتوكول مونتريال؛

(ه) تطوير نظام إعلام بيئي وصحي فعال وملائم لجمع المعلومات ونشرها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بشأن المشاكل الصحية البيئية الناشئة حديثاً وذلك بحلول عام ١٩٩٧.

١٠٩ - وطلب اللجنة تضمين المعلومات عن مركز مشاركة المجتمعات المحلية في قطاع الصحة في تقرير الأمين العام الذي سيقدم من أجل استعراض عام ١٩٩٧ لجدول أعمال القرن ٢١.

١١٠ - وتدعو اللجنة منظمة الصحة العالمية، بصفتها المنظمة القائمة بإدارة هذا العمل، إلىمواصلة رصد التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى بقصد تنفيذ الفصل ٦ من جدول أعمال القرن ٢١. وطلب اللجنة من منظمة الصحة العالمية إعداد تقارير دورية وتقديمها إلى لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات بشأن ذلك الأمر، وتقديم تلك التقارير إلى اللجنة.

١١١ - وطلب اللجنة إلى البلدان أن تدرج في تقاريرها الوطنية لدورتها اللجنة لاستعراض عام ١٩٩٧ جزءاً خاصاً عن الخطوات المتخذة لتعزيز وحماية الصحة البشرية يكون من شأنه أن يبرز الأمثلة والنماذج

الإيجابية، ويوضح التقدم المحرز والخبرات المكتسبة، لا سيما الخبرات التي يمكن أن يستفيد الآخرون بها والمشاكل المحددة والقيود التي واجهتها.

١١٢ - وتطلب اللجنة من الحكومات أن تعزز التزاماتها بعملية إصلاح الصحة، في جملة أمور منها عقد اجتماعات فيما بين الدولارات على الأصدع الوطنية والإقليمية والدولية تركز على الارتباطات الخاصة بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى.

١١٣ - وتشدد اللجنة على ضرورة التنفيذ الكامل للاتفاقات المعنية بنقل التكنولوجيا والمتضمنة في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة. وفي هذا الصدد، تتحث اللجنة المجتمع الدولي على ايجاد طرق وسبل ملموسة لنقل التكنولوجيات الملائمة المتعلقة بالصحة، بما في ذلك تكنولوجيات طبية وتكنولوجيات صيدلانية، إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

١١٤ - وتحث اللجنة الحكومات على حشد الموارد المالية كيما تستجيب للأولويات المذكورة أعلاه، حسبما اتفق بشأنها في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة.

١١٥ - وتدعو اللجنة منظمة الصحة العالمية وهيئات حكومية دولية أخرى ذات صلة إلى مراعاة هذه التوصيات في أعمالها في المستقبل مراعاة تامة.

٢ - المستوطنات البشرية

١١٦ - تحيط اللجنة علمًا، مع التقدير، بتقرير الأمين العام (E/CN.17/1994/5) وورقة المعلومات الأساسية التي قدمها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

١١٧ - وتسلم اللجنة، في إطار تنمية المستوطنات البشرية، بأهمية تحقيق استدامة أهداف جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما في ضوء ارتفاع معدل التحضر، والتحدي الناجم عن ذلك بالنسبة للبيئة المحلية والعالمية، وكذلك في ضوء نقص المأوى والمرافق الصحية بالنسبة لقطاع كبير من السكان في البلدان النامية. وإذا كانت أنماط التنمية الحضرية في عدد من البلدان، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو تتيح مستوى مرضياً من المعيشة لقطاعات واسعة كبيرة من السكان، فإنها تشكل عبئاً غير عادي على الموارد والنظم الإيكولوجية العالمية.

١١٨ - وتقترح اللجنة أن تتبع الحكومات نهجا متوازنا بالنسبة لجميع المجالات البرنامجية الواردة في الفصل ٧ والفصل ٢١ من جدول أعمال القرن ٢١. وإن إدارة موارد الأراضي والنقل الحضري والحصول على المأوى المناسب، وإدارة النفايات الصلبة، ولا سيما في البلدان النامية مجالات تتطلب اهتماما أكبر. وتلاحظ اللجنة الصلة الوثيقة بين المستوطنات البشرية ومسائل الإمداد بالمياه، والمرافق الصحية والصحة.

١١٩ - وتوجه اللجنة الاهتمام بصفة خاصة إلى المساهمات المحتملة من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)، المقرر عقده في إسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، والدور المحوري الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وسيكون هذا المؤتمر مؤتمرا رئسيا يتوقع منه أن يدعم تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

١٢٠ - وتوجه اللجنة الاهتمام إلى الصلات بين المأوى غير السليم والظروف البيئية وعدم الحصول على الأراضي أو ضمان حيازة الأراضي، من جهة، وبين الانقسامات الاجتماعية والعنف وتدور السلامة الشخصية من جهة أخرى. وينبغي للحكومات على جميع المستويات أن تدرك أن الأحوال المعيشية وظروف العمل غير المأمونة واللامتسانية تعد انتهاكا لحقوق الإنسان، بل أنها سبب أساسي من أسباب الصراع الاجتماعي والتمزقات العنيفة التي تصيب المجتمع المدني.

١٢١ - وتسليم اللجنة بضرورة الأخذ عند تنمية المستوطنات البشرية، بنهج شامل يعالج المشاكل الحضرية والريفية بوصفها أجزاء لا تتجزأ من المعادلة الشاملة للمستوطنات البشرية نظرا لأن البلدان النامية، بصفة خاصة، تواجه نموا سكانيا سريعا في الحضر، لأسباب شتى منها تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

١٢٢ - وتوصي اللجنة الحكومات والمجتمع الدولي بإعطاء الأولوية لبرامج وسياسات المستوطنات البشرية من أجل خفض التلوث الحضري وتحسين وتوسيع الخدمات والهيكل الأساسية الحضرية، ولا سيما في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل. وهذه الجهود ضرورية من أجل حماية صحة البشر، والمحافظة على سلامة البيئة الطبيعية، وكفالة الانتاجية الاقتصادية. ويوجه الانتباه أيضا إلى "جدول الأعمال القائم" (وهو مفهوم يتناول التلوث الحضري الناجم عن قصور الإمداد بالمياه، والمرافق الصحية، والصرف الصحي وسوء معالجة النفايات الصناعية والنفايات الصلبة، وتلوث الهواء) باعتبار ذلك نهجا شاملأ تنضوي تحته قضايا التلوث الحضري ويمكن استخدامه لربط جدول أعمال القرن ٢١ بالسوق الحضري، وتنفيذها بصورة أفضل.

١٢٣ - وترحب اللجنة بالأحكام ذات الصلة من برنامج العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٢٤ - وتبّرّز اللّجنة الأهميّة الحاسمة للإجراءات المتّخذة على الصعيد المحلي وتوّكّد على أهميّة العملية المحليّة لجدول أعمال القرن ٢١، على النحو الذي حددت به في الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١، حيث لا غنى عن مشاركة الناس على المستوى المحلي، بما في ذلك ممثّلو الفئات الرئيسيّة، تسهيلاً لاتخاذ اجراءات محلية فعالة ومن أجل كفاءة إدارة المستوطنات البشرية. والسلطات المحليّة والرابطات الوطنيّة والدولية المتصلة بها، شركاء مهمون فيما يتعلّق بالأخذ باللامركزية في تنفيذ برامج المستوطنات البشرية المناسبة.

١٢٥ - وتحيّط اللّجنة علماً بالاحتياجات الماليّة والتكنولوجية اللازمّة لتنفيذ أنشطة المستوطنات البشرية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وتوّكّد أنّ هناك فجوة واسعة من حيث الموارد والتكنولوجيا تواجهها البلدان الناميّة والبلدان ذات الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقال لدى معالجتها مشاكل المستوطنات البشرية.

١٢٦ - وتلاحظ اللّجنة أيضاً الامكانيّات الكامنة في إطار المستوطنات البشريّة بالنسبة للمزيد من النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل وما يتّعلّق بذلك من إيرادات، وذلك في جملة أمور، نتيجة لبرامج التشييد والبناء. ويمكن تحقيق تلك الامكانيّات الإيجابيّة من خلال سياسات المستوطنات البشريّة المستدامّة المناسبة التي تشّدّد على زيادة استخدام المواد والموارد البشريّة المحليّة، وتؤدي إلى تشجيع ودعم كفاءة التصميم وطرق توفير الطاقة، ضمن مبادرات أخرى. وفي هذا السياق، قد يكون مكان العمل ودور العاملين محوراً مهماً لتنفيذ السياسات والبرامج.

١٢٧ - وتوّكّد اللّجنة الدور المتكامل للقطاع الخاص في تطوير ونشر مواد البناء المستدامّة والفعالية من حيث التكلفة، وفي زيادة كفاءة الطاقة والمواد، والمعالجة المستدامّة للنفايات. وفي هذا السياق، تبرّز اللّجنة على وجه الخصوص الحاجة إلى تشجيع المشاريع المحليّة والصغيرة والجزيئيّة.

١٢٨ - وتشدّد اللّجنة على ضرورة تعزيز القدرة على إدارة المستوطنات البشريّة، عند الاقتضاء، كشرط ضروري للتنفيذ الناجح لجميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١، المتصلة بالمستوطنات البشريّة. ويشدد بصفة خاصة أيضاً على بناء القدرات فيما يتعلّق بالفئات الرئيسيّة من أجل تشجيع وتعزيز مساهماتها في جهود تنمية المستوطنات البشريّة على الأصعدة المحليّة والإقليميّة والدوليّة.

١٢٩ - وفيما يتعلّق بمعالجة النفايات الصلبة، تحيّط اللّجنة علماً بأنّ التشجيع على تدوير النفايات وإعادة استخدامها، يتيح فرصة فريدة في مجال معالجة النفايات؛ حيث يساعد على حل مشكلة التدهور البيئي كما ينطوي على إمكانية التخفيف من حدة الفقر في الحضر وتوليد الدخل لدى فقراء الحضر. على أنّ هذا يتطلّب وضع سياسات تتناول جانب العرض، ترمي إلى تعزيز ودعم استرداد المواد، فضلاً عن السياسات التي تتناول جانب الطلب وترمي إلى تنشيط الأسواق بالنسبة للمواد والمنتجات المستردّة.

١٣٠ - وتسليم اللجنة بأن كثيرا من البلدان النامية يعتمد على تكنولوجيات مستوردة من أجل تنمية وتحسين هياكلها الأساسية بما في ذلك معالجة النفايات الصلبة، وتلاحظ أن المجتمع الدولي له دور مهم في تسهيل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. وفي الوقت ذاته، ينبغي مراعاة الاستخدام الكامل للتكنولوجيات المتاحة محليا التي يمكن تكييفها حسب الاحتياجات القائمة.

١٣١ - عليه، فإن اللجنة:

(أ) تطلب من الحكومات تعزيز شبكات المستوطنات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في المناطق الريفية من أجل توفير فرص جذابة للمستوطنات وتحفيض ضغط الهجرة على المدن الكبرى، كما توصي الحكومات بتنفيذ برامج للتنمية الريفية لزيادة فرص العمالة، وتوفير المرافق التعليمية والصحية، وتعزيز الهياكل الأساسية التقنية وتشجيع المشاريع الريفية والزراعة المستدامة، وتدعم المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم الدعم إلى برامج التنمية الريفية هذه؛

(ب) توصي الحكومات والقطاع الخاص، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، بزيادة الجهود المبذولة لتطوير تكنولوجيات جديدة وسليمة بيئيا في مجال النقل الحضري والمحاولات الأخرى المتعلقة بالهيكل الأساسية والمباني، فضلا عن المنتجات السليمة بيئيا، من أجل خفض الطلبات على الموارد الطبيعية مع ضرورة إتاحة حصول السلطات الحضرية والبيئية في جميع البلدان على تلك التكنولوجيات والمنتجات والمعلومات المتصلة بها، حسب الملائم؛

(ج) تطلب من الحكومات تعزيز مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع المدني، ليتم على مستوى البلديات بالذات تعزيز قدرة السلطات المحلية ومؤسسات التدريب والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية على العمل بكفاءة كشريكاء ومنظمين في أنشطة التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وتدعو اللجنة كذلك السلطات المحلية والرابطات التابعة لها إلى تبادل الدراسة الفنية المتعلقة بالإدارة الفعالة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك التنسيق السليم وتقاسم الأعباء بين المدينة المركزية والسلطات المحلية في الضواحي على مستوى التجمعات الحضرية، وفي المناطق الريفية عند الاقتضاء.

١٣٢ - كذلك فإن اللجنة:

(أ) تطلب من الحكومات والمجتمع الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن تقديم الدعم الكامل للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، بما في ذلك الأعمال التحضيرية على الصعيد الإقليمي؛

(ب) تحت وكالات الأمم المتحدة المناسبة، على العمل، عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، على تعبئة الخبرات القانونية والاقتصادية والبيئية من أجل إعداد استراتيجيات منصفة ومستدامة لخطيط واستخدام الأراضي لأغراض المستوطنات البشرية بكلفة أحجامها؛

(ج) تطلب من الحكومات والمنظمات الدولية تأكيد أهمية "أفضل ممارسة" في آليات الانجاز، بما في ذلك النظم التي يحركها الطلب، وزيادة التواصل بين الشبكات، وبناء القدرة الذاتية من القاعدة للقمة، واستراتيجيات البيان/المحاكاة والتنسيق الإقليمي والأخذ باللامركزية في الإدارة المحلية. وفي ذلك الإطار، تطلب إجراء استعراض لتطبيقات "أفضل ممارسة"، لكي توفر أساساً لنشر منتظم للنماذج الفعالة؛

(د) تدعو الوكالات والمنظمات المناسبة التابعة للأمم المتحدة إلى الشروع، من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، في مبادرة للبيان العملي للنقل الحضري المناسب للبيئة. ومن شأن تلك المبادرة أن تجمع بين أفضل خبرات متاحة عن إدارة الهياكل الأساسية الحضرية، كما أن من شأنها تسهيل تبادل المعلومات حول "أفضل الممارسات" بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويدعى الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى اللجنة بشأن التقدم المحرز في هذا المجال بحلول عام ١٩٩٧؛

(ه) تدعو الوكالات والمنظمات الدولية المناسبة التابعة للأمم المتحدة، إلى النظر، من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، في امكانية إعداد وتنفيذ مشاريع للبيان العملي للنهوض بالبيئة، في مجال المستوطنات البشرية في ثلث من كبريات المدن واحدة في إفريقيا وأخرى في آسيا والمحيط الهادئ، وثالثة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويدعى الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى اللجنة عن التقدم المحرز في هذا المجال بحلول عام ١٩٩٧؛

(و) تطلب من الحكومات والوكالات الدولية، وبخاصة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دعم وتشجيع المشاريع المحلية والصغريرة والجزئية، التي تطور وتقدم مواد وعناصر بناء مستدامة بيئياً وما يتصل بها من منتجات فضلاً عن أنظمة للطاقة سلية بيئياً ولا سيما في إطار التنمية المحلية؛

(ز) تحت الحكومات والمنظمات الدولية على إيلاء مزيد من الاهتمام المتناسب لمعالجة النفايات الصلبة، على أن يشمل هذا التشجيع على زيادة الوعي بالمخاطر البيئية والصحية الناجمة عن النفايات الصلبة وأثر التغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك على حجم ونوع تلك النفايات، فضلاً عن الاستفادة من موارد وإمكانيات القطاع الخاص، بما في ذلك القطاعان المنظم وغير المنظم، واستخدام التكنولوجيات والأساليب المحلية؛

(ح) تدعو الوكالات والمنظمات الدولية المناسبة التابعة للأمم المتحدة إلى القيام من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، بإنشاء آليات مشتركة للبرمجة في مجال المستوطنات البشرية تركز بالتحديد على الخدمات الحضرية والفقر في الحضر وصلتها بالصحة والبيئة، وتحث المنظمات المانحة على تقديم الدعم إلى هذه المبادرات البرنامجية المشتركة:

(ط) تحت وكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى على أن تدرج ضمن أنشطة الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها مؤشرات مناسبة تتعلق بالأداء البيئي للمدن:

(ي) تحت المجتمع الدولي عند اضطلاعه بأنشطة المساعدة، على أن يستكشف، من خلال السلطات المناسبة، النطاق الكامل لخيارات البرمجة المشتركة والتحالفات الجديدة، مع جهات شتى منها السلطات المحلية والرابطات التابعة لها، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والقطاع الخاص، والجماعات النسائية والمحليّة؛

(ك) تطلب إلى الأمين العام أن يولي اهتماماً خاصاً، في إطار تقديم تقرير عن الفرع الثالث من جدول أعمال القرن ٢١، لدور السلطات المحلية، والتقدم الذي تحرزه في تنفيذ أهداف المستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ل) تدعو الجهة المسؤولة عن إدارة المهمة إلىمواصلة رصد التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى في تنفيذ الفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١ وإبلاغ اللجنة دوريًا عن ذلك التقدم من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات، والمعنية بالتنمية المستدامة؛

(م) تدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى تركيز مزيد من الاهتمام لتلبية احتياجات الاستثمار الرأسمالي للمستوطنات البشرية، من خلال تعزيز استراتيجيات وسياسات تعبئة الموارد بما يسهل زيادة التدفقات من الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية والخدمات، وجمعية أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مجال تنمية المستوطنات البشرية؛

(ن) تحت الحكومات على تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، على نحو ما اتفق عليه في الفصلين ٣٣ و ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ وفي مقررات اللجنة ذات الصلة، وعلى أن تستجيب للأولويات الواردة في المقرر الحالي.

٣ - المياه العذبة

١٣٣ - تلاحظ اللجنة، بقلق بالغ أن بلداناً كثيرة تواجه أزمة في المياه مع تدهور سريع في نوعية المياه، وحالات نقص خطير في المياه، وانخفاض توفر المياه العذبة مما يؤثر بشدة على صحة الإنسان، والنظم الرياحن والتنمية الاقتصادية، للأسباب التالية:

(أ) تزايد الطلب على المياه، وإدارة الموارد المائية بشكل غير ملائم وعدم توفر الحماية للمياه الجوفية، لا سيما في الزراعة وفي مناطق التركيز الحضري وحولها:

(ب) الأسباب الطبيعية والأسباب التي من صنع الإنسان لنقص المياه، مثل حالات الجفاف الدورية، وتزايد انخفاض مناسيب سطح المياه الجوفية، وتغير أنماط الطقس، وتضاؤل قدرة التربة في بعض المناطق على الاحتفاظ بالرطوبة نتيجة تدهور مناطق التجميع، وتدهور الأراضي بوجه عام؛

(ج) انعدام الوعي العام بالحاجة إلى حفظ إمدادات المياه العذبة، وبخاصة مياه الشرب المأمونة، وإلى المرافق الصحية السليمة، مع عدم إدراك أن المياه مورد محدود وسلعة اجتماعية واقتصادية وجزء أساسي من النظم الرياحن.

١٣٤ - وللجنة يساورها القلق لأن أزمة المياه تضر بالاحتياجات البشرية الأساسية للأجيال الراهنة والمقبلة.

١٣٥ - وتسلم اللجنة بأن الأزمة تقتضي من الحكومات الوطنية وكذلك المنظمات الدولية اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما بدعم البلدان النامية.

١٣٦ - وتحصي اللجنة بأن تولي البلدان اهتماماً ذا أولوية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وحشدتها واستخدامها بشكل تعاضدي، مع تشديدها في الوقت نفسه على أهمية إشراك المجتمعات المحلية، ولا سيما المرأة في ذلك.

١٣٧ - وتطلب اللجنة اعتبار المياه جزءاً لا يتجزأ من النظام الرياحن، ومورداً طبيعياً وسلعة اجتماعية واقتصادية، تتحدد وفقاً لكميتها ونوعيتها طبيعة استخدامها لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

١٣٨ - وتحصي اللجنة بمنح أولوية عليا لحفظ المياه واستخدامها بشكل مستدام، وتدعو اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى أن تستهل مشاريع نموذجية لتنفيذها الوكلالات ذات الصلة، لكي يتسع دراسة جدوى استراتيجيات الاقتصاد في المياه في القطاعات الزراعية والصناعية والحضرية والمحلية التي تستخدم المياه بصورة مكثفة ووضع نماذج لهذه الاستراتيجيات.

١٣٩ - و تدرك اللجنة أنه إحداث تغييرات من خلال النهج الجديدة التي أدخلها جدول أعمال القرن ٢١، لا بد من إيلاء عناية خاصة لما يلي:

- (أ) حشد الموارد المائية وإدارتها بصورة متكاملة، بما في ذلك التقليل إلى أدنى حد من التلوث ومنعه، مع مراعاة الآثار المترتبة في مجالات الصحة والبيئة، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الفراغي؛
- (ب) إجراء بحوث اشتراطات التدفقات البيئية الالزمة للحفاظ على سلامة النظم الــايكولوجية المائية ووضع منهجيات مؤسسية متكاملة لهذا الغرض؛
- (ج) الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهر والبحيرات وحفظها على الصعيدين الوطني والدولي وعلى جميع الصعد المناسبة؛
- (د) إشراك أشد الناس تأثرا بشكل مباشر باستراتيجيات إدارة المياه في تخطيط مشاريع الهياكل الأساسية المائية؛
- (ه) الجهود الرامية إلى إفساح المجال للإدارة المتكاملة للمياه على أدنى مستوى مناسب والتحول إلى نظام قوامه إدارة الطلب على نحو مستدام؛
- (و) تنفيذ مبدأ "الملوث يدفع"، ووضع تسعيرة للمياه تعادل تكاليفها بالكامل مع مراعاة الظروف الخاصة للفقراء، ومنع الإسراف في الاستهلاك؛
- (ز) تشجيع مشاريع المشاركة بين جميع الأطراف المعنية؛
- (ح) تعزيز إدراج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في إدارة الموارد المائية؛
- (ط) تغيير أنماط السلوك حيال المياه النظيفة والصحة الوقائية، بما في ذلك تعزيز البرامج التثقيفية في هذا المجال؛
- (ي) تشجيع زيادة فعالية استخدام المياه على نحو مستدام، وحفظ المياه وحمايتها، لا سيما في مجال الزراعة، وزيادة استخدام تقنيات تجميع مياه الأمطار؛

(ك) حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام، بما في ذلك تشجيع التشجير كوسيلة هامة لوقف تدهور التربة وزيادة الاحتفاظ بالرطوبة؛

(ل) سد الفجوة بين الموارد المادية والبشرية والمالية من ناحية وتزايد الطلب على المياه وال الحاجة إلى المرافق الصحية من ناحية أخرى؛

(م) البحث عن ابتكارات، تكنولوجية وغير تكنولوجية، لحماية مواردنا المائية المحدودة وغير المحمية، فضلاً عن اقتسام التكنولوجيات المبتكرة من هذا القبيل على الصعيد العالمي، لا سيما مع البلدان النامية؛

(ن) استخدام تقييمات الأثر البيئي، مع اتباع نهج متعدد التخصصات والقطاعات، كأداة لصنع القرار في مشاريع الموارد المائية.

١٤٠ - وتحت اللجنة الحكومات على أن تعنى في الإطار الذي أرساه الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، الموارد المالية الكافية، باستخدام جميع المصادر والآليات المتاحة، فضلاً عن تحقيق أقصى قدر من زيادة توافر الموارد الإضافية ومن تدفقها السلس لتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، وتحت وكالات وبرامج الأمم المتحدة على توفير المساعدة التقنية اللازمة، ولا سيما للبلدان النامية.

١٤١ - وتشدد اللجنة على أهمية بناء القدرات وتعزيز البرامج المؤسسية وبرامج تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في البلدان النامية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لإدارة المياه وحشدها وحمايتها على نحو فعال؛ وينبغي إعطاء الأولوية لاشراك المرأة والشباب على جميع صعد بناء القدرات. وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة علماً بانعقاد اجتماع تأسيسي للشبكة الدولية لمنظمات أحواض الأنهر، وذلك في شامبرى، فرنسا، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

١٤٢ - وتشجع اللجنة على إشراك القطاع الخاص، واتباع نهج "البناء - النقل" والمشاركات بين القطاعين العام والخاص، في المشاريع المتصلة بالمياه التي يضطلع بها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمساعدة الثنائية، ومشاريع المشاركة بين المساهمين.

١٤٣ - وتحيط اللجنة علماً مع التقدير، بنتائج المؤتمر الوزاري الدولي المعنى بمياه الشرب والاصحاح البيئي الذي استضافته حكومة هولندا (نورديك، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤)، ونتائج اجتماع المائدة المستديرة بشأن المياه والصحة في المناطق الحضرية المحرومة، الذي استضافته حكومة فرنسا (صوفيا انتيپوليس، ٢٣-٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤).

٤٤ - وتأيد اللجنة برنامج العمل الوارد في مرفق الوثيقة E/CN.17/1994/12، بوصفه إحدى الأدوات الرئيسية لتنفيذ المجال البرنامجي دال من الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

٤٥ - وتطلب اللجنة إلى البلدان أن تدرج في تقاريرها الوطنية لعام ١٩٩٧ فصلاً مخصصاً للأهداف والاستراتيجيات الوطنية في ميدان مياه الشرب والاصحاح البيئي، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التواریخ المستهدفة، بغية تنفيذ برنامج العمل، وذلك بمساعدة المنظمات الدولية.

٤٦ - وتدعو اللجنة الحكومات إلى أن تساعد بشكل طوعي، في تعزيز الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، وأن تقدم تقريراً عن تلك الأنشطة إلى اللجنة في عام ١٩٩٧. وترحب في هذا الصدد، بالعرض المقدم بالفعل من تونس وفرنسا والمغرب، وهولندا فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل.

٤٧ - وترحب اللجنة بالأعمال التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وذلك فيما يتعلق بجمع وتحليل المعلومات بشكل منظم.

٤٨ - وفي هذا السياق، تحت اللجنة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). على القيام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسائر الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية، بتعزيز جهودها الرامية إلى إعداد تقييم شامل لموارد المياه العذبة بهدف تحديد مدى توافر تلك الموارد وعمل اسقاطات لاحتياجات المقبلة، وتحديد المشاكل التي ستنتظر فيها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية عام ١٩٩٧.

٤٩ - وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يدعو لجنة الموارد الطبيعية إلى تناول مسألة المياه العذبة في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٦ وذلك كجزء من التقييم الشامل آنف الذكر.

٥٠ - وتدعو اللجنة الحكومات إلى التعاون الفعال بتقديم مدخلات تقنية في العملية، مع مراعاة الحاجة إلى دعم المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية، وترحب بعرض حكومة السويد الإسهام في ذلك بإعداد تقييم أولي للمياه العذبة.

٥١ - وتقرر اللجنة أن تستعرض، في دورتها لعام ١٩٩٧، نتيجة جمعي الأعمال المبينة في الفقرات من ١٥٠ - ١٥٠ أعلاه توطئة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ١٩٩٧.

١٥٢ - وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يعزز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بغية تركيز وتوحيد القدر الكبير من الإجراءات الدولية المتتخذة في ميدان المياه، بما فيها تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٥٣ - وتوصي اللجنة كذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن ينظر في هذه المسألة أيضا في الجزء المتعلق بالتنسيق في عام ١٩٩٥.

١٥٤ - وترحب اللجنة ببرنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وتحث على منح الدعم الكافي لمختلف الاستراتيجيات المحددة في برنامج العمل لمعالجة المسائل المتعلقة بموارد المياه، لا سيما تلك المتعلقة بالإمداد بالمياه والإصلاح البيئي، وكذلك مسألة البعد الصحي لنوعية المياه.

١٥٥ - وتوصي اللجنة بأنه ينبغي للمؤتمرات الدولية القادمة من قبيل المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) وغيرها، أن تأخذ في الحسبان الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بشأن المسائل المتعلقة بالموارد المائية، لا سيما المسائل المتعلقة بإمدادات المياه والإصلاح البيئي، وكذلك بالبعد الصحي لنوعية المياه.

١٥٦ - وتدعو اللجنة الأمين العام إلى أن يحيل التوصيات آنفة الذكر إلى تلك المؤتمرات.

هاء - استعراض المجموعات القطاعية: المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة

١ - المواد الكيميائية السمية

١٥٧ - تلاحظ اللجنة أن الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر الكيميائية التي تهدد صحة الإنسان والبيئة لم توكل الاستخدام الواسع النطاق والمزايد للمواد الكيميائية في كل القطاعات في جميع أنحاء العالم.

١٥٨ - وتشير اللجنة إلى جدول أعمال القرن ٢١ الذي ينص على أن ثمة حاجة إلى تدعيم هام للجهود الوطنية والدولية من أجل تحقيق إدارة سليمة بيئياً للمواد الكيميائية. وفي هذا السياق، تحت اللجنة الحكومات والمنظمات الدولية والفعاليات غير الحكومية ذات الصلة على زيادة ما تبذله من جهود لضمان استخدام وإدارة المواد الكيميائية بطريقة مستدامة.

١٥٩ - وتطلب اللجنة من هيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية تحسين عملية التنسيق الدولي لتجنب الإزدواجية التي لا داعي لها في الجهود المبذولة ولتدعم البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية بغية تقاسم عبء العمل الذي تشارك فيه منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وللجنة الاتحاد الأوروبي.

١٦٠ - وتلاحظ اللجنة أن منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية عقدت المؤتمر الدولي المعنى بالسلامة الكيميائية في ستوكهولم في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، بناء على دعوة من الحكومة السويدية، حيث حضرته ١١٤ حكومة ومنظمة دولية ذات صلة. وترحب اللجنة أيضا بإنشاء المحفل الحكومي الدولي المعنى بالسلامة الكيميائية، كما رحبت بأولويات العمل التي اعتمدتها المؤتمر والواردة في المرفق.

١٦١ - وتحث اللجنة أولويات العمل، وترحب على وجه الخصوص بـالأهداف والجدالـول الزمنـية المتفقـ عليها، وتدعـوـ الحكومـاتـ والـمنظـماتـ الدولـيةـ والـمنظـماتـ غيرـ الحكومـيةـ ذاتـ الـصلةـ إلىـ تنـفيـذـ الأولـويـاتـ.

١٦٢ - وتحثـ اللجنةـ الحكومـاتـ والـمنظـماتـ الدولـيةـ والـمنظـماتـ غيرـ الحكومـيةـ علىـ المـشارـكةـ النـشـطةـ فيـ المحـفلـ،ـ تشـجـيعـاـ لـاقـامـةـ صـلاتـ وـثـيقـةـ بـيـنـ بـرـنـامـجـ دـوليـ قـويـ لـالـسلامـةـ الكـيمـيـائـيـةـ وـالـمحـفلـ.

١٦٣ - وترحبـ اللجنةـ بالـدـعـوةـ التـيـ وجـهـتـهاـ الحـكـومـاتـ لـاستـضـافـةـ اـجـتمـاعـاتـ المحـفلـ المـعـقـودـةـ فـيـماـ بـيـنـ الدـورـاتـ.

١٦٤ - وتقـرـرـ اللجنةـ بـالـدورـ الـهـامـ لـالـمحـفلـ فـيـماـ يـتـعلـقـ بـمـتابـعةـ وـاستـعـراضـ الفـصلـ ١٩ـ مـنـ جـدولـ أـعـمالـ القرنـ ٢١ـ،ـ وـتـدـعـوـ المحـفلـ إـلـىـ تـقـدـيمـ تـقـرـيرـ عنـ أـعـمالـهـ إـلـىـ اللـجـنةـ،ـ عـنـدـ الـاقـضـاءـ،ـ قـبـلـ اـنـعقـادـ الدـورـةـ الـاستـشـائـيـةـ لـلـجـمـعـيـةـ العـامـةـ فـيـ عـامـ ١٩٩٧ـ.

١٦٥ - وترحبـ اللجنةـ بـالتـقـدـمـ الـذـيـ أـحـرـزـهـ مـؤـخـراـ فـرـيقـ الـخـبـراءـ العـاـمـلـ المـخـصـصـ لـتـنـفـيـذـ مـبـادـئـ لـندـنـ التـوـجـيهـيـةـ الـمـعـدـلـةـ فـيـماـ يـتـعلـقـ بـوـضـعـ عـنـاصـرـ مـمـكـنةـ لـصـكـ مـلـزـمـ قـانـونـاـ بـشـأنـ التـطـبـيقـ الـالـزـاميـ لـاجـراءـ الـموـافـقةـ الـمـسـبـقةـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـعـالـمـيـ،ـ وـتـوـصـيـ بـأـنـ يـواـصـلـ بـرـنـامـجـ أـمـمـ الـعـالـمـ تـقـرـيرـهـ لـلـلـلـجـنةـ،ـ عـنـدـ الـاقـضـاءـ،ـ قـبـلـ اـنـعقـادـ الدـورـةـ الـاستـشـائـيـةـ لـلـجـمـعـيـةـ العـامـةـ فـيـ عـامـ ١٩٩٧ـ.ـ بـتـنـفـيـذـ الـاجـراءـ الطـوـعـيـ الـمـتـعـلـقـ بـالـموـافـقةـ الـمـسـبـقةـ،ـ وـوـضـعـ صـكـوـكـ فـعـالـةـ مـلـزـمـةـ قـانـونـاـ تـتـعـلـقـ بـهـذاـ الـاجـراءـ.

١٦٦ - وتعرب اللجنة عن تقديرها لمدونة قواعد السلوك التي تم الاتفاق عليها مؤخراً وال المتعلقة بالتجارة الدولية في المواد الكيميائية، وتشدد اللجنة على أنه ينبغي أن يطبقها القطاع الصناعي على نطاق واسع في جميع البلدان دون أي تأخير. وتأكد على الدور الذي تقوم به الصناعة، بوصفها إحدى الفعاليات الرئيسية، في تعزيز أهداف الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما بالنسبة لتقدير المخاطر، وتوفير البيانات، واعتماد وتنفيذ تدابير الحد من المخاطر.

١٦٧ - وترحب اللجنة بالحكام ذات الصلة من برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي دعا، في جملة أمور، إلى توفير المساعدة الملائمة لتمكين الدول النامية الجزرية الصغيرة من الحد من المخاطر التي تهدد صحة الإنسان وبيئة شعوبها.

١٦٨ - وتقر اللجنة بضرورة أن تقوم الحكومات بوضع صكوك اقتصادية ملائمة لتدعم الادارة السليمة للمواد الكيميائية خلال كامل دورة حياتها، وتدعم الحكومات إلى تقديم تقرير إلى اللجنة، في دورتها المقبلة، مما اكتسبته من خبرة في تطبيق الصكوك الاقتصادية في هذا الصدد.

١٦٩ - وتقر اللجنة بضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجة ما تحدثه المواد الكيميائية من آثار على الصحة والبيئة. وعلى سبيل المثال، تحيط علماً بما يترتب على تعرض الإنسان إلى مادة الرصاص من آثار خطيرة في صحته، وتويد العمل الجاري بشأن هذه المسألة في عدة محافل دولية، وتشجع بذل المزيد من الجهد للحد من تعرض الإنسان لمادة الرصاص.

١٧٠ - وتقر اللجنة بضرورة أن تقوم الحكومات والمحافل الحكومية الدولية بتحديد المواد الكيميائية الثابتة والمترآمة حيوياً بهدف التخلص من هذه المواد الكيميائية تدريجياً أو حظرها.

١٧١ - وتشير اللجنة إلى الحاجة إلى تقييم فعالية البرامج بالنسبة للتکاليف فيما يتعلق بتنفيذ الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وإلى ما إذا كانت الالتزامات المتعهد بها تلبي احتياجات الجمهور، مع مراعاة حظر التعرض المتكرر للمواد الكيميائية في الحياة اليومية.

١٧٢ - وتعترف اللجنة بأن التنسيق الفعال للعمل المتعلق بالسلامة الكيميائية من جانب القطاعات المعنية على المستوى الوطني، والمشاركة النشطة من جانب الصناعات والموظفين كجزء من عملية تعبئة القطاع غير الحكومي، وتعزيز حق المجتمعات المحلية في الحصول على المعرفة عن طريق التقارير البيئية وتقارير المراجعة الأيكولوجية وقوائم الانبعاثات والصكوك المماثلة إنما تمثل جميعها عوامل هامة بالنسبة لزيادة السلامة الكيميائية.

١٧٣ - وتشدد اللجنة على الحاجة الى تدعيم الكفاءات والقدرات الوطنية بالنسبة لادارة المواد الكيميائية، ولا سيما في البلدان النامية، وتشجع التزام الحكومات بالعمل الثنائي الملموس في هذا المجال.

١٧٤ - وتشدد اللجنة على الحاجة الى التنفيذ التام للاتفاقات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الواردة في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ ومقررات اللجنة ذات الصلة. وفي هذا السياق، تحت اللجنة المجتمع الدولي على إيجاد طرق وسبل ملموسة لنقل التكنولوجيات المناسبة المتعلقة بالمواد الكيميائية السمية والسلامة الكيميائية الى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٧٥ - وتحث اللجان الحكومات على تعبيئة الموارد المالية للاستجابة للأولويات المشار إليها أعلاه، على النحو المتفق عليه في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ وفي مقررات اللجنة ذات الصلة.

١٧٦ - وتدعو اللجنة الجهة المسؤولة عن إدارة هذه المهمة الى موافقة رصد التقدم المحرز من جانب الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ وإلى إطلاع اللجنة بصورة دورية على هذا التقدم عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة.

المرفق

أولويات العمل التي اعتمدتها المؤتمر الدولي المعني بالسلامة الكيميائية

مقدمة

- ١ - بينما يبسط جدول أعمال القرن ٢١ الأهداف العامة للمجالات البرنامجية الستة واقتراحات تنفيذها تبين التوصيات المعتمدة أولويات العمل الفوري والغايات التي ينبغي تحقيقها في الأجل الأطول. ويعلن جدول أعمال القرن ٢١ أن تنفيذه ناجحا هو في المقام الأول مسؤولية الحكومات. وبالتالي تتضمن التوصيات المقدمة، في المقام الأول، أولويات العمل بالنسبة للحكومات، ولكن عددا منها يتعلق بالأعمال التي يمكن بها للهيئات الدولية استخدام أدوات فعالة لكي تستخدمها الحكومات.
- ٢ - وفي عدد كبير من الحالات يشكل التعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والحكومات، وتطوير وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي، وسائل هامة لتعزيز نتائج الإجراءات الموصى بها إلى درجة كبيرة.
- ٣ - وينبغي تشجيع التنفيذ الوطني للاتفاقات الدولية بشأن السلامة الكيميائية.
- ٤ - وعلى المستوى الوطني، يشكل التنسيق الكفؤ لأعمال القطاعات المعنية في مجال السلامة الكيميائية شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق نتائج ناجحة. ومشاركة أرباب العمل والعمال مشاركة نشطة، وتعبئة القطاع غير الحكومي، ودعم حق المجتمع المحلي في المعرفة، عوامل هامة لزيادة السلامة الكيميائية.
- ٥ - وقد قام بالكثير من الأعمال التي جرت لتعزيز السلامة الكيميائية عدد من هيئات الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، وعدد من البلدان، والصناعات، ونقابات العمال ومنظمات غير حكومية أخرى، مما تم乎 عن كثير من الأدوات المفيدة لتحسين السلامة الكيميائية. وينبغي الترويج لتوسيع المعرفة بهذه الوسائل ولاستخدامها.
- ٦ - ولإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة لا بد من توافر معلومات كافية جيدة النوعية عن المسائل العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية. وتعاضي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من مشاكل خاصة في هذا الشأن. وينبغي زيادة المساعدة التقنية الثنائية ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من أنواع الدعم بغية التعجيل بتنميتها.
- ٧ - وثمة حاجة في جميع المجالات البرنامجية إلى التثقيف والتدريب، وينبغي تنسيق الجهود المبذولة لتلبية هذه الحاجة تنسيناً دقيقا، وينبغي التشديد على تدريب المدرسين.

- ٨ - وينبغي لأنشطة الحد من المخاطر أن تأخذ في اعتبارها كامل دورة حياة المواد الكيميائية، وينبغي تحقيق التكامل الوثيق بين الضوابط على المواد الكيميائية ومبادرات مكافحة التلوث. وينبغي تطبيق المنهج الوقائي حسبما وصف في المبدأ ١٥ من إعلان ريو حيثما، كان ذلك مناسبا.

- ٩ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاكل السلامة المهنية والصحة المهنية الناجمة عن المواد الكيميائية. ولا سيما لما فيه مصلحة حماية صحة العمال، يضاف إلى هذا أن بيانات الدراسات الوبائية وغير ذلك من البيانات القائمة على أساس الخبرة البشرية قد ثبتت دائماً قيمتها فيما يتعلق بمشاكل أخرى متصلة بالمواد الكيميائية.

- ١٠ - وعند تحديد الأولويات لإدارة المخاطر، سيتوقف تنفيذها على قدرات فرادى البلدان في مجال إدارة المواد الكيميائية. وعند تحديد الأولويات للأنشطة الدولية، ينبغي إعطاء أولوية عالية للأنشطة التي لا يمكن فيها تحقيق الغايات إلا إذا جرى العمل على المستوى الدولي. وينبغي تعزيز الأنشطة المضمنة إلى زيادة الكفاءة والوفورات في التكاليف، مثل المشاركة في التقارير الكافية الجودة لتقدير المخاطر. وينبغي أن تكون الأولوية للانتهاء من الأعمال التي قطعت فيها المبادرات الهامة شوطاً كبيراً قبل البدء في أنشطة برنامجية جديدة.

- ١١ - وينبغي رصد الإجراءات الرئيسية المضطلع بها من أجل تقييم التقدم المحرز.

- ١٢ - والترتيب المتبع في عرض التوصيات التالية لا ينطوي على اختلاف في درجات أهميتها.

المجال البرنامجي ألف - توسيع نطاق التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية والتعجيل به

١ - ينبغي التعرف على الاحتياجات بالنسبة لمختلف أنواع تقييمات المخاطر الصحية والبيئية، والاتفاق على معايير تحديد الأولويات لمختلف أنواع تقييمات المخاطر، كما ينبغي، اعتماداً على هذه المعايير، أن توضع في أقرب وقت ممكن قائمة أولية بالمateriales الكيميائية التي يتطلب تقييم مخاطرها بحلول عام ١٩٩٧ (بما في ذلك منها ما ينتج بأحجام كبيرة).

٢ - ينبغي الاتفاق في أقرب وقت ممكن على مناهج متسقة لإجراء تقييمات المخاطر الصحية والبيئية والإبلاغ عن نتائجها. وينبغي لهذه البروتوكولات أن تقوم على أساس مبادئ متفق عليها دولياً كيما يتسمى الاستفادة بالكامل من تقييمات المخاطر التي تجريها السلطات الوطنية والهيئات الدولية على حد سواء.

٣ - ينبغي إعداد قائمة جرد، قبل نهاية عام ١٩٩٤، بتقييمات المخاطر المزعزع إجراؤها أو التي يجري إعدادها أو التي تمت بالفعل.

٤ - ينبغي تشجيع دوائر الصناعة على توليد و توفير البيانات اللازمة لتقدير المخاطر الى أبعد مدى ممكن.

٥ - ينبغي توليد بيانات عن تعرض الإنسان، وبيانات جيدة النوعية عن الآثار الصحية، من البلدان النامية.

٦ - مع مراعاة نتائج الأنشطة الموصى بها في البندين ١ و ٢ والاستفادة على نحو كامل من التقييمات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها. ينبغي تقييم ٢٠٠ مادة كيميائية أخرى بحلول عام ١٩٩٧.

٧ - في حالة بلوغ المرمى المذكور في البند ٦، ينبغي تقييم ٣٠٠ مادة كيميائية أخرى بحلول عام ٢٠٠٠.

٨ - يلزم تنسيق ووصف المبادئ العامة لوضع مبادئ توجيهية لحدود التعرض، بما في ذلك تحديد عوامل أمان، وينبغي للبلدان وضع مبادئ توجيهية لحدود التعرض بالنسبة للإنسان وكل من الهواء والماء والتربة. فيما يتعلق بأكبر عدد ممكن من المواد الكيميائية، مع مراعاة جهود التنسيق والاستخدام الممكن لمثل هذه المبادئ التوجيهية.

٩ - ينبغي تشجيع البحث والتطوير من أجل تحسين فهم آليات الآثار السيئة للمواد الكيميائية على الإنسان والبيئة.

١٠ - ينبغيبذل المحاولات من أجلمواصلة الحد من استخدام الحيوانات الفقارية في اختبارات السمية وذلك بتشجيع تطوير طرق بدائلة والتأكد من صلاحيتها واستعمالها.

المجال البرنامجي باء - تنسيق تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات

١ - ينبغي تعزيز الأعمال التقنية الجارية بشأن معايير التصنيف لكي يتسمى وضعها في صورتها النهائية بحلول عام ١٩٩٧. وينبغي، بحلول عام ٢٠٠٠ الانتهاء من الأعمال المستمرة لتنسيق نظم التصنيف وإقامة نظم متسقة للإبلاغ بالأخطار، بما في ذلك التمييز بالبطاقات وصحف بيانات الأمان.

٢ - ينبغي للبلدان أن تؤمن إجراء مشاورات كافية بما يسمح بلورة موقف وطني متsonق بشأن تنسيق نظم التصنيف.

٣ - ينبغي أن ينشأ في وقت مناسب إطار دولي لترجمة نتائج الأعمال التقنية المتعلقة بتنسيق النظم إلى صك أو توصيات قابلة للتطبيق قانوناً على المستوى الوطني.

المجال البرنامجي جيم - تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية السامة والمخاطر الكيميائية

- ١ - ينبغي تعزيز شبكات تبادل المعلومات من أجل الاستفادة على نحو كامل من قدرات جميع المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية على نشر المعلومات.
- ٢ - ينبغي مواهمة أنواع المعلومات المتبادلة وسبل تبادلها على حد سواء بما يليبي احتياجات أهم المجموعات التي تستخدمها، على أن يراعى على النحو المناسب الاختلاف في اللغات ومستويات المعرفة بالقراءة والكتابة.
- ٣ - ينبغي، بحلول عام ١٩٧٧، جمع البيانات ذات الصلة المتاحة من الهيئات الدولية وتخزينها، إذا كان ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية، على أقراص القراءة فقط CD-ROM أو غير ذلك من الوسائل الالكترونية المناسبة، بالإضافة إلى توفير مرافق البحث والتحديث الملائمة.
- ٤ - ينبغي تحديد مصادر المعلومات المفيدة في التصدي لحالات الطوارئ الكيميائية وتسهيل الوصول سريعا إلى تلك المصادر.
- ٥ - ينبغي إنشاء شبكات إقليمية للتعاون وتبادل المعلومات في جميع الأقاليم في أقرب وقت ممكن.
- ٦ - ينبغي إنشاء مؤسسات وطنية مسؤولة عن تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية أو تعزيز مثل هذه المؤسسات، حسب الاحتياجات.
- ٧ - ينبغي لجميع البلدان أن تعين، بحلول عام ١٩٩٧، سلطات من أجل المشاركة في إجراءات الموافقة المستنيرة المسقبقة.
- ٨ - ينبغي استمرار العمل لتقدير المشاكل في تنفيذ الإجراء الطوعي المتعلق بالموافقة المستنيرة المسقبقة، ولتطوير صكوك دولية ملزمة قانونا فيما يتعلق بهذه الإجراءات.
- ٩ - ينبغي، بحلول عام ١٩٩٧، أن تقييم جميع البلدان المصدرة لمواد كيميائية خاضعة لإجراء الموافقة المستنيرة المسقبقة الآليات اللازمة، بما في ذلك أحكام التنفيذ والإنتاذ، لضمان ألا تجري عملية التصدير بما يتعارض مع قرارات البلدان المستوردة. وينبغي أيضا للبلدان المستوردة إقامة الآليات الضرورية.
- ١٠ - ينبغي في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية توفير التدريب، بحلول عام ١٩٩٧، على تنفيذ "مبادئ لندن النوجيهية" وإجراءات الموافقة المستنيرة المسقبقة.

١١ - ينبغي تشجيع تعميم صحائف بيانات السلامة لكل المواد الكيميائية الخطرة الداخلة في التجارة، وفقا لما تروج له مدونة قواعد السلوك بشأن التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي ووفق عليها مؤخرا.

المجال البرنامجي دال - إنشاء برامج للحد من المخاطر

١ - في جميع البلدان، ينبغي الحد في أقرب وقت ممكن من المخاطر الكيميائية التي يسهل التعرف عليها ومكافحتها على حد سواء. وفي البلدان ذات الموارد الكافية ينبغي أن توضع وتنفذ دون تأخير خطط بشأن الحد إذا أمكن من سائر المخاطر الكيميائية. وعلى الصناعة، وفقا لمبدأ "الملوث يدفع"، مسؤولية خاصة عن المساعدة في تنفيذ برامج الحد من المخاطر. وتعرض خبرة الحكومات وما أحرزته من تقدم في برامج الحد من المخاطر في تقرير بحلول عام ١٩٩٧ لكي يستخدم كأساس لتحديد الغايات بالنسبة لعام ٢٠٠٠.

٢ - ينبغي تقييم جدوى وفائدة توسيع نطاق سجلات انطلاق الملوثات ونقلها ليشمل المزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان الصناعية الجديدة، وإعداد تقرير في هذا الشأن بحلول عام ١٩٩٧.

٣ - كأولوية خاصة ينبغي أن تطبق الصناعة في كل البلدان، بدون تأخير، مدونة قواعد السلوك بشأن التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي ووفق عليها مؤخرا.

٤ - ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتشجيع استحداث واستخدام تكنولوجيا نظيفة فيما يتعلق بإنتاج واستخدام المواد الكيميائية.

٥ - ينبغي للبلدان أن تستعرض استراتيجياتها المتعلقة بسلامة مبيدات الآفات بغية حماية صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك المياه السطحية والجوفية. وللحد من مخاطر مبيدات الآفات ينبغي للبلدان أن تدرس تشجيع استخدام مبيدات آفات مناسبة أكثر أمانا إلى جانب تقليل استخدامها عن طريق اتباع ممارسات إدارية أفضل والأخذ بتكنولوجيات بديلة لمكافحة الآفات. وينبغي إعداد تقرير مرحل في هذا الشأن بحلول عام ١٩٩٧.

٦ - بحلول عام ١٩٩٧، ينبغي أن يكون ما لا يقل عن ٢٥ بلدا آخر قد نفذ نظما لمنع الحوادث الصناعية الكبرى وفقا للمبادئ الدولية مثل تلك الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٧٤) لعام ١٩٩٣ بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى، واتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بشأن الآثار المترتبة عبر الحدود نتيجة للحوادث الصناعية، وما إلى ذلك.

٧ - بحلول عام ١٩٩٧، ينبغي أن يكون ما لا يقل عن ٥٠ بلدا آخر قد أدخل أنظمة وطنية للتأهب للطوارئ والاستجابة لها، بما في ذلك استراتيجية لتشكيف العاملين وتدريبهم، وذلك في جملة أمور بمعونة

برنامجه الوعي والتأهّب لمواجهة الحوادث الصناعية على المستوى المحلي (APEL)، ومدونة منظمة العمل الدولية للممارسات المتعلقة بمنع الحوادث الصناعية الكبرى (١٩٩١).

٨ - بحلول عام ١٩٩٧، ينبغي أن يكون ما لا يقل عن ٤ بلدا آخر قد أنشأ مراكز لمكافحة السموم وما يتصل بها من مرافق إكلينيكية وتحليلية وأن يكون قد تحقق تقدّم طيب بشأن تنسيق نظم تسجيل البيانات في مختلف البلدان.

٩ - ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لإيجاد وإدخال بدائل مأمونة للمواد الكيميائية التي تتصل بها مخاطر كبيرة يتذرّع التحكم فيها. وينبغي أيضا للحكومات والصناعات ومستخدمي المواد الكيميائية أن يستحدثوا، حيثما كان ذلك مجديا، مواد كيميائية جديدة أقل خطورة وعمليات وتكنولوجيات جديدة تمنع التلوّث منعا فعالا.

١٠ - مع الاعتراف بأن أنشطة الحد من المخاطر هي في المقام الأول مسؤوليات وطنية قد يتطلب الأمر أيضا برامج دولية للحد من المخاطر بالنسبة للمشاكل الدولية النطاق.

١١ - ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لضمان أن تطبق جميع البلدان تشريعات مناسبة لتنفيذ توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل البضائع الخطرة ولتأمين تحديث هذه التشريعات بانتظام كلما نصحت التوصيات، ولا سيما في سياق التنسيق العالمي لنظم التصنيف والتمييز بالبطاقات.

المجال البرنامجي هـ - تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية

١ - يتطلّب تعزيز القدرات والطاقات الوطنية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية في عدد كبير من البلدان النامية، بالإضافة إلى التمويل والدعم من البلدان المتقدمة، تفكيرا ابتكاريا بشأن كيفية استخدام النظم القائمة على أفضل نحو ممكن. وينبغي تشجيع ترتيبات المساعدة الثنائية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وللتعاون الإقليمي الكفوء أهمية قصوى.

٢ - ينبغي، بأسرع ما يمكن وفي موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧، وضع موجزات وطنية تبيّن القدرات والطاقات الراهنة فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية والاحتياجات المحددة إلى التحسين.

٣ - ينبغي أن توضع في أقرب وقت ممكن مبادئ توجيهية شاملة للتشريعات الكيميائية وإنفاذها، على أن تراعى، في جملة أمور، مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٠ بشأن المواد الكيميائية (رقم ١٧٠).

٤ - ينبغي، بحلول عام ١٩٩٧، إقامة آليات في غالبية البلدان من أجل كفالة الاتصال بين كافة الأطراف ذات الصلة بأنشطة السلامة الكيميائية في بلد ما.

٥ - ينبغي الترتيب للمزيد من البرامج التثقيفية والدورات التدريبية على المستويين الوطني والإقليمي لكي توجد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نواة من الأشخاص المدربين، من الموظفين التقنيين وواعضي السياسات على حد سواء.

٦ - ينبغيبذل الجهود من أجل تحسين تنسيق الأنشطة في مجال التثقيف والتدريب والمساعدة التقنية.

٧ - ينبغي كهدف أطول أجلا إنشاء نظم معلومات كيميائية في جميع البلدان، وسن تشريعات شاملة ووضع إجراءات إنفاذها. كما ينبغي القيام بحملات مستمرة لزيادةوعي الجمهور بالمخاطر الكيميائية وكيفية الوقاية منها.

المجال البرنامجي واو - منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة
إلى أن تصدر تشريعات رقابية في عدد كاف من البلدان، ينبغي كأساس للمزيد من الصكوك الدولية القانونية لوقف الاتجار غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة، بذل كافة الجهود لتحسين الحالة، بما في ذلك تعزيز إجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة.

٢ - النفايات الخطرة

١٧٧ - تلاحظ اللجنة مع القلق، أن عدة بلدان تواجه مشاكل صحية وبيئية عوいصة وملحة ناجمة عن انتاج وسوء إدارة النفايات الخطرة في إطار الأنشطة الصناعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وذلك نتيجة لما يلي:

(أ) عدم توفر مرافق للمعالجة السليمة بيئيا للنفايات، وتقنيات مناسبة لذلك؛

(ب) عدم توفر المعلومات والخبرة؛

(ج) عدم توفر نهج وقائي؛

(د) عدم توفر موارد مالية لتغطية التكاليف الهائلة للمعالجة والإجراءات الإصلاحية؛

(هـ) النقل غير القانوني للنفايات الخطرة داخل البلدان وكذلك عبر الحدود.

١٧٨ - وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في مجال النفايات الخطرة وتأكيد في هذا الصدد:

(أ) القرارات التي اتخذتها الأطراف في اتفاقية بازل المتعلقة بنقل النفايات الخطرة وإلقائها عبر الحدود في اجتماعها الثاني، والتي تنص، في جملة أمور، على الحظر الفوري لكل نقل عبر الحدود للنفايات الخطرة لأغراض التخلص منها نهائياً، من بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى بلدان غير أعضاء في تلك المنظمة، وعلى إنهاء التدريجي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لكل نقل عبر الحدود لنفايات خطرة بقصد تدويرها واستخلاصها، من دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى دول غير أعضاء في تلك المنظمة؛

(ب) قرار حظر إلقاء النفايات الصناعية في المحيطات الذي اتخذته في إطار المنظمة البحرية الدولية الأطراف المتعاقدة في اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن، ١٩٧٢) التي سيبدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

(ج) الإجراءات التي اتخذها حديثاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمات أخرى ذات صلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الإجراءات المتخذة على الأصعدة الوطنية.

١٧٩ - بيد أن اللجنة تشدد على أن الحالة الراهنة تقتضي اتخاذ مزيد من الإجراءات الملحوظة من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بغية تنفيذ الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١، وتؤكد، إذ تضع في اعتبارها حالة التنمية في كل قطر، على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) منع النفايات الخطرة والتقليل إلى الحد الأدنى من سمّيتها، قدر المستطاع، وذلك من خلال استنباط وترويج وتطبيق نهج متكامل للانتاج قليل التلوث في إطار كل عملية تحظى، على غرار مراكز الإنتاج قليل التلوث التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واستخدام مزيج مناسب من التدابير المؤسسية والتنظيمية، فضلاً عن الصكوك الاقتصادية؛

(ب) ادارة وتصريف النفايات السليمين بيئياً بغية كفالة الالتزام بمبدأ القرب والاكتفاء الذاتي.

١٨٠ - وتحث اللجنة الحكومات على ما يلي:
(أ) التصديق على اتفاقية بازل أو الانضمام لها ووضع نظم مراقبة ملائمة مثل الإجراءات الجمركية، فضلاً عن طرائق وأدوات الاستكشاف.

(ب) دعم الصندوق الذي أنشأته الأطراف المتعاقدة في اتفاقية بازل، والذي ما زال شديد الافتقار للموارد، ليتولى، بالتحديد، دعم تلبية احتياجات البلدان النامية للتقليل إلى الحد الأدنى من النفايات الخطيرة وإدارة تلك النفايات.

١٨١ - وتحث اللجنة الأطراف في اتفاقية بازل على أن تطلب إلى أمانتها وضع إجراءات ومبادئ توجيهية لتنفيذ القرارات التي اتخذتها الأطراف حديثا في اجتماعها الثاني و، بالتعاون مع الوحدات المختصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية، على مساعدة بلدان نامية محددة، على أساس نموذجي، في غضون الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ في وضع إطار قانوني لإدارة النفايات الخطيرة، وإعداد وتنفيذ خطة لإدارة النفايات الخطيرة في مناطق جغرافية محددة، وبناء القدرات في هذا الميدان.

١٨٢ - وتدعو اللجنة مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل إلى النظر في جدوى وضع إجراءات بشأن عدم الامتثال لأحكام الاتفاقية.

١٨٣ - وتحث اللجنة الدول الأطراف في اتفاقية بازل على أن تطلب إلى أمانتها الاضطلاع بدراسات حالة بشأن النقل غير القانوني للنفايات الخطيرة والنفايات التي لم يحدد مركزها بطريقة مرضية والمعدة للاستخدام في أنشطة إعادة الدورة.

١٨٤ - وتحث اللجنة على منح أولوية عالية للتصريف غير القانوني لأوحال الباخر الصهريجية و المياه الصوابير في المياه البحرية، وأوصت بإخضاعها للشروط ذات الصلة الواردة في الاتفاقيات الدولية المناسبة.

١٨٥ - وترحب اللجنة بالجهود الرامية إلى وضع ترتيبات إقليمية مماثلة لاتفاقية باماكي لحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطيرة إلى إفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود ضمن إفريقيا.

١٨٦ - وتشير اللجنة إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٥/١٧ المتعلق بتطبيق المعايير البيئية من جانب المؤسسات العسكرية وتعيد تأكيد ذلك المقرر، وتحث الحكومات على اتخاذ إجراءات لتنفيذ المقرر تنفيذا تاما.

١٨٧ - وتدعو اللجنة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنظر في جدوى الترتيب لعقد اجتماعات إقليمية بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الإقليمية، تعنى بتنفيذ المقرر وبالكيفية التي يمكن بها تصميم وتنفيذ خطط بيئية وطنية للمؤسسات العسكرية، فيما يتصل بإدارة النفايات الخطيرة.

١٨٨ - وتوصي اللجنة باتخاذ التدابير والإجراءات التالية على الصعيد الوطني:

- (أ) ينبغي أن تقوم الحكومات بانشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لإدارة النفايات الخطرة؛
- (ب) ينبغي أن تتولى الحكومات تطوير وتدعم القوانين والنظم الخاصة بالنفايات الخطرة، وتعزيز تنفيذها؛
- (ج) ينبغي للحكومات، على أساس قوائم جرد للنبعاثات السامة، أن تقدم معلومات عن مصادر وكميات النفايات الخطرة وأن تضع وتعزز خططاً وطنية متكاملة لإدارة النفايات الخطرة، آخذة في الاعتبار جميع مصادر النفايات الخطرة ومآلها، أي، الصناعة، المؤسسات العسكرية، الزراعة، المستشفيات، الأسر المعيشية؛
- (د) ينبغي اسناد أولوية للأنشطة المصممة من أجل تشجيع الانتاج الأقل تلويناً، ومنع النفايات الخطرة والتقليل منها إلى الحد الأدنى قدر المستطاع، من خلال تطبيق نهج طول فترة النشاط - الدورة وتقديم المعلومات الكافية، والبحث، وأنشطة التطوير والإثبات العملي، فضلاً عن التدريب والتحقق؛
- (هـ) ينبغي الشروع في دراسات للحالة بشأن قطاعات صناعية محددة في بلدان مختلفة مع التشدد بوجه خاص على المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط؛
- (و) ينبغي وضع نظم فعالة وإبقاء عليها لجمع النفايات على أساس فصلها، وينبغي توفير حواجز لتشجيع الفصل، وإعادة الدورة، وإعادة الاستخدام، والاستصلاح للنفايات الخطرة.

١٨٩ - ومن أجل تقديم الدعم للأنشطة الوطنية، ينبغي اتخاذ التدابير الإقليمية والدولية التالية:

(أ) ينبغي زيادة الجهد المبذولة لدعم تبادل المعلومات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بين البلدان داخل هاتين الفئتين، بخصوص التقليل إلى الحد الأدنى من النفايات الخطرة وإدارتها السليمة بيئياً، دعماً لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛

(ب) ينبغي إجراء أنشطة تدريب مركّزة تكون متواقة مع الاحتياجات المحلية المحددة.

١٩٠ - وتشدد اللجنة على أن مرافق الانتاج المنقولة إلى بلدان نامية وإلى الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية ينبغي أن تكون لها خطط لإدارة النفايات سليمة بيئياً، بحيث لا تكون النفايات التي تولدتها تلك المرافق، سواءً من حيث كميّتها أو نوعيّتها، ضارة ببيئة تلك البلدان.

١٩١ - وتحت اللجنة قطاع الصناعة على وضع مدونات لقواعد السلوك الطوعية خاصة باستخدام التكنولوجيات قليلة التلوث والإدارة المأمونة للنفايات الخطرة في جميع البلدان التي تكون لها فيها أنشطة.

١٩٢ - وترحب اللجنة بالأحكام ذات الصلة الواردة في برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وتحت على تقديم دعم كاف لمختلف الاستراتيجيات المعينة في برنامج العمل لإدارة النفايات الخطرة.

١٩٣ - وترحب اللجنة أيضا باقتراح بولندا أن تشارك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة ندوة دولية بشأن الانتاج قليل التلوث لتعزيز الأنشطة الدولية في ذلك الميدان في بولندا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وستسهم المبادرات التي تقلل إلى الحد الأدنى من انتاج النفايات الخطرة في تحقيق تقدم مطرد في هذا الميدان، وهي تنطوي على مزايا اقتصادية.

١٩٤ - وترحب اللجنة كذلك باقتراح ألمانيا أن تستضيف حلقة عمل دولية في عام ١٩٩٤ تعنى بالتقدير إلى الحد الأدنى من النفايات وإعادة دورتها، بما في ذلك وضع استراتيجيات تهدف إلى إدارة فترة النشاط - الدورة ، يمكن أن تسهم أيضا في التقليل من النفايات الخطرة.

١٩٥ - وتشدد اللجنة على ضرورة أن :

(أ) تقوم الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة بوضع صكوك اقتصادية والنظر في امكانية تعبئه تمويل إضافي مخصص لإدارة النفايات الخطرة، واتخاذ تدابير أخرى لتسهيل منع النفايات الخطرة، مثل التعريف الإيكولوجي بالبطاقات، والاستعادة الاجبارية للمواد المستخدمة؛

(ب) توائم المنظمات الدولية منهجيات الاختبار وتسميات النفايات الخطرة، آخذة في الاعتبار العمل الذي أجزته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ج) تقييم المؤسسات الوطنية والدولية بعد الكامل لتلوث التربة والمياه الجوفية، وذلك على وجه الخصوص بسبب التخزين والتصريف غير الملائم للنفايات الخطرة؛

(د) تشرط الحكومات اتخاذ ما يلزم من إجراءات الوقاية والإجراءات العلاجية للتصدي لمشاكل تلوث التربة والمياه الجوفية.

١٩٦ - وتشدد اللجنة على ضرورة التنفيذ التام للاتفاقات بشأن نقل التكنولوجيا الواردة في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة. وفي ذلك السياق، تحت اللجنة المجتمع

الدولي على إيجاد طرق ووسائل ملموسة لنقل التكنولوجيات المناسبة الى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال فيما يتعلق بمنع النفايات الخطرة، والتقليل منها الى الحد الأدنى، ومعالجتها، وتقنيات تصريفها، والإجراءات العلاجية المتصلة بها.

١٩٧ - وتحث اللجنة الحكومات على تعبئة موارد مالية للاستجابة الى الأولويات المبينة أعلاه، على النحو المتفق عليه في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة.

١٩٨ - وتدعو اللجنة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه منظم المهام ، الى الاستمرار في رصد التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى في تنفيذ الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١ والى إعلام اللجنة دوريا بهذا التقدم عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة.

٤ - النفايات المشعة

١٩٩ - تحيط اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١ (E/CN.17/1994/15). وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يصدر إضافة إلى التقرير، تتضمن المعلومات المتضمنة في التقارير الوطنية التي وردت منذ تاريخ التقرير والمتعلقة بالنفايات المشعة.

٢٠٠ - وتلاحظ اللجنة أن توليد النفايات المشعة مستمر في الزيادة على النطاق العالمي من توليد الطاقة النووية، ووقف تشغيل المراافق النووية، وبرامج تخفيض الأسلحة النووية، واستخدام النويدات المشعة في الطب والبحوث والصناعة، وأنه يتطلب بذل جهود مكثفة، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لتعزيز الادارة المأمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة.

٢٠١ - كما تلاحظ اللجنة أن النفايات الدفاعية المشعة تمثل مخاطر مماثلة لمخاطر الأنواع الأخرى من النفايات المشعة. إلا أن إدارة النفايات الدفاعية المشعة لا تخضع في عدد من البلدان لنفس قواعد الأمان التي تخضع لها إدارة النفايات المشعة الأخرى. وهي لا تخضع في تلك البلدان لمراقبة السلطات المدنية الوطنية للوقاية من الإشعاع والأمان الإشعاعي، ولكنها تخضع عموما للقواعد العسكرية.

٢٠٢ - وتلاحظ اللجنة كذلك اشتراك عدد من البلدان في رصد النفايات المشعة وإدارتها بصورة مأمونة، وأنه في هذا الصدد سنت تشريعات أو عدل، واستكملت معايير الأمان، وجرى استعراض إجراءات الترخيص والمراقبة.

٢٠٣ - وتسليم اللجنة بأنه قد وجهت جهود نحو تعين وتحديد موقع مستديمة للتخلص من النفايات المشعة وأن الحكومات تواصل جهودها لإدارة مراافق مؤقتة للتخزين وإيجاد تدابير عملية لتقليل تولد تلك النفايات إلى أدنى حد ممكن، والحد منه حيثما اقتضي الأمر ذلك.

٢٠٤ - وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في التدابير التقنية والقانونية والإدارية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بهدف كفالة أن تتم إدارة النفايات المشعة ونقلها وتخزينها والتخلص منها بصورة مأمونة، أو معالجتها بغرض حماية صحة الإنسان والبيئة.

٢٠٥ - وتقيد اللجنة التعاون الدولي الفعال في مجالات البحث وتبادل المعلومات ووضع المعايير التي يجري الاضطلاع بها في هذا الميدان تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفيما يتعلق بالبحوث وتبادل المعلومات، في الاتحاد الأوروبي. وبصفة خاصة، ترحب اللجنة بالتقدم المحرز في برنامج معايير السلامة للنفايات المشعة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠٦ - كما ترحب اللجنة بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضع مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود الدولية، وقيام المنظمة البحرية الدولية بوضع مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالنقل المأمون للوقود النووي المشع والبلوتونيوم والنفايات الشديدة الإشعاع في القوارير المحمولة على متن السفن.

٢٠٧ - وتعرب اللجنة عن ارتياحها للمقرر الذي اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في المنظمة البحرية الدولية من جانب الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المتعلقة بمنع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن، ١٩٧٢) المتعلق بتحويل الوقوف الطوعي لطرح جميع النفايات المشعة في المحيطات إلى حظر ملزم. ومن شأن هذا الحظر العالمي أن يعزز عمليات الحظر السابقة التي اتفق عليها في سياقات إقليمية. وتحث اللجنة جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية على احترام طابعها الذي أصبح ملزماً الآن.

٢٠٨ - وتعتبر اللجنة أن من المبادئ الإلزامية ألا يسمح بتصدير النفايات المشعة إلى البلدان التي لا تتوفر فيها الموارد التقنية والاقتصادية والقانونية والإدارية لإدارة النفايات المشعة بصورة مأمونة وسليمة بيئياً.

٢٠٩ - وتوجه اللجنة الانتباه إلى احتياجات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لإنشاء أو تعزيز قدراتها من أجل الإدارة المأمونة للنفايات المشعة، بما في ذلك مصادر الإشعاع المستهلكة.

٢١٠ - وإن اللجنة:

- (أ) تحت الحكومات على تطبيق المبدأ التحوطى (مثل التدابير التحضيرية لأغراض التخلص النهائي) في مقرراتها المتعلقة بالأنشطة الجديدة أو الموسعة التي تولد نفايات مشعة;
- (ب) تحت الحكومات على الاضطلاع بمزيد من أعمال البحث والتطوير في مجالات من قبيل تقليل حجم النفايات المشعة إلى أدنى حد ممكن، والحد منها، وتعيين المواقع الممكنة لتخزين النفايات المشعة، ومعايير السلامة والصحة المرتبطة بمناولة النفايات المشعة واجراءات وعمليات معالجتها؛
- (ج) تطلب إلى الحكومات أن تنفذ بالكامل مدونات قواعد الممارسات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها، التي اعتمدت في مجال حركة ونقل النفايات المشعة عبر الحدود؛
- (د) توصي بأن تقوم الحكومات بتشجيع موردي مصادر الإشعاع المحكمة السداد على قبول إعادة هذه المصادر وكفالة إدارتها بصورة مأمونة وسليمة بيئياً بعد استعمالها؛
- (ه) تطلب إلى الحكومات أن تكفل إخضاع النفايات المشعة الناشئة عن الأنشطة العسكرية لنفس أنواع أنظمة السلامة والأنظمة البيئية الصارمة التي تخضع لها النفايات المشعة الناشئة عن الأنشطة المدنية؛
- (و) تطلب إلى الحكومات أن تستوعب، إلى أقصى حد ممكن، جميع تكاليف عمليات المرافق النووية وما يتصل بها من إدارة النفايات، بما في ذلك وقف تشغيل المرافق النووية؛
- (ز) تؤيد الجهود المبذولة على النطاق العالمي لبيان الأساليب العملية للتخلص المأمون من النفايات المشعة الطويلة العمر والشديدة الإشعاع وتدعم التعاون الدولي في هذا الميدان.
- ٢١١ - وتحث اللجنة الحكومات على أن تبدأ على الفور، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبعد وضع اتفاقية الأمان النووي في صورتها النهائية، في الأعمال المتعلقة بإعداد اتفاقية دولية بشأن إدارة النفايات المشعة بصورة مأمونة، بما في ذلك النظر في إدارة محمل دورة حياة المواد النووية. وبغية الإسراع في هذه العملية، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تنجز على وجه الاستعجال الأعمال التحضيرية المتصلة بأساسيات الأمان، التي هي شرط لازم للبدء في تلك الأعمال.
- ٢١٢ - وتدعو اللجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تواصل، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، تطوير أو تحسين المعايير المتعلقة بإدارة النفايات المشعة والتخلص منها بصورة مأمونة، وأن تقدم تقريراً عما تحرزه من نتائج إلى اللجنة في دورتها الثالثة.

٢١٣ - وتطلب اللجنة من المجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

- (أ) موافقة دعم تطوير المعايير الدولية لإدارة النفايات المشعة;
- (ب) اتخاذ جميع الخطوات الالزمة لحظر تصدير النفايات المشعة، إلا إلى البلدان التي تتوفر فيها مراافق ملائمة لمعالجة النفايات وتخزينها؛
- (ج) تعزيز التعاون وتقديم مساعدات إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في حل مشاكلها العاجلة والمحددة الناجمة عن معالجة النفايات المشعة والتخلص منها بصورة غير سلية؛
- (د) تقديم مساعدات تقنية إلى البلدان النامية لتمكينها من تطوير أو تحسين الإجراءات المتعلقة بإدارة النفايات المشعة الناشئة عن استخدام التويدات المشعة في الطب والبحوث والصناعة، والتخلص من هذه النفايات بصورة مأمومة؛
- (هـ) تيسير تقديم المساعدات المالية إلى البلدان النامية لتمكينها من معالجة المشاكل المتعلقة بإدارة النفايات المشعة معالجة وافية.

٢٤ - وتطلب اللجنة من الحكومات ومنظمات التمويل المتعدد الأطراف ذات الصلة أن تساعد البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية على إدارة النفايات المشعة بصورة مأمومة وسلية.

٢٥ - وتحث اللجنة الحكومات، فضلا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تعزيز السياسات والتدابير العملية لتقليل تولد النفايات المشعة إلى أدنى حد ممكن، والحد منها، حيثما اقتضى الأمر ذلك، واتخاذ التدابير لمعالجة هذه النفايات وتكيفها ونقلها وتخزينها والتخلص منها بصورة مأمومة، مع مراعاة أحكام الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١.

واو - مسائل أخرى

المسائل المتعلقة بالأعمال التي تضطلع بها اللجنة بين الدورات

٢٦ - إن اللجنة، إذ تأخذ في اعتبارها الولاية المسندة إليها لتنسيق تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية واستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق به، وإذ تضع في اعتبارها الخبرة المكتسبة حتى الآن في الأعمال المنفذة بين الدورات، وإذ تدرك ضرورة تحقيق المزيد من الترشيد والتكامل في الأنشطة المقبلة التي تتدخل الدورات بغية التحضير على نحو ملائم لدورتها الثالثة:

(أ) تعيد تأكيد ولاية فريقها العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالتمويل والذي ينعقد بين الدورات، الوارد بيانها في الفقرة ٦١ من الفصل الأول من التقرير المتعلق بأعمال دورتها الأولى (E/1993/25/Add.1); وتحلّب إلى الفريق العامل أن يقوم، لدى تنفيذه لولايته، بما يلي، في جملة أمور: ^١ التركيز بشكل مباشر بقدر أكبر على المصادر والآليات المالية المناسبة للمسائل القطاعية التي تستعرضها اللجنة؛ ^٢ وضع نموذج للمصادر والآليات المالية يمكن استخدامه في هذه القطاعات، والحفاظ على النهج المتكامل؛ ^٣ مواصلة دراسة نخبة من الآليات التمويلية المبتكرة فضلاً عن الأدوات الاقتصادية؛ وتحلّب من الفريق العامل أيضاً أن يشرك، في أعماله على نحو أكثر فعالية المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات التمويلية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، واضعاً في اعتباره ضرورة الجمع بين مشاريع محددة ومنفذين خاصين؛

(ب) تقرر إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية ينعقد بين الدورات ويكون من الحكومات، يقوم بترشيح الخبراء الذين سيساعدون اللجنة في أن تعدد، على نحو منسق ومتكملاً، دراسة المسائل القطاعية التي تستعرضها في دورتها الثالثة، وفقاً لبرنامج عملها المواضيعي المتعدد السنوات وهو المجموعة القطاعية المعروفة "الأرض والتصرّر والغابات والتنوع الاحيائي". وينبغي أن تتمثل ولاية الفريق العامل فيما يلي:

^١ اعادة النظر في الفصول ١٠ إلى ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل تواافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، مع القيام، عند الاقتضاء، بمراجعة المدخلات الناتجة من محافل أخرى، مثل لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصرّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصرّر، وبخاصة في افريقيا، بقدر ما لهذه المدخلات من صلة بالعمل الذي تؤديه اللجنة؛

^٢ بحث النشاط الذي يتخلّل الدورات الذي تنظمه الحكومات أو المنظمات الدولية بشأن المسائل القطاعية قيد الاستعراض في الدورة الثالثة للجنة؛

^٣ تجميع المبادرات الجاري الاضطلاع بها بشأن مسألة قطاعية معينة؛

^٤ ابلاغ نتائج الأعمال التي تتخلّل الدورات للجنة؛

^٥ تقديم توصيات بشأن تنظيم مناقشات اللجنة للمسائل القطاعية في ضوء النشاط الذي يتخلّل الدورات.

٢١٧ - وللجنة، إذ تأخذ في اعتبارها ضرورة التنفيذ الفعال لوظائفها المتصلة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وبالتعاون وبناء القدرات، تقرر أن يضطلع الفريقان العاملان المشار إليهما أعلاه بوظائف فريقها العامل المخصص المفتوح العضوية الذي ينعقد بين الدورات والمعني بنقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي الذي أنشئ في دورتها الأولى لفترة تجريبية مدتها عام واحد، وذلك وفقاً لما يلي:

- (أ) يتولى الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعنى بالتمويل والذي ينعقد بين الدورات مهمة النظر في جميع المسائل المتصلة بالجوانب المالية لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛
- (ب) يتولى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالمسائل القطاعية والذي ينعقد بين الدورات مهمة النظر في مسائل نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالمسائل القطاعية المحددة قيد الاستعراض في عام ١٩٩٥، بما فيها خبرة البلدان كل على حدة.

٢١٨ - تقرر اللجنة أن تكون ولاية الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالمسائل القطاعية الذي ينعقد بين الدورات سنة واحدة ليتسنى للجنة أن تستعرض أداؤه في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٥.

٢١٩ - وينبغي أن يجتمع الفريقان العاملان المخصصان المفتوحان بباب العضوية اللذان ينعقدان بين الدورات والمعنيان بالتمويل والمسائل القطاعية، لفترة أسبوع واحد لكل منهما قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة بستة أسابيع على الأقل. وينبغي أن يتقدم الاجتماع المعنى بالمسائل القطاعية الاجتماع المعنى بالتمويل لتسهيل تحديد الآليات والاحتياجات من الموارد التي تنطبق على القطاعات المحددة.

٢٢٠ - تطلب اللجنة إلى الأمانة العامة، ضماناً للشفافية، أن تنشر، حسب الاقتضاء وفي حدود الموارد الموجودة، معلومات عن الأنشطة التي تتخلل الدورات ونتائجها، ربما على أساس شكل موحد لا يحدد التقارير.

زاي - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

٢٢١ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي الاجتماعي بأن يعتمد جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة، الذي يرد فيما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - مناقشة عامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على العناصر الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحاسمة للاستدامة.

٤ - الموارد والآليات المالية.

٥ - التعليم والعلم ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات.

٦ - استعراض المجموعة القطاعية: الأراضي، والتصحر، والغابات، والتنوع البيولوجي (الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١، "نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي"; الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، "مكافحة إزالة الغابات"; والإعلان الرسمي غير الملزم قانوناً للمبادئ الخاصة بتوافق آراء عالمي حول إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة؛ والفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، "ادارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف"؛ والفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، "ادارة النظم الايكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال"؛ والفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١، "النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة"؛ والفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١، "حفظ التنوع البيولوجي").

٧ - مسائل أخرى.

٨ - الاجتماع الرفيع المستوى.

٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة.

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة.

الفصل الثاني

موجز للرئيس عن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة

- ١ - أكد الوزراء وسائر المشتركين في الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة على أهمية تحقيق مظهر سياسي رفيع للجنة. فما لم تبرهن اللجنة على قيادتها السياسية لن تستطيع أن تعمل بوصفها حافزا فعالا للتنمية المستدامة. وإن ذلك سيتمكن اللجنة من المحافظة على روح الشراكة العالمية التي تم البدء بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والمضي في تعزيزها.
- ٢ - وسوف تسعى اللجنة، لدى الوفاء بولايتها، إلى الوصول إلى جميع الشركاء العاملين في مجال التنمية المستدامة. وستحاول تحقيق تفاعل مباشر أكبر مع هيئات إدارة المنظمات الدولية التي تتناول مختلف الجوانب المشتركة بين القطاعات والجوانب القطاعية للتنمية المستدامة. كما ستهدف إلى تحقيق مزيد من التعاون المثمر مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال وضع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وتحقيق بيئة اقتصادية دولية مؤاتية. وسوف تقوم اللجنة بتعزيز توسيع شراكتها مع المجموعات الرئيسية بوصفها شركات كبرى في مرحلة الانتقال إلى التنمية المستدامة. ويلزم بذلك مزيد من الجهد لكافلة وصول رسالة اللجنة إلى جميع هيئات صنع السياسة والمكونات التابعة لها وتحقيق أثر في قراراتها وإجراءاتها.
- ٣ - وقد رحب المشتركون بالإجراءات الأولية التي اتخذت في كثير من البلدان لمتابعة توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والالتزامات المضطلع بها في أثناءه، لا سيما بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنمية المستدامة، وإنشاء هيكل مؤسسي وطنية للسير في اتجاه أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، واعتماد إطار تشريعية وتنظيمية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإشراك الأوساط الأكademية والتجارية، والمنظمات غير الحكومية، والمرأة، والشباب، وسائر المجموعات الرئيسية، في هذه العملية.
- ٤ - وعلى الصعيد الدولي، تم إحراز تقدم مشجع خلال السنة الماضية. فالاتفاقيات الموقعتان في ريو أصبحتا نافذتين. أما الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر وبخاصة في إفريقيا، فمن المنتظر أن توضع في صيفتها النهائية خلال بضعة أسابيع وأن تشتمل على أحكام مالية مناسبة وكافية. وقد انطلق المجتمع الدولي ماضيا إلى الأمام في مجالات كالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة؛ والسلامة الكيميائية؛ والتفايات الخطرة؛ وحماية الموارد المائية.
- ٥ - وقد اعتمد المجتمع العالمي برنامج عمل هاما من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. لا تنحصر أهميته على هذه الدول فحسب بل تتعلق أيضا بالجهود العامة المبذولة لوضع

استراتيجيات فعالة لتمكين جميع البلدان من تحقيق التنمية المستدامة. وسيكون تنفيذ برنامج العمل هذا مقاييساً لجديتنا بشأن الشراكة العالمية التي أقيمت في ريو.

٦ - غير أن المشركين أكدوا أنه، على الرغم من هذه البوادر المشجعة، ما زال ينبغي عمل الكثير على الصعيدين الوطني والدولي لترجمة التزامات ريو إلى واقع عملي.

٧ - فني مجال التمويل، وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، لإعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية وتغذيته وحصول زيادة في التدفقات المالية الخاصة إلى بعض البلدان النامية، لا جمعيها، فإن التمويل الإجمالي لجدول أعمال القرن ٢١ والتنمية المستدامة مقصر إلى حد بعيد عن التوقعات والاحتياجات. وكرر المشركون تأكيدهم على الحاجة إلى مزيد من بذل الجهد لتتنفيذ جميع الالتزامات المالية التي قدمت في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، بما في ذلك الحاجة إلى رفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث تصل إلى الهدف البالغ ٧٪ في المائة، في أسرع وقت ممكن، على نحو ما أكد من جديد جدول أعمال القرن ٢١. وأكدوا أن تعبئة الأموال من أجل التنمية المستدامة تحتم العمل على جميع الجبهات، على الصعيدين المحلي والدولي على السواء، والبحث عن نهج وآليات مبتكرة، وإدخال الإصلاحات السياسية ذات الصلة، واستعمال الصكوك الاقتصادية التي ترجى فائدتها. ورحب المشركون بالمبادرات التي تهدف إلى توليد مناقشات متعمقة في هذه المجالات بحيث يستطيع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالتمويل والذي يجتمع بين الدورات وضع مقترنات ملموسة يقدمها إلى اللجنة.

٨ - ومن الضروري أيضاً بذل جهود إضافية في مجال نقل التكنولوجيات السليمة ببيئها، والتعاون، وبناء القدرات. فضمن إطار السياسة الإجمالية في هذا المجال على النحو المحدد في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، هناك حاجة إلى نهج أكثر تركيزاً. وهناك ثلاثة مجالات ستولى أولوية في الاهتمام في أي عمل آخر من هذا القبيل هي: الوصول إلى معلومات موثوقة بشأن التكنولوجيات السليمة ببيئها ونشر هذه المعلومات، والتطوير المؤسسي وبناء القدرات، والترتيبات المالية وترتيبات الشراكة بين البلدان وبين القطاعين الخاص والعام.

٩ - وقد تم التسليم بأن تحرير التجارة واتخاذ التدابير لجعل التجارة والبيئة تدعم الوحدة الأخرى أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، رحب المشركون بالاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأثارها الإيجابية على التجارة الدولية. واعترفوا بأن مزيداً من التحرير في التجارة الدولية قد تكون له أيضاً بعض الآثار السلبية القصيرة الأجل على بعض البلدان النامية، لكنهم أكدوا أن وجود نظام متعدد الأطراف للتبادل التجاري يكون منفتحاً ومنصفاً وغير تمييزي، وتحسين الوصول إلى السوق بالنسبة للمنتجات الآتية من البلدان النامية، وتقديم حماية بيئية فعالة بالتعاون الوثيق مع جميع صانعي السياسة ذوي الصلة ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ستكون له منفعة طويلة الأجل لجميع البلدان. وينبغي أن يوجه الاهتمام إلى حالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة.

فالفرص في السوق والأعمال في التصدير يمكن حفظها بتحقيق قدر أكبر من التفهم والتقييم للآثار البيئية للسياسات في مجال التجارة. وهناك حاجة إلى النظر في التفاعل بين التجارة والتعاون التكنولوجي والتغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك. وستقوم اللجنة سنويا باستعراض التقدم المحرز والتطورات الحاصلة في هذا المجال بغرض تحديد التغيرات الممكنة وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنيين.

١٠ - وقد أكد المشاركون أن اللجنة توفر منبرا دوليا فريدا لتوليد المفاوضات المتعددة الأطراف وتعزيز العمل في مجال تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج. وأكدوا من جديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية، لا سيما في البلدان النامية، لتغيير تلك الأنماط المعاصرة للاستهلاك والانتاج التي تؤدي إلى الإضرار بالتنمية المستدامة. فينبغي للسلطات الوطنية أن تسعى إلى تعزيز جعل التكاليف البيئية جزءا من العبء الداخلي واستعمال الصكوك الاقتصادية التي تعتبر أن على مسبب التلوث، من حيث المبدأ، أن يتحمل تكلفة هذا التلوث. وهذا ما سيؤدي بدوره أيضا إلى تشجيع تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا، بما فيها تلك التي تسهم في التخفيف تدريجيا من مادة الرصاص في البنيان ومن عوامل التلوث الأخرى. وينبغي توجيه اهتمام إلى حالة البلدان النامية وحاجاتها الخاصة؛ فبالنسبة إليها يظل القضاء على الفقر وتأمين الاحتياجات البشرية الأساسية في عملية المضي في سبيل التنمية المستدامة ذا أولوية طاغية. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو تحمل مسؤولية خاصة وينبغي أن تأخذ زمام القيادة بالنسبة للتغيير في هذا المجال، سلّم المشاركون بأن على جميع البلدان أن تستقي المنافع من إقامة أنماط للاستهلاك والانتاج تكون أكثر استدامة والمحافظة على هذه الأنماط.

١١ - وأعرب المشاركون عن رغبة قوية في حث اجتماع الندوة الحكومية الدولية بشأن السلامة الكيميائية الذي يعقد بين الدورات وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة على البحث عن وضع ملزم قانونيا للإجراءات الخاص بالموافقة المستنيرة المسبقة فيما يتعلق بتصدير المواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة، وبالتالي حظر تصدير المواد الكيميائية المحظورة محليا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان الأخرى.

١٢ - وقد وضع تأكيد شديد على رصد واستعراض دور اللجنة. وشدد المشاركون على أهميةمواصلة تبادل المعلومات بشأن الخبرات العلمية المكتسبة في فرادي البلدان والمنظمات والمجموعات الرئيسية. وتتشكل التقارير الوطنية الطوعية التي تقدمها البلدان مصدرا قيّما للمعلومات بشأن هذه الخبرات، وكذلك بشأن التقدم المحرز والمشاكل التي تم مواجهتها. وسلّم المشاركون بالحاجة إلى الاتجاه بالإبلاغ نحو التبسيط والتنظيم في مجال التنمية المستدامة.

١٣ - وفي هذا السياق، أعرب المشاركون عن تأييدهم للأعمال الجارية بشأن وضع مؤشرات واقعية وقابلة للفهم للتنمية المستدامة يمكن أن تكمل الإبلاغ الوطني وتتوفر أداة مفيدة لقياس التقدم المحرز نحو/..

التنمية المستدامة والشراكة العالمية. وقد تم إبراز الحاجة إلى التعبير، بطريقة منسقة، في هذا العمل، بما في ذلك في مجالات المسائل الاقتصادية والمالية والاتجاهات البيئية والمسائل الاجتماعية.

٤ - وأكد المشاركون على الحاجة إلى كفالة التزامن بين أعمال اللجنة والتحضيرات للمؤتمرات الدولية الكبيرة المقبلة، كالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمرون العالمي الرابع المعنى بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)، وكذلك وضع برنامج للتنمية. وحث المشاركون الدول على المشاركة في هذه المؤتمرات على مستوى رفيع. وجرى التأكيد على أن رسالة اللجنة ينبغي أن تنفذ إلى هذه المؤتمرات.

٥ - وأعرب المشاركون عن امتنانهم للبلدان والمنظمات التي شرعت في اجتماعات واستضافت اجتماعات لدراسة ومعالجة المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في عام ١٩٩٤. وتم التسليم بأن هذه الاجتماعات أثرت مداولات اللجنة إلى حد بعيد. ورحب المشاركون بالالتزامات التي قدمتها هذه البلدان لتوفير متابعة لمبادراتها بغية الإسهام في إجراء استعراض شامل لجدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٧.

٦ - وأكد المشاركون على الحاجة إلى القيام بعمل فعال بين الدورات للإعداد للدورة الثالثة للجنة وأكدوا، على وجه الخصوص، توقعاتهم الشديدة من اجتماعي عام ١٩٩٥ لفريق اللجنة العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالتمويل والذي يجتمع بين الدورات والفريق العامل المخصص الجديد المفتوح العضوية المعنى بالمسائل القطاعية والذي يجتمع بين الدورات، في ضوء ولايتهما الأشد تركيزاً. كما سيعالج هذان الفريقان المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات.

٧ - وفضلاً عن ذلك، شجع المشاركون البلدان والمنظمات وسائل الأطراف المعنيين، فرادى أو بالاشتراك، على الاضطلاع، على سبيل الإسهام في الدورة المقبلة للجنة، بأنشطة من شأنها إجراء دراسة متعمقة لمسائل محددة مدرجة في جدول أعمال اللجنة. ورحبوا بالمبادرات المحددة التي أعلنت عنها خلال دورة اللجنة. فتبادل المعلومات أمر لا بد منه لكفالة الوضوح في الأعمال التي تجري بين الدورات. وفيما يتعلق بالأعمال التي تجري بين الدورات بصورة عامة، أكدوا على أهمية تحقيق مزيد من المشاركة الفنية من جانب الخبراء والمجموعات الرئيسية، لا سيما القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وجرى التأكيد أيضاً على الحاجة إلى مزيد من المشاركة الفعالة من جانب الوزراء في العملية التي تجري بين الدورات. وشجع المشاركون على تعزيز مشاركة الوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط والمالية في أنشطة اللجنة.

٨ - وفيما يتعلق بمداولات اللجنة بشأن الغابات، بوصفها من المسائل القطاعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وبالتالي بوصفها جزءاً متكاملاً من أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بالمسائل القطاعية الذي يجتمع بين الدورات، سوف يشرع الرئيس، بالتشاور مع المكتب، في سلوك طرق فعالة لتعزيز التنسيق والتكامل في الأعمال التحضيرية لاجتماع هذا الفريق. وهذا الفريق، بوصفه الهيئة

المؤسسية للمسائل القطاعية للجنة، سيكون الهيئة الرئيسية لإدماج الأعمال التي تنجز حتى ذلك الحين معاً. وسوف يبني الرئيس على مختلف الاجتماعات المتعلقة بالغابات المخطط لها بوصفها جزءاً من عدد من المبادرات القطرية ويعزز الوضوح والتنسيق حتى مع الآلية المؤسسية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وينبغي لجميع الأعمال التحضيرية أن تمكن اللجنة من تنفيذ مداولاتها بشأن المسائل الرئيسية والخيارات الملحوظة التي تتطلب توجيهها سياسياً مركزاً. وقد استفادت الدورة، وعلى الخصوص اجتماعها الرفيع المستوى، من نهج متوجه نحو الحوار. وساد شعور بأن هذا النهج ينبغي أن يستمر ويتعزز خلال الدورات المقبلة. وقد لقي الفريقان المعنيان بالاقتصاد والتنمية المستدامة والمرأة والتنمية المستدامة تقديرًا شديداً. وتم الاعتراف بأن مفهوم الأفرقة بوصفها منابر هامة لتوليد الأفكار ذو فائدة وينبغي أن يتم الحفاظ عليه.

٢٠ - وستستكشف الإمكانيات لانتخاب الرئيس والمكتب في الوقت المناسب بغية إفساح المجال للرئيس والمكتب لإسداء التوجيه للعملية التحضيرية لدورات اللجنة.

الفصل الثالث

مناقشة عامة حول التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على العناصر الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحاسمة للاستدامة

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في الجلسات ١ إلى ٥ والجلسة ١٠، المعقدة في ١٦ و ١٧ و ٢٥ و ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) نظرة عامة على المسائل الشاملة لعدة قطاعات (E/CN.17/1994/2):

(ب) لمحـة عـامـة عـنـ عمـلـيـاتـ المـتابـعـةـ الـآخـرـىـ لـمـؤـتـمـرـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ الـمـعـنـيـ بـالـبـيـئـةـ وـالـتـنـمـيـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـأـعـالـمـ الـلـجـنةـ (E/CN.17/1994/2/Add.1):

(ج) تقرير الأمين العام بشأن المعلومات الوطنية (E/CN.17/1994/9):

(د) مذكرة شفوية مؤرخة ٧ نيسان/ابril ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للترويج لدى الأمم المتحدة، يحيل بها تقريراً موجزاً عن الندوة المعنية بالاستهلاك المستدام، المعقدة في أسلوب في يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (E/CN.17/1994/14).

٢ - وفي الجلسة الأولى، المعقدة في ١٦ أيار/مايو، أدى مدير شعبة التنمية المستدامة، التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ببيان استهلاكي.

٣ - وأثناء النظر في البند، أدى بيانات ممثلو الجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين)، والبرازيل، والصين، ومصر، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكولومبيا، وهنغاريا، ومالزيا، والجمهورية التشيكية، والهند، وتركيا، وبولندا، والترويج، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واستراليا، والنمسا، واليابان، والفلبين، وباكستان، وأوروجواي، وسري لانكا، والاتحاد الروسي، والمكسيك، واندونيسيا، وفنزويلا، وكذلك أدى بيانات المراقبون عن اليونان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروپية) والدانمرك، والسويد، وجمهورية إيران الإسلامية، وسويسرا. وأدى بيانات أيضاً ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أيضاً باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (باسم اللجان الإقليمية).

٤ - وأدلى ببيانات أيضا مراقب عن الجماعة الأوروبية ببيان، ورئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا.

٥ - وأدلى ببيانات أيضا مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الفرقة الدولية للتجارة، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية/الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة؛ وشبكة العالم الثالث (باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية الجنوبية)؛ وتحالف الشعب الشمالي للبيئة والتنمية، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، وجمعية التنمية الدولية.

المعلومات المقدمة من الحكومات والمنظمات

٦ - في الجلسة ٥، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع المقرر (E/CN.17/1994/L.7) المععنون "المعلومات المقدمة من الحكومات والمنظمات".

٧ - وفي الجلسة ١٠، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

هيأكل اتخاذ القرارات

٨ - في الجلسة ٥، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع المقرر (E/CN.17/1994/L.8) المععنون "هيأكل اتخاذ القرارات".

٩ - وفي الجلسة ١٠، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

١٠ - في الجلسة ٥، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع المقرر (E/CN.17/1994/L.11) المععنون "نص منقح لمقررات اللجنة بشأن المجموعات الرئيسية".

١١ - وفي الجلسة ١٠، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

١٢ - في الجلسة ٥، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر بشأن التجارة، والبيئة والتنمية المستدامة.

١٣ - وفي الجلسة ١٠، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

أنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة

١٤ - في الجلسة ١٠، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر بشأن أنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة".

١٥ - وفي نفس الجلسة، وبعد بيان أدلى به ممثل السويد، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الرابع

الموارد والآليات المالية

- ١ - في الجلسة ١، المعقدودة في ١٦ أيار/مايو، أنشأت اللجنة فريقا عاماً (الفريق العامل الأول) للنظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات (البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال).
- ٢ - وفي الجلسات ١ و ٢ المعقدودتين في ١٨ أيار/مايو، نظر الفريق العامل الأول في البند ٤. وكانت الوثائق التالية معروضة عليه:
- (أ) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المنعقد فيما بين الدورات والمخصص للتمويل : (E/CN.17/1994/10)
- (ب) تقرير الأمين العام المععنون "الموارد والآليات المالية المتعلقة بالتنمية المستدامة: استعراض عام للقضايا والتطورات الراهنة" (Corr.1 E/CN.17/ISWG.II/1994/2).
- ٣ - وأدى ببيان استهلاكي كل من رئيس فرع الاقتصاد والمالية التابع لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ونائب محافظ مصرف ماليزيا المركزي.
- ٤ - كذلك أدى ببيانات ممثلو اليابان، والجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والنرويج (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، وكولومبيا، والمانيا، وجمهورية كوريا، وبولندا، والبرازيل، والصين، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وكندا، والمغرب، والمكسيك، وفرنسا، وسري لانكا، وفنزويلا، وباكستان، وهنغاريا، واستراليا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وكذلك المراقب عن اليونان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروبية).
- ٥ - كذلك أدى ببيان كل من ممثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية.

الموارد والآليات المالية

- ٦ - في الجلسة ٥، المعقدودة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر بشأن الموارد والآليات المالية.
- ٧ - وفي الجلسة ١٠، المعقدودة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل الخامس

التعليم والعلم ونقل التكنولوجيا السليمة ببيئها
والتعاون وبناء القدرات

- ١ - في الجلسة ١، المعقدة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً (الفريق العامل الأول) للنظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات (البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال).
- ٢ - ونظر الفريق العامل الأول في البند ٥ في الجلسات ٣ و ٤ المعقدتين في ١٩ أيار/مايو. وكانت الوثائق التالية معروضة عليه:
- (أ) تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعنى بنقل التكنولوجيا والتعاون الذي ينعقد بين الدورات (E/CN.17/1994/11):
- (ب) تقرير الأمين العام بشأن نقل التكنولوجيا السليمة ببيئها والتعاون وبناء القدرات (E/CN.17/ISWG.I/1994/2).
- ٣ - وأدلى بيان استهلالي رئيس فرع مؤسسات التنمية البشرية والتكنولوجيا التابع لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.
- ٤ - وأدلى ببيانات ممثلو هولندا وكولومبيا، والترويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وبولندا، والمانيا والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والصين، وماليزيا، واليابان، والهند، ومصر، وشيلي، واستراليا، وهنغاريا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمغرب، وكندا، والنمسا، وتركيا، وباكستان، والمكسيك، وسري لانكا، والمراقبون عن اليونان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروبية)، والدانمرك (باسم بلدان الشمال الأوروبي) وسويسرا.
- ٥ - وأدلى ببيان المراقب عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أدلى ببيانات مراقبون عن عدة منظمات غير حكومية، بما في ذلك الغرفة الدولية للتجارة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية.

نقل التكنولوجيا السليمة ببيئها والتعاون وبناء القدرات

- ٦ - في الجلسة ٥ المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع المقرر (E/CN.17/1994/L.10) المععنون "نقل التكنولوجيات السليمة ببيئها والتعاون وبناء القدرات".
- ٧ - وفي الجلسة ١٠، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم).

الفصل السادس

استعراض المجموعات القطاعية، المرحلة الأولى

ألف - الصحة، والمستوطنات البشرية والمياه العذبة

- ١ - في الجلسة ١، المعقدة في ١٦ أيار/مايو، أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً (الفريق العامل الثاني) للنظر في المسائل القطاعية (البند ٦ من جدول الأعمال).
- ٢ - ونظر الفريق العامل الثاني في البند ٦ (أ) في الجلسات ١ إلى ٣ المعقدة في ١٨ و ١٩ أيار/مايو. وكانت الوثائق التالية معرضة عليه:
- (أ) تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في حماية وتعزيز الصحة البشرية (E/CN.17/1994/3):
- (ب) تقرير الأمين العام بشأن موارد المياه العذبة (E/CN.17/1994/4):
- (ج) تقرير الأمين العام بشأن تقييم التقدم المحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (E/CN.17/1994/5):
- (د) رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة يحيل بها البيان السياسي وبرنامج العمل للذين اعتمد هما المؤتمر الوزاري المعنى بمياه الشرب والإصلاح البيئي.
- ٣ - وأدلى ببيانات استهلالية رئيس فرع مؤسسات التنمية البشرية والتكنولوجيا التابع لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، والمدير التنفيذي للصحة البيئية في منظمة الصحة العالمية، ومدير مكتب نيويورك لمركز الأمم المتحدة المستوطنات البشرية (الموئل) وممثل عن الأمانة العامة.
- ٤ - وأدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وكندا، وجمهورية كوريا، والهند، ومصر، وهنغاريا، وباكستان، وسرى لانكا، واستراليا، وألمانيا، وكولومبيا، واليابان، وبين، وهولندا، ومصر، واستراليا، ونيجيريا، وماليزيا، وأوروغواي، وبلجيكا، وفرنسا، وتونس، ومراقبون عن الدانمرك، واليونان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروبية)، وفنلندا (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، وأكادور، وكينيا وبنغلاديش.
- ٥ - كذلك أدلى ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.
- ٦ - وأدلى ببيانات مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحر، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية والاتحاد الدولي لمنازل المستوطنات.

حماية وتعزيز الصحة البشرية

٧ - في الجلسة ٥، المعقدودة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع المقرر (E/CN.17/1994/L.2) المععنون "حماية وتعزيز الصحة البشرية".

٨ - وفي الجلسة ١٠، المعقدودة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع دال).

المستوطنات البشرية

٩ - في الجلسة الخامسة، المعقدودة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر (E/CN.17/1994/L.3) بعنوان "المستوطنات البشرية".

١٠ - وفي الجلسة العاشرة، المعقدودة في ٢٧ أيار/مايو، وعقب بيان أدلى به ممثل الفلبين، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر، بصيغته المعدلة شفويا (انظر الفصل الأول، الفرع دال).

المياه العذبة

١١ - في الجلسة الخامسة، المعقدودة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر (E/CN.17/1994/L.5) بعنوان "المياه العذبة".

١٢ - وفي الجلسة العاشرة، المعقدودة في ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع دال).

باء - المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطيرة

١٣ - في الجلسرين الثالثة والرابعة، المعقدودتين في ١٩ أيار/مايو، نظر الفريق العامل الثاني في البند ٦ (ب) من جدول الأعمال. وكان معروضا عليه الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن المواد الكيميائية السمية (E/CN.17/1994/6);

(ب) تقرير الأمين العام عن النفايات الخطيرة (E/CN.17/1994/7);

(ج) تقرير الأمين العام عن النفايات المشعة (E/CN.17/1994/15);

١٤ - وأدلى بيان استهلاكي كل من ممثل الأمانة العامة والمدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٥ - وأدلى ببيانات ممثلو سري لانكا، وكندا، وبنن، واليابان، وبلغيكا، وجمهورية كوريا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وألمانيا، وباكستان، وبولندا، والصين، وماليزيا، والنمسا، والبرازيل، واندونيسيا، والفلبين، وفرنسا، والجزائر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والمراقبون عن اليونان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروبيّة)، والسويد (نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي)، وسويسرا، ونيوزيلندا.

١٦ - وأدلى ببيان أيضاً المراقب عن الجماعة الأوروبيّة. كما أدلى ببيان كل من المراقب عن مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية والمراقب عن مجلس "غرين بيتس" الدولي، وهما منظمتان غير حكوميتين.

المواد الكيميائية السمية

١٧ - في الجلسة الخامسة، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر (E/CN.17/1994/L.1) بعنوان "المواد الكيميائية السمية".

١٨ - وفي الجلسة العاشرة، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، وعقب بيان أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع هـ).

النفايات الخطيرة

١٩ - في الجلسة الخامسة، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر (E/CN.17/1994/L.4) بعنوان "النفايات الخطيرة".

٢٠ - وفي الجلسة العاشرة، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع هـ).

النفايات المشعة

٢٢ - في الجلسة الخامسة، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر (E/CN.17/1994/L.6) بعنوان "النفايات المشعة".

٢٣ - وفي الجلسة العاشرة، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، وعقب بيان أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع هـ).

الفصل السابع

مسائل أخرى

١ - في الجلسة الخامسة، المعقدة في ٢٥ أيار/مايو، عرض الرئيس مشروع مقرر (E/CN.17/1994/L.9) بعنوان "المسائل المتعلقة بالأعمال التي تضطلع بها اللجنة بين الدورات".

٢ - وفي الجلسة العاشرة، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، وعقب بيان أدلى به ممثل المغرب، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع واو).

الفصل الثامن

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

في الجلسة العاشرة، المعقدة في ٢٧ أيار/مايو، نظرت اللجنة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة، وأوصت بأن يقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جدول الأعمال المؤقت (انظر الفصل الأول، الفرع زاي).

الفصل التاسع

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١ - عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها الثانية في مقر الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وعقدت اللجنة ١٠ جلسات (من الأولى إلى العاشرة).
- ٢ - وافتتح الدورة الرئيس المؤقت، السيد رزالى اسماعيل (ماليزيا).
- ٣ - وأدى وكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ببيان أمام اللجنة.
- ٤ - وأدى ببيان أمام اللجنة أيضا كل من وزير الإسكان والتخطيط العمراني والبيئة في هولندا ووزير البيئة في النرويج ووزير البيئة في السويد.
- ٥ - ووفقا للتوصية الواردة في الفقرة ١٤ (ج) من قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٧/١٩٩٤، عقدت اللجنة، في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، اجتماعا رفيع المستوى، اشترك فيه وزراء، لإجراء استعراض عام متكملا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وللنظر في نتائج المناقشات التي دارت في اللجنة وفي المسائل الناشئة العاجلة والرئيسية التي وجهه إليها انتباه اللجنة (انظر الفصل الثاني).

باء - الحضور

- ٦ - وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٧/١٩٩٣، تتألف اللجنة من ٥٣ عضوا ينتخبون من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة.
- ٧ - وقد حضرت الدورة ٥٢ من الدول الأعضاء في اللجنة. كما حضر مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة وعن دولتين من غير الدول الأعضاء، وممثلون للأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالمشاركين في الدورة. أما المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة فترت قائمتها في الوثيقة E/CN.17/1994/INF.1

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٨ - انتخبت اللجنة بالتزكية في جلستيها الأولى والثالثة المعقدتين في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: كلاوس توبلر (المانيا)

نواب الرئيس:
سيرجيو فلورينثيو (البرازيل)
ماسييج ناو يكي (بولندا)
تنغورو هواراكا (ناميبيا)
محمد ه. أنصارى (الهند)

وانتخب السيد سيرجيو فلورينثيو (البرازيل) للعمل كمقرر أيضا.

٩ - وفي الجلسة الثالثة، المعقدة في ١٧ أيار/مايو، انتخبت اللجنة سافترى كونادي (الهند) ليحل محل محمد أنصارى (الهند).

DAL - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٠ - في جلستها الأولى، المعقدة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/1994/1 كما وافقت على تنظيم أعمالها. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - مناقشة عامة حول التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على العناصر الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحاسمة للاستدامة.

٤ - الموارد والآليات المالية.

٥ - التعليم، والعلم، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات.

٦ - استعراض المجموعات القطاعية: المرحلة الأولى:

(أ) الصحة، والمستوطنات البشرية والمياه العذبة:

(ب) المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة.

٧ - مسائل أخرى.

٨ - الاجتماع الرفيع المستوى.

٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة.

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية.

المرفق الأول

الحضور

*الأعضاء

إ.ف. كودريبا فتسيف، ف.م. زيميانين، ي.ن. إيزاكوف، إ.ف. مالنسيف، أ.أ. بانكين، أ.م. دوفيوكوف	الاتحاد الروسي
جون فولكنز، ستيفوارت هاميلتون، ريتشارد باتلر، بنيلوب وينسلி، جوان ديسانو.	استراليا
كلاؤس تويفر، جرهايد هنجز، أنسغار أوتو فوغل، ولغاغن رونج، برند وولفن، كورنيليا كينيث، فرانز - جوزف شافهاوزن، هانز بيتر شيبوله، ولف غونتر، أولريخ هوئيش، داغمارا بربالك، رينالد ه. روش	ألمانيا
ليونيل هيرست، جون ويليام آش، دورنيلا سيث ساروونو كوسوماتمدجا، نوغرادو ويستومرتى خوليо سيزار بالينيو، رامبرتو بيريز - بالون، فيكتور كانتون، برناردو غريفر، ديفيد بيلوفو	انتيغوا وبربودا اندونيسيا أوروغواي أوغندا
ماكنوس جوهانسون، ثورير إيبسن، كورنيليوس سيموندسن، مارغريت جونسدوثر - وارد فرنسيسكو باولو فولتشي، آتيرو ماثيولي، جوسيبيه نيكوليتى، ماسيمو غوبى، انطونيو كاتالانو دي مليلى، فيروتشيو كاتشيوتى، البرتو كوليلا	آيسلندا ايطاليا
نصرت بوتو، جامشيد ك.أ. ماركو، طارق عزيز، تهمينا جانجوا، منصور رزا	باكستان
هنريك برانداو كافالكتى، رونالدو موتا صاروبيرغ، هنريك ر. فاله، هارولدو دو ماشوس، أنطونيو أوغستو دايرل دوليماس، سيرجييو أبورو، ليما فلورانسيو، بدرو موتا بنتو كويلهو، ريجيس برسى أرسلانيان، أنطونيو فرناندو كروزدو ملو، ماريا فيليسيانا أورتيغاو، أنطونيو كارلوس فيليغيرا غالفاو	البرازيل
ل.ف. ه. لويس، فوزلو بروستر، إ. بيسلي مايكوك، تيريزا مارسنال، دافيد بلاكمان	بربادوس

هنري دومون، و. باينس، ن. غوزي، جان انجلين، ه. بورتووكاربرو، السيدة فان دام	بلجيكا
جورдан أوزونوف، رايكلو رايشيف، تسفيتولويوب باسماديف	بلغاريا
جان روجيه آهويو، رينيه فاليري مونجبي، داميين هويت، جورج أ. وانو، جويل واسي آديش، روغاتين بياو، بيفنفو آكرومبىسي، باسكار إ. سوسو، بول ه. هوانسو	بنن
أناقول غومتيربو تيفيندريبيوغو، غايتان ر. أويدراوغو، بروسبير ساودوغو، مامادو سيرمي، موسى ب. نيبى، آوا أويداوغو	بوركينا فاصو
برنارد بلاسزتشيك، ماسىي نوويكي، تادويز سترويواس، تشيزلاو ويكوفسكي، وويتشيش بونيكىوسكى، ماريا دراغوز - غيرتنر، رومأن سوونيسكى	بولندا
خوسىه غىيرمو جوستينيانو، ادغار كاماشو - أمىستى، الخادر و مركاندو، ماركو انطونيو فيدووارى، ماريا أليسيا ترازاوس، مارتا موتنايو، أوسكار سراتى - كويار	بوليفيا
أليسكندر سيشو، ألكسى أ. موجوخوف، أندرى دابكيوناس	بيلاروس
رضا أكالى، أوزكر أكاد، سنان بالكير، نسرین الغان، سيدات ياماك، سيما البان، ليفانت مراد برهان، حسين أفنى كارسليلوغلو	تركيا
صلاح الدين عبد الله، عمر أرضاوي، محمد عنبلى، أمل بنزرتى، عادل حنتاتى، غازى جمعة	تونس
رمطان لعمامرة، رباح حديد، مرزاق بلحيمور، مراد أحمسى، خير الدين رمول	الجزائر
فرانتيسيك بندار، فلاديمير بيزيك، بيدرتشى مولدان، ماري آدامكوفا، يان كارا، كاريل زيرألوفسكى	الجمهورىية التشيكية
يون - هون بارك، وونيل شو، دونغ ووك كيم، هونغ جاي ايم، ها - يونغ مون	جمهورية ترانسانيا المتحدة
ريمال ويكر يماستخ، ستاتلي كالجاج، ه. م. ج. س. باليهاكارا، شاندرا أميراسكاري، و. س. ب. بولانكولامى	سرى لانكا
ماه بووتان، فيجي مينون، كو سواو بوه، انغ وي هوا، كريسبيان تان	سنغافورة

خوانسومافيا، سيسيليا ماكينا، خوان ادواردو إيفيغورن، ميفيل انجيل غونزاليس	شيلي
زهانغ كونمين، كسيا كونباو، كوي نيانكاي، يانغ يانبي	الصين
غابون	غابون
بala موسى كمارا	غينيا
فانواتو	فانواتو
ميшиيل بارني، فيليب دوكلو، جان ريبير، آن دو لاتر، ميشيل أوبلين، بيرانجير كوينسى، ديوبيه لوبيتو، آلان سيش، كريستيان دمومون، موريسيت ستينفلور، فريديريك بوابيه، فيليب دولاكروا، ميшиيل فوكون، ستيفان دومب - بي، برنار ايزامبير، جيرار ميتدى، بويل ماشيل	فرنسا
سيبليتو ف. هابيتو، انجل س. الكلا، نارسيزا ل. اسكالر، ليتسيا راموس - شاهاني، دانتي ب. ليبان، ريكاردو م. أومنالي، رونالد ب. آلاري، سابادو ت. باتكاغان، خوسيه لينو ب. غيريرو، خوسيه ب. أمبيسو	الفلبين
لويس كاسترو موراليس، كارلوس بيفيرو، بياتريس بينيدا برافو، ماريا انطونيتا فيبريس، كارمن فيلاسكيز دو فيسبال، خافير دياز، ماريا انطونيا سيلفا	فنزويلا
شيلا كوبس، كليفورد لينكولن، جورج ريديوو، مارسيل مير سورو، جون فريجي، ميل كاب، ر. و. سليتر، برايان إيميت، إيفان هاردي، جاغ ماني، دافيد دريك، شيرلي ليوتشكوك، جودي هوسكا، روسكا، نوبل، جينفر آيرش، دنكان دي، شيلدن ماكليلان	كندا
فرناندو ريميريس دو استينوس، انريك موري، بورو لويس بوروسو، جورج ماريو غارسيا	كوبا
تومي سانين دو روبيو، مانويل رودريغيز بيسيرا، ألفريدو رى كوردو با، إدواردو أوربيبيترو، مونيكا لانسيتا موتيس، خوان اندرس لوبير سيلفا، الكسندر كلينغ مازويرا، فابرو مونشوا بدوروزا	كولومبيا
داتوك لو هيينغ دنخ، ليه كنغ ياي، رزالى اسماعيل، لين سى يان، تاي كات منغ، س. تاناراجاسنگام، أحمى زيني محمد، حسين حنيف، أمهاوانغ، قمر الدين حسن، هسمه هارون، هالبيان عيسى، غورو هو هو هين، جيني وات، تونكو عثمان أحمد، وونغ كوم تشون، شيئا كام هوان	ماليزيا

مصطفى طلبه، صلاح حافظ، دولت حسن، سليمان عواد، سمية سعد، طارق جنينة، عمرو رمضان، مها عبد الرحمن	مصر
شوفي سرغيني، أحمد سنوسي، باني العياشي، أحمد أمازيان، رضوان حسيني، العربي السباعي، عبد الكريم الخياري، حسن بدراوي، مصطفى بنونه، ادريس الأصفر، أحمد الحرموشى، عبد الله الأودغيري، فؤاد أبو الطيب، محمد بن يحيى، محمد سعيد الخياطي	المغرب
أندريس روزنتال، جوليا كاربياس ليلو	المكسيك
ن. م. موانغولو، و. ر. ج. ميجوسو، ف. د. ج. ماتوبا	ملاوي
جون غومر، آلين ريدل، ديريك أوسبورن، طوم بيرك، مايك غراتات، بريديجيت كامبل، بيتر أونوين، كرييس طومبكنس، أ. سيمكوك، ل. سيمكوك، ب. ج. كوركوران، تريتا جافين، كرييس أوستن، إيان سايمونز، أندره بيتيت، كرييس يارنيل، مايك داولي، ج. دو فونبلاتك، بول مادن، م. هاموند، ت. غودسون، دايفيد هاني، آن غرانت، فيكتوريما هاريس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
نيكو بيسنغر، تونغورو هوراكا، جورج ليسوانيو، الفرد فال كنت ثوربيون برنتسن، هانز جاكوب ببورن ليان، أودموند جraham، سفين آس	ناميبيا
ماريا روتتش - كالات، هارالد كرييد، وينفرييد لانغ، هاينز شرير، طوماس مايكل باير، أندرياس مولين، غنتر سيفيل، غرهارت دوجاك، روزا ويس، رولاند ميير، مرتينا شوستر - ميير	النمسا
ابراهيم أ. غمبري، اسحق إ. آبيواه، أ. د أوجيمبا	نيجيريا
كمال نات، ر. رجماني، محمد حميد أنصارى، ن. ك. سنج، ت. ب. سرينيفاسان، سافيتري كونادي، كيشاف ديسيراجو، آرون ك. سنج، أنطونى دو سا	الهند
اندريه اردوس، غابور لانيبي، بيتر مارجيتسا، تيبور فارغو، اندریاس لاکاتوس	هنغاريا
إ. ب. بروندك، ن. ه. بیگمان، ي. ج. م. آدرز، م. إ. إ. انثوفن، ب. إ. دو يونغ، س. م. فيريكن	هولندا
تيموثي إ، ورث، ويليام ب. ميلام، جون و. بلافي، آيلين كلوسن	الولايات المتحدة الأمريكية

ايشورو كاموشيتا، شونجي مارو ياما، ايتارو أوميزو، ماتسوشيهرو هوريغوشى، تاكاو شيباتا، كازو يوشى أو كازاوا، تاكافوزا يامامورا، كازو هيوكو تايكموتا، مانابو مياغاوا، ماساهيرو ميكامي، كازواكي موري، ميبي كاتسونو، موتوهارو سيكيزاوا، ناوجيا تسوكمامتو، كينسوكي تانيغاوا، كوجي هاتوري، كنجي شينودا، ماسنوري كوباياشي

اليابان

لم تكن أوغندا ممثلة في الدورة.

*

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، إكواتور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، بوروندي، بيرو، قايناد، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، العراق، غيانا، غينيا - بيساو، فنلندا، فييت نام، قبرص، كوت ديفوار، كينيا، ليختنشتاين، لكسنبرغ، ليتوانيا، مالي، مدغشقر، ملديف، المملكة العربية السعودية، موناكو، نيجير، نيوزيلندا، اليمن، اليونان.

الدول غير الأعضاء الممثلة بمراقبين

سويسرا، الكرسي الرسولي.

الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل)، المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة
والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الاتفاق العام، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة.

المنظمات الحكومية الدولية

وكالة التعاون الثقافي والتقني، الجماعة الأوروبية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت	٢	E/CN.17/1994/1
لمحة عامة عن المسائل المتعددة القطاعات (تقرير الأمين العام)	٣	E/CN.17/1994/2
لمحة عامة عن عمليات المتابعة الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بأعمال اللجنة	٣	E/CN.17/1994/2/Add.1
التقدم المحرز في حماية صحة الإنسان وتعزيزها: تقرير الأمين العام	٦ (أ)	E/CN.17/1994/3
موارد المياه العذبة: تقرير الأمين العام	٦ (أ)	E/CN.17/1994/4
تقييم التقدم المحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: تقرير الأمين العام	٦ (أ)	E/CN.17/1994/5
المواد الكيميائية السمية: تقرير الأمين العام	٦ (ب)	E/CN.17/1994/6
النفايات الخطرة: تقرير الأمين العام	٦ (ب)	E/CN.17/1994/7
قضايا السياسة التي يمكن تناولها في الاجتماع الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة: تقرير الأمين العام	٨	E/CN.17/1994/8
المعلومات الوطنية: تقرير الأمين العام	٣	E/CN.17/1994/9
تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالتمويل	٤	E/CN.17/1994/10
تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الذي ينعقد بين الدورات والمعني بنقل التكنولوجيا والتعاون	٥	E/CN.17/1994/11

بند جدول	الأعمال	رمز الوثيقة
٦ (أ)	العنوان أو الوصف	رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة يحيل بها البيان السياسي وبرنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري الدولي المعنى بمياه الشرب والمرافق الصحية البيئية
٨	E/CN.17/1994/12
١٧	E/CN.17/1994/13
٣	E/CN.17/1994/14
٦ (ب)	النهايات المشعة: تقرير الأمين العام	رسالة مؤرخة ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
٣	إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة يحيل بها التقرير
١٦	المتعلق بالندوة الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والقانون
١٤	الدولي، المعقدة في النمسا في الفترة من ١٤ إلى ١٦
٢	نيسان/ابريل ١٩٩٤
٣	رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من
٥	الممثل الدائم لتايلاند لدى الأمم المتحدة يحيل بها خمس وثائق
٢١	اعتمدتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا
٨	رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من
٢١	الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها تقرير
١٨	الاجتماع الأول للفريق العامل الحكومي الدولي المعنى بالغابات
١٨	العالمية، المعقد في كوالالمبور في الفترة من ١٨ إلى ٢١
٢١	نيسان/ابريل ١٩٩٤

بند جدول	الأعمال	رمز الوثيقة
رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة يحيل بها الوثائق المتعلقة بالمؤتمر الدولي المعنى بالسلامة الكيميائية، المعقد في ستوكهولم في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٦ (ب)	E/CN.17/1994/19
دور اللجان الإقليمية في دعم الإجراءات والسياسات التي تتبعها لجنة التنمية المستدامة وفي التنفيذ العالمي لجدول أعمال القرن ٢١	٣	E/CN.17/1994/CRP.1
التجارة، والبيئة والتنمية: مذكرة اشتركت في إعدادها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣	E/CN.17/1994/CRP.2
نتائج المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول النامية: الجزئية الصغيرة والمتعلقة بأعمال لجنة التنمية المستدامة: مذكرة معلومات مقدمة من الأمانة العامة	٣	E/CN.17/1994/CRP.3
قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة: مذكرة مقدمة من الأمين العام	E/CN.17/1994/INF.1
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "المواد الكيميائية السمية"	٦ (ب)	E/CN.17/1994/L.1
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "حماية صحة الإنسان وتعزيزها"	٦ (أ)	E/CN.17/1994/L.2
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "المستوطنات البشرية"	٦ (أ)	E/CN.17/1994/L.3
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "النفايات الخطرة"	٦ (ب)	E/CN.17/1994/L.4
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "المياه العذبة"	٦ (أ)	E/CN.17/1994/L.5
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "النفايات المشعة"	٦ (ب)	E/CN.17/1994/L.6
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "المعلومات التي تقدمها الحكومات والمنظمات"	٣	E/CN.17/1994/L.7
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "هيكل صنع القرارات"	٣	E/CN.17/1994/L.8

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "المسائل ذات الصلة بالأعمال التي تقوم بها اللجنة بين الدورات"	٧	E/CN.17/1994/L.9
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات"	٥	E/CN.17/1994/L.10
مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان "النص المنقح لمقررات اللجنة الخاصة بالأفرقة الرئيسية"	٣	E/CN.17/1994/L.11

— — — — —